الحديث المنكر
ودلالته عند الإمام النسائي
في «السنن الكبرى»

دراسة تأصيلية تطبيقية

إعداد الباحث

أسامة إبراهيم محمد محمد مهدي

مدرس الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة

☎ تـلـيـفـون / فـاكـس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلاة وسلامًا على سيد الخلق وحبيب الحق، سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرًا،،،

أمَّا بعد:

فقد بعث الله – تعالى – نبيَّه محمدًا خاتمًا للأنبياء والرسل، فجاءت رسالته كافةً للناس إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وحفظ الله مصادر دينه – قرآنًا وسنة – قال سبحانه: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}[1]، فيَسَّرَ الله للقرآن حفاظًا حفظوه في الصدور، وفي السطور، وتعاهده العلماء دراسةً وبحثًا وتفسيرًا، حتى استقرت علومه المختلفة.

كما حظيت السنة النبوية المطهرة بجهود عظيمة الشأن، وخدمات جليلة القدر؛ وذلك من خلال الكتب الكثيرة، التي قدَّمها المحدثون قديمًا وحديثًا، والتي أظهرت عنايتهم بالسنة المطهرة حفظًا وفهمًا، وجمعًا وتطبيقًا، وشرحًا وتبليغًا، وبيانًا ونقدًا لمتونها وأسانيدها.

وقَيَّضَ الله للسنة النبوية أئمة عدولًا في كل عصر، ينفون عنها تأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، وتحريف الغالين، ومن أبرز هؤلاء العلماء النقاد الإمام: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، صاحب «السنن الكبرى»، و«المجتبى»، فأحببت أن

---

[1] [الحجر: ٩].

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

أكتب بحثًا متخصصًا في أدق علوم السنة المشرفة، وأغمضها، وأوعرها مسلكًا، وفي موضوع من أهم موضوعاتها، ونوع من أكثر أنواعها تأثيرًا على الأحاديث قبولًا وردًّا، وهو موضوع: «الحديث المنكر ودلالته عند الإمام النسائي في «السنن الكبرى» .. دراسة تطبيقية».

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تنوعت العلوم التي تخدم السنة النبوية سندًا ومتنًا؛ فعلوم تخدم المتن ببيان غريب ألفاظه، وإزالة التعارض الظاهري بينها، بمعرفة التاريخ (النسخ)، أو بالجمع، أو بالترجيح، وفقه الحديث النبوي، وعلوم تخدم الإسناد بالوقوف على أحوال الرواة جرحًا وتعديلًا، وقبولًا وردًّا، وأحوال الرواية من حيث الاتصال أو الانقطاع، والتدليس، والاختلاط، وغير ذلك، لكن من أبرز علوم الحديث «علم العلل»؛ الذي هو رأس علوم الحديث وأدقها، والذي يهتم بالبحث في دقائق النقد الحديثي للمرويات، والذي انبرى له خاصة المحدثين ونقاده، فجاءت جهودهم فريدة في الباب، فحددوا مرام هذا العلم، وبيّنوا مقاصده، وكشفوا عن قواعده؛ ولذا لا يمكن لحديثي أن يفهم اصطلاحات هذا الفن خاصة، واصطلاحات علوم الحديث عامة إلا إذا كان متمكنًا من الفهم المشترك الجامع بين إطلاقات الإصطلاح، والواقع التطبيقي لاستخدامها؛ الأمر الذي دفعني لأن أبحث في مصطلح كثر حوله الخلاف والجدل، وهو مصطلح «المُنْكَر»، ووصفهم لبعض الأحاديث بالنكارة، فالسبيل الوحيد لفهم مراد الأئمة النقاد من مصطلح ما: جمع عباراتهم، ودراسة إطلاقاتهم دراسة متأنية تجمع بين النظرية والتطبيق، ثم الخروج بنتائج تلك الدراسة.

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

وجاءت أسباب البحث والدراسة في هذا الموضوع على النحو الآتي:

أولًا: اختلاف آراء العلماء في تعريف الحديث المنكر؛ مما يُحَتِّمُ على الباحث الكشف عنه، وتحرير مصطلحه.

ثانيًا: ارتباطه بمباحث مهمة في علم العلل، مثل: التفرد والمخالفة مما يقوي ملكة الاطلاع والبحث.

ثالثًا: النظر في استعمال النقاد لهذا المصطلح في معرض النقد والتمحيص، وبيان أوهام الرواة؛ سواء كان في السند، أم في المتن، وبيان شيوع هذا المصطلح عند الأئمة النقاد جدًّا.

لهذه الأسباب وغيرها أحببت أن أدرس المباحث النظرية المتعلقة بـ «الحديث المُنْكَر»، وربط النظرية بالتطبيق، فحاولت الوصول إلى مراد «المُنْكَر» عند إمام من أئمة هذا الشأن وفرسانه، وهو الإمام النسائي، ولعل من أسباب اختيار هذا الكتاب:

أولًا: كون مؤلفه من أئمة هذا الشأن، ومن جهابذة هذا الفن وأساطينه.

ثانيًا: كونه مصدرًا مهمًا وديوانًا بارزًا من دواوين السنة النبوية المشرفة، اعتبروه يلي مرتبة الصحيحين مباشرة.

ثالثًا: اهتمام الإمام النسائي بصنعة الإعلال في طول هذا السفر القَيِّم وعرضه.

رابعًا: استعمال مصطلح «المُنْكَر» في الكتاب بكل جلاءٍ ووضوح، فقد استعمله النسائي عشرات المرات كما سيظهر من خلال هذا البحث.

وأخيرًا: فهذا جهد المُقِل حاولت بذل جهدي، واستفراغ وسعي ما أمكنني إلى

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

ذلك سبيلًا؛ وأرجو أن أكون قد وُفِّقت في إخراج البحث على الوجه المطلوب. وفي الختام أسأل الله أن يقبل مني مساهمتي المتواضعة تلك، وأن يوفقني فيها للصواب، وأن يحشرني بسببها فى زمرة العلماء والصالحين، فالمرء مع من أحب وإن لم يكن مثلهم، قضى بذلك نبينا وحبيبُنا وشفيعنا – صلى الله عليه وسلم، ويعلم الله أني أحبُّ اللهَ تعالى، وأحبُّ دينَه، وأحبُّ رسولَه، وأحب سُنَّتَهُ وصحابتَه وآلَ بيته، وعلماءَ شريعتِهِ الكرام، فلا تحرمني اللهم من صحبتهم، ولا من بركتهم فى الدنيا والآخرة.

والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل

الباحث

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

(منهج الباحث في البحث)

هذا البحث قائم على شقين، هما: الدراسة التأصيلية، والدراسة التطبيقية؛ فالدراسة التأصيلية أعني بها الدراسة النظرية التي ارتكزت على تحرير المصطلح، واتبعت فيها المنهج الاستقرائي بتتبع نصوص المحدِّثين– في الغالب – في كتب المصطلح ، وجمع أقوالهم، واستقصاء تعريفاتهم وتحريراتهم وتقعيداتهم، ثم قارنت بين آراء العلماء، وبيَّنت نقاط الاتفاق والاختلاف بينهم، وبعد تتبع أقوال العلماء والمقارنة بينها جاء دور المنهج التحليلي النقدي لرصد النتائج المستخلصة، ومن ثَمَّ الترجيح إذا لزم الأمر.

أما الدراسة التطبيقية فقد قامت على جمع الأحاديث التي حكم عليها الإمام النسائي – رحمه الله – بالنكارة، واستقرأت ذلك عن طريق الحاسوب (برنامج المكتبة الشاملة)، وبلغ عدد الأحاديث اثنتين وثلاثين(٣٢) حديثًا، وقمت بتخريجها ودراسة أسانيدها، وتحليل النتائج المتحصلة منها، وبيان وجهاتها، وما يُستفاد منها؛ لذا فإنه يمكن القول بأنني اعتمدت خلال هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي، لكنني لم أثبت في هذا البحث سوى نصفها ستة عشر (١٦) حديثًا، حتى لا يطول العمل، ويخرج عن مقصوده، ويمل المتابع له، وهي إن شاء الله موفية بالغرض ومحققة للمراد، ومُغْنِيَة عما لم يذكر من الأحاديث.

وكانت خطوات العمل على التفصيل الآتي:

١– اهتممت ببيان أصل الاشتقاق اللغوي للتعريفات التي قمت بتعريفها لغةً أثناء البحث؛ لبيان العلاقة الوثيقة غالبًا بين المعنى اللغوي،

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

والمعنى الاصطلاحي.

٢- قمت باستقراء واستقصاء ما كتبه المحدثون في كتب «مصطلح الحديث» عن مصطلح «المُنْكَر»، وكذا كتب المحدثين الأخرى التي استعملت هذا المصطلح، سواء في مقدمة الكتاب، أو عقب التطبيق - حديثًا كان أم ترجمة - مثل: «مقدمة صحيح مسلم»، للإمام مسلم، و«التاريخ الكبير»، للبخاري، و«الضعفاء الكبير»، للعقيلي، و«الكامل في ضعفاء الرجال»، لابن عدِيٍّ، و«شرح علل الترمذي»، لابن رجب الحنبلي، و«علل الحديث»، لابن أبي حاتم، وغير ذلك من كتب المصطلح وكتب المتون على السواء.

٣- قمتُ باستقراء الأحاديث التي وصفها الإمام النسائي بالنكارة في كتابه «السنن الكبرى»، وقد بلغت اثنتين وثلاثين(٣٢) حديثًا، اخترت منها للدراسة ستة عشر (١٦) حديثًا.

٤- بَيَّنْتُ في الهامش معاني الألفاظ الغريبة في المتون، وذلك بالرجوع إلى كتب غريب الحديث، ومعاجم اللغة المتخصصة في ذلك.

٥- خَرَّجْتُ الأحاديثَ من أمّهات كتب السنة المشهورة وغيرها، ومِنْ كُلِّ ما أتيح لي الرجوع إليه من مصادر السنة المختلفة.

٦- رَتَّبْتُ مصادر التخريج على حسب المتابعة التامة، فالقاصرة، وإذا اتفقت المتابعات رَتَّبْتُ المصادر حسب الصحة، ثم الشهرة، ثم على وفاة المخرجين الأقدم فالأقدم.

٧- اعْتَمَدْتُ في تخريج المتابعات، والشواهد، على أصح مصادرها؛ فإن

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

لم يُوجَد فعلى أشهرها، ولا استقصي في التخريج للمتابعات والشواهد رجاء الاختصار، مع عدم الاخلال بالمقصود، فالغرض منها التقوية، أو دفع التفرد عن الرواية، وهذا حاصل بالتخريج الصحيح.

٨- قُمْتُ بدراسة أسانيد كل وجه دراسة مفصلة، ثم اقتصرت في دراسة أسانيد المتابعات والشواهد على ذكر الراجح من حال الراوي، فإن كان الحديث في أصول «الصحيحين»، أو أحدهما اكتفيت بالعزو إليهما، ولا أدرس أسانيدهما؛ وذلك لتلقي الأمة لكتابيهما بالقبول.

٩- ترجمت للرواة ترجمة متوسطة ليست بالطويلة، ولا بالقصيرة، مع مراعاة استيفاء أركان الترجمة، مقارنًا بين الأقوال، ومرجحًا بقرائن الترجيح المعروفة لدى أئمة هذا الشأن، وحكمتُ على الحديث بحسب حال رواة الإسناد المدروس، وما يليق بحال الرواية وفق القواعد المقررة في ذلك عند علماء هذا الفن.

١٠- إذا تقدمت ترجمة راو، وتكرر ذكر هذا الراوي في سند آخر، أَحَلْتُ إلى الموضع السابق الذي فيه تفصيل الترجمة، ذاكرًا اسمه، وخلاصة حاله، ورقم الحديث الذي تقدم فيه من قبل.

١١ - ثم أذكر بعد ذلك الحكم على الحديث من وجهه الراجح، بعد دراسة أسانيد جميع الوجوه، بدون حكم جزئي على كل إسناد، وإنما يظهر الحكم بمقارنة الأسانيد خلال النظر والترجيح.

١٢ - سُقْتُ الشواهدَ التي تشهد للحديث، أو لبعضه، أو لجزء منه،

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

أو لمعناه بعد الحكم على الحديث مباشرة، ثم قُمْتُ بدراسة أسانيد هذه الشواهد دراسة إجمالية، إذا كان الإسناد خارج «الصحيحين»، أو أحدهما.

١٣ قد أستفيد من فكرة في كتاب فأنقلها بالمعنى دون اللفظ، وأزيد فيها، وأنقص منها؛ وذلك لعدم مناسبة نقل السياق بنصه، وأشير في الهامش بما يدل على ذلك.

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

خطة البحث

ينقسم البحث إلى مقدمة، وقسمين، وخاتمة، وفهرس:

أما المقدمة ففيها مطلبان:

المطلب الأول: أهمية الموضوع، وسبب اختياره.

المطلب الثاني: منهج الباحث في هذه الدراسة.

القسم الأول: الدراسة النظرية: ويتكون من فصلين:

الفصل الأول: التعريف بالإمام النسائي، وكتابه، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ويتضمن «التعريف بالإمام النسائي»، من خلال ترجمة موجزة له تشتمل على: «اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه، ومولده، ونشأته، وطلبه للعلم، وشيوخه، وتلاميذه، ورحلاته في طلب العلم، وثناء العلماء عليه، ومؤلفاته، ووفاته».

المبحث الثاني:

«التعريف بكتاب «السنن الكبرى»، للإمام النسائي، وقد تضمن الآتي:

«منزلة الكتاب ومكانته – رواة «السنن الكبرى» عن الإمام النسائي – منهج الإمام النسائي في كتابه بإيجاز».

الفصل الثاني: «الحديث المنكر»، وتحته المباحث الآتية:

المبحث الأول: تعريف الحديث المنكر، وتحته مطلبان:

المطلب الأول: التعريف اللغوي.

المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي.

المبحث الثاني: أقسام الحديث المنكر، وتحته مطلبان:

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

المطلب الأول: منكر السند.

المطلب الثاني: منكر المتن.

المبحث الثالث: علاقة الحديث المنكر بغيره من مباحث الاصطلاح، وتحته مطالب:

المطلب الأول: علاقة الحديث المنكر بالفرد.

المطلب الثاني: علاقة الحديث المنكر بالشاذ والمُعَلِّ.

المطلب الثالث: علاقة الحديث المنكر بالمعروف والمحفوظ.

المبحث الرابع: كيفية الكشف عن النكارة، وتحته مطلبان:

المطلب الأول: التفرد.

المطلب الثاني: المخالفة.

المبحث الخامس: ألفاظ النكارة عند العلماء الجرح والتعديل:

«تَعْرِفُ وتُنْكِرُ، يروي المناكير، في حديثه بعض النَّكْرَة، حديثه عن فلان منكر، منكر الحديث، حديثه منكر، عامة أحاديثه مناكير، صاحب مناكير، وغيرها».

القسم الثاني: الدراسة التطبيقية: «دلالة «المنكر» عند الإمام النسائي في «السنن الكبرى»، وقمت فيه بدراسة ستة عشر حديثًا من «السنن الكبرى»، قد حكم عليها الإمام النسائي بالنكارة، وتوصلت من خلال البحث إلى تقسيمها إلى ستة مطالب؛ هي:

المطلب الأول: تفرد الثقة.

المطلب الثاني: مخالفة الثقة للأضبط منه.

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

المطلب الثالث: تفرد الصدوق.

المطلب الرابع: مخالفة الصدوق للأضبط منه.

المطلب الخامس: تفرد الضعيف.

المطلب السادس: مخالفة الضعيف للأضبط منه.

الخاتمة والنتائج.

الفهارس.

☎ تـلـيـفـون / فـاكـس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

الفصل الأول

التعريف بالإمام النسائي، وكتابه

المبحث الأول

ويتضمن «التعريف بالإمام النسائي»:

اسمه:

هو أَحْمَد بن شعيب بن علي بن سِنَان بن بَحْر بن دينار، صاحب كتاب «السنن»[١].

وورد في بعض كتب التراجم: أَحْمَد بن علي بن شعيب[٢]، والصحيح ما أثبته أولًا على ما ذكره معظم المترجمين له[٣]، ووفق ما جاء في أسانيد راوية «المجتبى» عنه: أبي بكر ابن السنيّ[٤]، وكذا نسبه غير واحد من تلاميذه؛ منهم: ابنه عبد الكريم، وابن حيويه، وابن الأحمر، وحمزة الكناني،

---

[١] «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (٤٨/٣٢٨/١)، «تاريخ الإسلام»: (١١٥/٥٩/٧).

[٢] «وفيات الأعيان»: (٧٧/١)، «البداية والنهاية»: (١٤٠/١١)، «المختصر في أخبار البشر»: (٦٨/٢).

[٣] هذا ما رجَّحه صاحب كتاب: «تهذيب الكمال»، و«تاريخ الإسلام»، و«تذكرة الحفاظ»، و«سير أعلام النبلاء»، «برنامج التجيبي»: (صـ: ١١٣)، «تهذيب التهذيب»: (٦٦/٣٦/١)، وغيرها.

[٤] «المجتبى»، المعروف بالسنن الكبرى، للنسائي، ط: دار التأصيل، (الطبعة: الأولى)، (١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م)، عدد الأجزاء: ٩ (٨ ومجلد للفهارس).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

والدولابي، والطحاوي، والطبراني، وابن النحاس، والحسن بن رشيق، وابن عدي، وغيرهم.

نسبه:

النَّسَائيُّ الخُراسَانيُّ، والنَّسَائيُّ نسبة إلى مدينة: «نَسَا» بفتح النون، والسين المهملة، وهي مدينة بآخر خُراسان، بسفح الجبل مما يلي خوارزم، وتقع الآن في الشمال الشرقي من إيران، جنوبي تركمانستان[1]، والمشهور في النسبة إليها: نَسَويّ، ونسائي[2].

كنيته:

أَبُو عَبْد الرَّحْمَنِ[3].

لقبه:

الْحَافِظ القاضي[4]. تولى قضاء حمص، وهذا يظهر من مراجعة بعض الأسانيد، قال ابن كثير: وَلِيَ الحكمُ بمدينة حمص، سمعته من شيخنا المزي عن رواية الطبراني في «معجمه الأوسط» حيث قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ شُعَيْبٍ

---

(1) يُنظَر: «معجم البلدان»: (٥/٢٨٢)، «وفيات الأعيان»: (١/٧٨)، وبعض المواقع والخرائط على شبكة المعلومات (النت).

(2) «الأنساب»: (١٣/٨٤).

(3) «المقتنى في سرد الكنى»: (١/٣٧٣/٣٨٧٥).

(4) يُنْظَر: «تهذيب الكمال»: (١/٣٢٨/٤٨)، «تاريخ الإسلام»: (٧/٥٩/١١٥)، «تذكرة الحفاظ»: (٢/١٩٤/٧١٩).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

الحَاكِمُ بِحِمْصَ»[١].

وقال أبو عوانة: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ النَّسَائِيُّ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَاضِي حِمْصَ[٢].

وقال البيهقي: أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرُّوذْبَارِيُّ، ثنا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مَحْمَوَيْهِ الْعَسْكَرِيُّ بِالْبَصْرَةِ، ثنا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيُّ أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ قَاضِي حِمْصَ... [٣].

وقال الطبراني: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيُّ الْقَاضِي، بِمِصْرَ... [٤].

مولده ونشأته:

اختلفت الروايات في سنة ميلاد الإمام النَّسَائي، فقال النسائي نفسه: يُشْبِهُ أن يكون في سنة خمس عشرة ومئتين من الهجرة، واختاره الذهبي، ورجَّح آخرون أن مولده كان في سنة أربع عشرة ومئتين.

قَال أَبُو بَكْر بْن المأمون: سمعت أَبَا بَكْر ابن الإمام الدمياطي يَقُول لأبي عَبْد الرَّحْمَنِ النَّسَائي: وُلِدْتُ فِي سنة أربع عشرة، يعني ومئتين، ففي أي سنة ولدت يا أَبَا عَبْد الرَّحْمَنِ؟ فَقَالَ أَبُو عَبْد الرَّحْمَنِ: يُشْبِهُ أن يكون في سنة

---

(١) «البداية والنهاية»: (١١/١٤٠).

(٢) «مستخرج أبي عوانة»: (٢/٤٩١/٣٩٥٧)، (٣/١١٤/٤٤٠٧).

(٣) «الأسماء والصفات»، للبيهقي: (٢/٣٨٥/٩٦٣).

(٤) «المعجم الصغير»: (١/٤٨/٤٢).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

خمس عشرة ومئتين؛ لأن رحلتي الأولى إِلَى قتيبة كانت في سنة ثلاثين ومئتين، أقمت عنده سنة وشهرين[١].

وقال الذهبي: وُلِدَ سنة خمس عشرة ومئتين[٢].

وقال الذهبي أيضًا: ولد بنسا في سنة خمس عشرة ومئتين، وطلب العلم في صغره، فارتحل إلى قتيبة في سنة ثلاثين ومئتين، فأقام عنده ببغلان سنة وشهرين، فأكثر عنه[٣].

وقال مغلطاي: قال مسلمة: ذكر لنا بعض أصحابنا أنَّ حمزة بن محمد الكناني أخبره: أن النسائي ولد سنة أربع عشرة ومئتين[٤].

وقال ابن عطية: وَكَانَ مولده رَحمَه الله سنة أَربع عشرَة وَمِئَتَيْنِ[٥].

وقال ابن خلكان: ورأيت بخطي في مسوداتي أن مولده بنسأ في سنة خمس عشرة، وقيل: أربع عشرة ومئتين، والله تعالى أعلم[٦].

ويظهر لي – والله أعلم – أن مولده – رحمه الله – كان سنة أَربع عشرَة وَمِئَتَيْنِ؛ لأنه قول أكثر العلماء الذين ترجموا للنسائي – رحمه الله، وأما النسائي نفسه فلم يجزم بسنة مولده، وإنما قال: يُشْبِهُ أن يكون في سنة

---

[١] «تاريخ بغداد»: (٤٩٩/٢)، «تهذيب الكمال»: (٣٣٨/١).

[٢] «تاريخ الإسلام»: (١١٥/٥٩/٧).

[٣] يُنظَر: «سير أعلام النبلاء»: (١٢٥/١٤).

[٤] «إكمال تهذيب الكمال»: (٥٧/١).

[٥] «فهرس ابن عطية»: (صـ: ٧٠).

[٦] «وفيات الأعيان»: (٧٨/١).

خمس عشرة ومئتين من الهجرة، وهذا يفيد الشك وعدم الجزم بسنة مولده رحمه الله.

شيوخه:

تتلمذ الإمام النسائي على شيوخ كثيرين؛ من أشهرهم: قُتَيْبَة بنُ سعيد، وإسحاق بن راهويه، وعمرو بن عليّ الفلَّاس، وهشام بن عمار، ومحمد بن بشار (بُنْدار)، ومحمد بن المثنى العنزي، وأبو حاتم الرازي، وأبو زرعة الرازي، ومحمد بن يحيى الذهلي، وأبو داود صاحب «السُّنَن»، وخلق سواهم جاوزوا الأربعين ومئتين[1].

تلاميذه:

رَوَى عَن الإمام النسائي طائفة كثيرة من التلاميذ؛ من أشهرهم: ابنه أَبُو مُوسَى عبد الكريم بْن أَحْمَد بْن شعيب النَّسَائي، وأَبُو عوانة يعقوب بْن إسحاق الإسفراييني، وأَبُو الْحَسَن أَحْمَد بْن محبوب الرملي، وأَبُو بَكْر أَحْمَد بْن مُحَمَّد بْن إسحاق ابن السُّنِّيُّ الدينوري، وأَبُو جَعْفَر أَحْمَد بْن مُحَمَّد بْن إِسْمَاعِيل بْن يونس النحوي المعروف بابن النحاس، وأَبُو سَعِيد أَحْمَد بْن مُحَمَّد بن زياد ابن الأعرابي، وأَبُو جَعْفَر أَحْمَد بْن مُحَمَّد بْن سلامة الطحاوي، وأَبُو الْقَاسِم حمزة بْن مُحَمَّد بْن علي بْن مُحَمَّد بْن الْعَبَّاس الكناني الْحَافِظ، وأَبُو الْقَاسِم سُلَيْمان بْن أَحْمَد بْن أيوب الطبراني، وأَبُو أَحْمَد عَبد اللَّهِ بْن

---

[1] «تهذيب الكمال»: (١/٣٢٩/٤٨)، «تاريخ الإسلام»: (٧/٥٩/١١٥).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

عَدِيّ الجرجاني الْحَافِظ، ، وغيرهم من أهل العلم كثير[١].

رحلاته في طلب العلم:

ارتحل النسائي – رحمه الله – رحلة واسعة، سافر خلالها بلادًا شاسعة؛ منها: خراسان، ونيسابور، والبصرة، والكوفة، وبغداد، والحجاز، وبيت المقدس، ودمشق، وحلب، والمصيصة، والعراق، ومرو، والجزيرة، ومصر، واستقر بها مدة.

قال المزي: طاف البلاد، وسمع بخراسان، والعراق، والحجاز، ومصر، والشام، والجزيرة[٢].

وقال الذهبي: رَحَلَ إلى قُتَيْبة وهو ابن خمس عشرة سنة، وقال: أقمت عنده سنة وشهرين. ورحل إلى مَرْو، ونيسابور، والعراق، والشّام، ومصر، والحجاز، وسكنَ مصر، وكان يسكن بزُقاق القناديل[٣].

وقال الذهبي أيضًا: جال في طلب العلم في خراسان، والحجاز، ومصر، والعراق، والجزيرة، والشام، والثغور، ثم استوطن مصر، ورحل الحفاظ إليه، ولم يبق له نظير في هذا الشأن[٤].

---

[١] «تهذيب الكمال»: (١/٣٢٨ ـ ٣٤٠/٤٨).

[٢] «تهذيب الكمال»: (١/٣٢٨ ـ ٣٤٠/٤٨).

[٣] «تاريخ الإسلام»: (٧/٥٩/١١٥)، وزقاق القناديل: كان يقال له زقاق الأشراف؛ لأن عمرو بن العاص رضي الله عنه كان على طرفه ممّا يلي الجامع، وهو الآن قريب من مسجد عمرو ابن العاص رضي الله عنه، بمصر القديمة، «معجم البلدان»: (٣/١٤٥).

[٤] «سير أعلام النبلاء»: (١٤/١٢٧).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

ورَتَّبَ ابن الجوزي رحلته فقال: كَانَ أول رحلته إلى نيسابور، ثم خرج إلى بغداد فأكثر عن قتيبة، وانصرف على طريق مرو، ثم توجه إلى العراق، ثم دخل الشام ومصر[١].

ثناء العلماء عليه[٢]:

أثنى على الإمام النسائي كثير ممن ترجم له، ووصفوه بالحفظ والإمامة، والتحري والتثبت، وبكثرة الرواية والعلم، وسعة المعرفة والاطلاع، والتمكن في نقد الرجال، والتضلع في علم العلل ومعرفة الخلاف، ومعرفة فقه الحديث.

وأما عن وصف هيئته البدنية فقال الذهبي: كان شيخًا مهيبًا، مليح الوجه، ظاهر الدم، فكان نضر الوجه مع كبر السن، حسن الشيبة، وَكَانَ يَصُوم يَوْمًا وَيفْطر يَوْمًا[٣].

وَقَال أَبُو بَكْر مُحَمَّد بْن مُوسَى بْن يَعْقُوب بْن المأمون الهاشمي: كان أَبُو عَبْد الرَّحْمَنِ يؤثر لباس البرود النوبية الخضر، ويقول: هذا عِوَضٌ من النظر إِلَى الخضرة من النبات فيما يُرَادُ لقُوَّةِ البصر.

وأما عن نبوغه العلمي فقد قال مغلطاي: قال السمعاني في «الأمالي»: هو أحد أئمة الدنيا في الحديث، والمرجوع إليه في علم الصحيح والسقيم، وله

---

[١] «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم»: (١٣/١٥٥، ١٥٦).

[٢] استفدت نقول هذا المطلب من كتاب: «تهذيب الكمال»: (١/٣٢٨ . ٣٤٠/٤٨)، «تاريخ الإسلام»: (٧/٥٩/١١٥)، «تذكرة الحفاظ»: (٢/١٩٤/٧١٩).

[٣] «سير أعلام النبلاء»: (١٤/١٢٧)، و«تاريخ الإسلام»: (٧/٥٩/١١٥).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

شرط في الصحيح رضيه الحفاظ، وأهل المعرفة[١].

وقال مسلمة: كان ثقة عالمًا بالحديث، وكان يُرْمَى بالتشيع[٢].

وقال أَبُو أَحْمَد بْن عَدِيّ الْحَافِظ: سمعت منصورًا الفقيه، وأَحْمَد بْن مُحَمَّد بْن سلامة الطحاوي يقولان: أَبُو عَبْد الرَّحْمَنِ النَّسَائي إمام من أئمة المسلمين.

وَقَال أبو عبد الله الحاكم أيضًا: أَخْبَرَنَا أَبُو علي الْحَافِظ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْد الرَّحْمَنِ النَّسَائي الإمام فِي الحديث بلا مدافعة[٣].

وَقَال أبو عبد الله الحاكم أيضًا: سمعت جَعْفَر بْن مُحَمَّد بْن الحارث يَقُول: سمعت مأمون المِصْرِي الْحَافِظ يَقُول: خرجنا مع أَبِي عَبْد الرَّحْمَنِ إِلَى طرسوس، فتشاور جماعة من حفَّاظ الإسلام فيمن ينتقي لهم على الشيوخ، فأجمعوا على أَبِي عَبْد الرَّحْمَنِ النَّسَائي؛ فكتبوا كلهم بانتخابه[٤].

وَقَال أبو عبد الله الحاكم أيضًا: سمعت أَبَا الحسين مُحَمَّد بْن المظفر الْحَافِظ يَقُول: سمعت مشايخنا بمصر يعترفون لأبي عَبْد الرَّحْمَنِ النَّسَائي بالتقدم والإمامة، ويصفون من اجتهاده فِي العبادة بالليل والنهار، ومواظبته على

---

(١) «إكمال تهذيب الكمال»: (٥٧/١).

(٢) «المصدر السابق»: (٥٧/١)، وهذا الاتهام ليس سليمًا، وظروف البيئة والعصر كان الرمي بالبدع سائدًا ومنتشرًا بدون بينة ولا دليل، وهذا سمة العصور كلها أن من تميز من بين أقرانه واشتهر من أبناء جيله بالعلم والإمامة رماه قليلو الورع الغيورون منه بالاتهامات الباطلة.

(٣) «تاريخ الإسلام»: (١١٥/٥٩/٧).

(٤) «تذكرة الحفاظ»: (٧١٩/١٩٤/٢).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

الحج والاجتهاد.

وَقَال أبو عبد الله الحاكم أيضًا: سمعت علي بْن عُمَر الدارقطنيُّ الْحَافِظ غير مرة يَقُول: أَبُو عَبْد الرَّحْمَنِ مُقَدَّمٌ على كل من يذكر بهذا العلم من أهل عصره(١).

وَقَال أَبُو عَبْد الرَّحْمَنِ مُحَمَّد بْن الحسين السلمي الصوفي: سألت أَبَا الْحَسَن علي بْن عُمَر الدَّارَقُطْنِيّ الْحَافِظ، فقلت: إذا حدث مُحَمَّد بْن إسحاق بْن خزيمة، وأَحْمَد بْن شعيب النَّسَائي حديثا مَنْ تُقَدِّمُ منهما؟ قال: النَّسَائي؛ لأنه أسند، على أني لا أقدم على النَّسَائي أحدًا، وإن كَانَ ابْن خزيمة إمامًا ثبتًا معدومَ النظير(٢).

وَقَال أَبُو عَبْد الرَّحْمَنِ السلمي أيضًا: سمعت أَبَا الْحَسَن الدَّارَقُطْنِيّ يَقُول: كان ابْن الحداد كثير الحديث، ولم يحدث عَنْ أحد غير أَبِي عَبْد الرَّحْمَنِ النَّسَائي فقط، وَقَال: رضيت به حجة بيني وبين الله.

وَقَال الحاكم أَبُو عَبْد اللَّهِ الْحَافِظ: سمعت علي بْن عُمَر الدارقطني يَقُول: كَانَ أَبُو عَبْد الرَّحْمَنِ النَّسَائي أفقه مشايخ مصر فِي عصره، وأعرفهم بالصحيح والسقيم من الآثار، وأعلمهم بالرجال.

وقال أَبُو سَعِيد بْن يونس: قدم مصر قديمًا، وكَتَبَ بِهَا، وكُتِبَ عَنْهُ، وكان إمامًا فِي الحديث، ثقة ثبتًا حافظًا.

---

(١) «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد»: (١/١٥٠).

(٢) يُنظَر: «سير أعلام النبلاء»: (١٤/١٣٣).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

وقال الذهبي: الإمام، الحافظ، الثبت، شيخ الإسلام، ناقد الحديث، صاحب «السنن»[١].

وقال أيضًا: كان من بحور العلم، مع الفهم، والإتقان، والبصر، ونقد الرجال، وحسن التأليف، وجال في طلب العلم، ورحل الحفاظ إليه، ولم يبق له نظير في هذا الشأن[٢].

وقال أَبُو سَعِيد بْن يونس: كان إمامًا فِي الحديث ثقة ثبتًا حافظًا[٣].

وقال الخليلي: «رَضِيَهُ الْحُفَّاظُ، وَكِتَابُهُ يُضَافُ إِلَى كِتَابِ الْبُخَارِيِّ، وَمُسْلِمٍ، وَأَبِي دَاوُدَ ... اتَّفَقُوا عَلَى حِفْظِهِ وَإِتْقَانِهِ، وَيُعْتَمَدُ عَلَى قَوْلِهِ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَكِتَابُهُ فِي السُّنَنِ مَرْضِيٌّ»[٤].

وقال السمعاني: صاحب كتاب السنن، إمام عصره، سكن مصر مدة وانتشرت بها تصانيفه»[٥].

وقال ياقوت الحموي: صاحب كتاب «السنن» وكان إمام عصره في علم الحديث وسكن مصر وانتشرت تصانيفه بها وهو أحد الأئمة الأعلام، صنّف «السنن»، وغيرها من الكتب»[٦].

---

(١) يُنظَر: «المصدر السابق»: (١٢٥/١٤).

(٢) يُنظَر: «المصدر السابق»: (١٣٣/١٤).

(٣) يُنظَر: «سير أعلام النبلاء»: (١٣٣/١٤).

(٤) يُنظَر: «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»: (٤٣٦/١).

(٥) يُنظَر: «الأنساب»: (٨٧/١٣).

(٦) يُنظَر: «معجم البلدان»: (٢٨٢/٥).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

وقال ابن نقطة: «كان إمامًا من أئمة هذا الشأن»[١].

وقال المزي: «أحد الأئمة المبرزين، والحفاظ المتقنين، والأعلام المشهورين»[٢].

وقال الذهبي: «لم يكن أحد في رأس الثلاث مائة أحفظ من النسائي، هو أحذق بالحديث، وعلله، ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جار في مضمار البخاري، وأبي زرعة[٣].

وقال الذهبي أيضًا: «انتهى إليه علم الحديث»[٤].

وقال ابن كثير: «صاحب «السنن»، الإمام في عصره، والمُقَدَّمُ على أضرابه وأشكاله، وفضلاء دهره، رحل إلى الآفاق، واشتغل بسماع الحديث، والاجتماع بالأئمة الحذاق، وقد جمع «السنن الكبير»، وانتخب منه ما هو أقل حجمًا منه بمرات، وقد أبان في تصنيفه عن حفظ وإتقان، وصدق وإيمان، وعلم وعرفان»[٥].

---

(١) يُنظَر: «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد»: (صـ: ١٤٠).

(٢) يُنظَر: «تهذيب الكمال»: (٣٢٩/١).

(٣) يُنظَر: «سير أعلام النبلاء»: (١٣٣/١٤).

(٤) يُنظَر: «الكاشف»: (١٩٥/١).

(٥) يُنظَر: «البداية والنهاية»: (١٤٠/١١).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

مؤلفاته[1]:

صَنَّف الإمام النسائي – رحمه الله – مؤلفات عديدة؛ منها:

١. «أحاديث الشعبي»، ذكره الدارقطنيُّ في «علله»[2].

٢. «أحسن الأسانيد التي تُرْوى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم»، رواه عنه أبو محمد الحسن بن رشيق العسكري، طُبِع ضمن مجموعة رسائل في علوم الحديث، بتقديم الشيخ جميل علي حسن، مؤسسة الكتب الثقافية[3].

٣. «الأسماء والكنى»، رواه عنه ابنه عبد الكريم[4]، وقد اختصره أبو زكريا يحيى بن محمد بن وهب بن مسرة (ت: ٣٩٤) اختصارًا حسنًا مفيدًا[5]، وبَوَّبَه أبو عبد الله مُحَمَّد بن أَحْمد بن مفرج القَاضِي (ت: ٣٨٠)[6].

قال الذهبي: «وقد جمع الحفاظ في الكنى كتبًا كثيرة، ومن أجلها وأطولها

---

(١) يُنظَر: «المقدمة العلمية»، لكتاب: السنن الكبرى للنسائي، دار التأصيل، ط: ١، ١٤٣٣هـ، ٢٠١٢م: (صـ: ٧٤ ـ ٨٢).

(٢) يُنظَر: «علل الدارقطني»: (١٥/١٠٠).

(٣) يُنظَر: «المقدمة العلمية»، لكتاب: السنن الكبرى للنسائي، دار التأصيل (صـ: ٧٦).

(٤) يُنظَر: «تاريخ بغداد»: (٧/٤٠٠)، «فهرسة ابن خير الإشبيلي»: (صـ: ١٨٢)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٤/١٣٣).

(٥) يُنظَر: «الصلة في تاريخ أئمة الأندلس»، لابن بشكوال: (صـ: ٦٢٤)، «تاريخ الإسلام»: (٨/٧٤٥).

(٦) يُنظَر: «فهرسة ابن خير الإشبيلي»: (صـ: ١٨٢).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

كتاب النسائي»[١].

وقال الذهبي أيضًا: «وقد صنف النسائي كتابًا حافلًا في الكنى»[٢].

٤. «الإغراب» مُسْنَد حَدِيث شُعْبَة، وسُفْيَان الثَّوْرِيّ مِمَّا رَوَاهُ شُعْبَة وَلم يروه سُفْيَان أَو رَوَاهُ سُفْيَان وَلم يروه شُعْبَة من الحَدِيث أَو الرِّجَال ، رواه عنه سعيد بن جَابر بن موسى الكلاعي الأندلسي[٣]، ومحمد بن عبد الله بن زكريا بن حيويه النيسابوري[٤].

٥ـ «تسمية الضعفاء والمتروكين والثقات ممن حمل عنهم الحديث من أصحاب أبي حنيفة»، طُبِع ضمن مجموعة رسائل في علوم الحديث، بتقديم الشيخ جميل علي حسن، مؤسسة الكتب الثقافية[٥].

٦ـ «تسمية فقهاء الأمصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن بعده من أهل المدينة»، رواه عنه أبو محمد الحسن بن رشيق العسكري، وقد طُبع ملحقًا بكتاب: «الضعفاء»[٦].

٧. «تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد»، رواه عنه أبو محمد الحسن بن

---

[١] يُنظَر: «تاريخ بغداد»: (٧/٤٠٠).

[٢] يُنظَر: «سير أعلام النبلاء»: (١٤/١٣٣).

[٣] يُنظَر: «فهرسة ابن خير الإشبيلي»: (صـ: ١٢٣).

[٤] يُنظَر: «المعجم المفهرس»: (صـ: ٢٢٨)، و«فهرسة ابن خير الإشبيلي»: (صـ: ١٢٣).

[٥] يُنظَر: «المقدمة العلمية»، لكتاب: السنن الكبرى للنسائي، دار التأصيل (صـ: ٧٧).

[٦] يُنظَر: «تاريخ دمشق»: (١٩/٣٢٨).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

رشيق العسكري، وقد طُبع ملحقًا بكتاب: «الضعفاء»[١].

٨ـ «التمييز»[٢]، وسماه المزي، والسيوطي، والسخاوي: أسماء الرواة والتمييز بينهم[٣]، وهو كتاب يجمع بين الثقات والضعفاء.

٩ـ «الجرح والتعديل»، ذكره ابن حجر في «تهذيب التهذيب، وفي «لسان الميزان»[٤].

١٠ـ ذكر المدلسين»، رواية أبي بكر محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر الكناني المصري، المعروف بابن الحداد، طُبع أكثر من طبعة؛ منها ط: دار عالم الفوائد – مكة المكرمة، تحقيق الدكتور: الشريف حاتم بن عارف العوني، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ، في جزء واحد.

١١ـ «ذكر من حَدَّث عنه ابن أبي عروبة ولم يسمع منه»، طُبِع ضمن مجموعة رسائل في علوم الحديث، بتقديم الشيخ جميل علي حسن، مؤسسة الكتب الثقافية[٥].

١٢ـ «ذكر مَن يُعْرَفُ من القضاة بالحديث»، رواية أبي إسحاق إبراهيم بن

---

[١] يُنظَر: «المقدمة العلمية»، لكتاب: السنن الكبرى للنسائي، دار التأصيل (صـ: ٧٨).

[٢] يُنظَر: «تهذيب التهذيب»: (١٤٣/١)، (٧٩/٢)، (٢١٦/٤)، (٣٥١/٥)، (٥٠١/٧)، (٢٣٣/١٢)، وغيرها، و«البدر المنير»: (١٩٤/٩).

[٣] يُنظَر: «مقدمة تهذيب الكمال»: (١٥١/١)، «تدريب الراوي»: (٨٨٦/٢).

[٤] يُنظَر: «تهذيب التهذيب»: (٩٧/١، ٢٩٨)، (٦٠/٢، ١٠٤، ١٥٠)، (٢٤٠/٣، ٣٣٩) ، وغيرها، و«لسان الميزان»: (٣٨٧/٢).

[٥] يُنظَر: «المقدمة العلمية»، لكتاب: السنن الكبرى للنسائي، دار التأصيل (صـ: ٧٩).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

محمد بن أحمد بن بَسَّام الهاروني، طُبِع ملحقًا بكتاب: «تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي»، تحقيق: الشريف حاتم بن عارف العوني، ط: دار عالم الفوائد – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ في جزء واحد.

١٣. «الرواة عن الزهري»، من رواية ابن حيويه، وغيره[١].

١٤. «السنن الصغرى» «المُجْتَبى»، طُبِعَ أكثر من مرة.

١٥ـ «السنن الكبرى»، طُبِعَ أكثر من مرة أيضًا، وهو محل هذا البحث والدراسة.

١٦. الضعفاء والمتروكون، رواه عنه أبو محمد الحسن بن رشيق العسكري، وعبد الكريم ابن الإمام النسائي، طبع أكثر من مرة، طبعته دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، جزء واحد.

١٧ـ «الكذابون المعروفون بوضع الحديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم»، طُبِع ضمن مجموعة رسائل في علوم الحديث، بتقديم الشيخ جميل علي حسن، مؤسسة الكتب الثقافية[٢].

١٨. من كنيته أبو محمد من الصحابة، رواية الدولابي عنه[٣].

---

(١) يُنظَر: «تاريخ دمشق»: (١٤/١٥).

(٢) يُنظَر: «المقدمة العلمية»، لكتاب: السنن الكبرى للنسائي، دار التأصيل (صـ: ٧٩).

(٣) يُنظَر: «تاريخ دمشق»: (١٨٧/٢٧، ٣٣٧)، (٢٤٧/٣١)، (٣٦١/٥٩)، «الكنى والأسماء»: (١٥٦/١).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

وذكر ابن خير الإشبيلي في فهرسته أن له مُسْنَد حَدِيث مَالك بن أنس، مُسْنَد حَدِيث الزُّهْرِيّ بعلله وَالْكَلَام عَلَيْهِ، ومُسْنَد حَدِيث شُعْبَة بن الْحجَّاج، ومُسْنَد حَدِيث سُفْيَان بن سعيد الثَّوْريّ، ومسند حديث يحيى بن سعيد القطان، ومسند حديث فضيل بن عياض[١].

وفاته[٢]:

اختلف المؤرخون في سنة وفاة الإمام النسائي رحمه الله على قولين:

القول الأول: أنه تُوفِي بالرملة من فلسطين سنة ثلاث وثلاث مئة، وهذا الذي ذهب إليه ابن يونس[٣]، والطحاوي[٤]، والدارقطني[٥]، وابن منده[٦]، والسمعاني[٧]، وابن نُقطَة[٨]، والذهبي[٩]،

---

[١] يُنظَر: «فهرسة ابن خير الإشبيلي»: (صـ: ١٢٢. ١٢٦).

[٢] استفدت هذه النقول من كتاب: «تهذيب الكمال»: (١/٣٢٨ . ٣٤٠/٤٨)، «تاريخ الإسلام»: (٧/٥٩/١١٥)، «تذكرة الحفاظ»: (٢/١٩٤/٧١٩).

[٣] يُنظَر: «تهذيب الكمال»: (١/٣٤٠).

[٤] يُنظَر: «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم»: (٢/٦٣٣).

[٥] يُنظَر: «سير أعلام النبلاء»: (١٤/١٣٢، ١٣٣)، «تاريخ الإسلام»: (٧/٥٩).

[٦] يُنظَر: «معرفة علوم الحديث»: (صـ: ٨٣).

[٧] يُنظَر: «الأنساب»: (١٣/٨٨).

[٨] يُنظَر: «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد»: (صـ: ١٤٣).

[٩] يُنظَر: «سير أعلام النبلاء»: (١٤/١٣٣)، «تاريخ الإسلام»: (٧/٥٩)، «الكاشف»: (١٤/١٣٣).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

والسُّبكي[١]، وابن حجر[٢].

القول الثاني: أنه تُوفِي سنة اثنتين وثلاث مئة؛ قاله مسلمة[٣]، وابن القطَّان[٤].

وقد رجَّح الذهبيُّ – رحمه الله – القول الأول حين قال: قال أَبُو سَعِيد بْن يونس: قدم مصر قديمًا وكتب بِهَا، وكتب عَنْهُ، وكان إمامًا فِي الحديث ثقة ثبتًا حافظًا، وكان خروجه من مصر فِي ذي القعدة سنة اثنتين وثلاث مئة، توفي بفلسطين يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من صفر سنة ثلاث وثلاث مئة. وكذا قال أَبُو جَعْفَر الطحاوي: إنه مات فِي صفر سنة ثلاث وثلاث مئة بفلسطين.

ثم قال الذهبي: هذا أصح، فإن ابن يونس حافظ يقظ وقد أخذ عن النسائي، وهو به عارف[٥].

وقال في «التاريخ» معقِّبًا على قول ابن يونس: هذا هو الصحيح[٦].

وقيل: إنه دُفِنَ ببيت المقدس[٧].

وأما عن سبب موته: فقد قَال الحاكم أَبُو عَبْد اللَّهِ الْحَافِظ: سمعت علي بْن

---

[١] يُنظَر: «طبقات الشافعية الكبرى»: (صـ: ٨٠/برقم: ٤٧).

[٢] يُنظَر: «تقريب التهذيب»: (١٣٣/١٤).

[٣] «إكمال تهذيب الكمال»: (٥٧/١).

[٤] يُنظَر: «بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام»: (٦٣٩/٥).

[٥] يُنظَر: «سير أعلام النبلاء»: (١٣٣/١٤).

[٦] «تاريخ الإسلام»: (١١٥/٥٩/٧).

[٧] «المصدر السابق»: (١١٥/٥٩/٧).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

عُمَر الدارقطني يَقُول: كَانَ أَبُو عَبْد الرَّحْمَنِ النَّسَائي أفقه مشايخ مصر فِي عصره، وأعرفهم بالصحيح والسقيم من الآثار، وأعلمهم بالرجال، فلما بلغ هذا المبلغ حسدوه فخرج إِلَى الرملة، فَسُئِلَ عَنْ فضائل معاوية، فأمسك عَنْهُ، فضربوه فِي الجامع، فَقَالَ: أخرجوني إِلَى مكة، فأخرجوه إِلَى مكة وهو عليل، وتوفي بِهَا مقتولًا شهيدًا.

قال الْحَافِظ أبو القاسم: وهذه الحكاية لاتدل على سوء اعتقاد أَبِي عَبْد الرَّحْمَنِ فِي معاوية بْن أَبي سفيان، وإنما تدل على الكف عن ذكره بكل حال.

وقال الدَّارَقُطْنيّ: إنّه خرج حاجًا فامتُحِن بدمشق، وأدرك الشّهادة، فقال: احملوني إلى مكّة. فَحُمِل وتُوفِيَ بها. وهو مدفون بين الصّفا والمَرْوَة، وكانت وفاته في شعبان سنة ثلاثٍ وثلاث مئة[1].

قال مغلطاي: وزعم صاحب «تاريخ القدس» أنَّ مَنْ قَالَ: إنه مات بمكة وَهِمَ وَصَحَّفَ قال: ولا خلاف أنه مات بالرملة، والله أعلم[2].

والراجح: أنه مات – رحمه الله – بالرملة من بلاد فلسطين، ودُفن بها، وهذا الذي عليه أكثر العلماء.

وذكر التاج السبكي أن العلماء قد اخْتلفُوا فى مَكَان موت النسائى، فَالصَّحِيح أَنه أخرج من دمشق لما ذكر فَضَائِل عليٍّ قيل مَا زَالُوا يضربونه حَتَّى أخرج

---

[1] «المصدر السابق»: (١١٥/٥٩/٧).

[2] «إكمال تهذيب الكمال»: (٥٧/١).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

من الْمَسْجِد، ثمَّ حمل إِلَى الرملة فتوفى بهَا[١].

وأما عن عمره:

فقد قال الذهبي في «الكاشف»: مات سنة ثلاث وثلاث مئة (٣٠٣هـ)، وله ثمان وثمانون (٨٨) سنة[٢].

وقال ابن حجر: قال الذهبي في «مختصره»: عاش ثمانيًا وثمانين سنة تقريبًا[٣].

---

[١] «طبقات الشافعية الكبرى»: (١٦/٣).

[٢] «الكاشف»: (٣٩/١٩٥/١).

[٣] «تهذيب التهذيب»: (٣٩/١).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

المبحث الثاني

التعريف بكتاب «السنن الكبرى»، للإمام النسائي

المطلب الأول

منزلة كتاب «السنن الكبرى» ومكانته:

يُعَد كتاب «السنن الكبرى»، للإمام أبي عبد الرحمن النسائي، من أهم دواوين السنة النبوية المطهرة التي حظيت بثناء العلماء، وعنايتهم، وهو ثالث السنن الأربعة المعتمدة عند العلماء، وخامس الأصول الستة، على رأي بعض أهل العلم، إلا أن المتفق عليه بين العلماء أن كتاب النسائي من الكتب التي اهتمت بجمع الأحاديث الثابتة من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في جوانب الشريعة، مع تصنيفه على الكتب والأبواب الفقهية.

وكتاب «السنن الكبرى»، للإمام للنسائي – كما يرى لفيف من المحدثين – يتميز بأنه من أكثر الأصول الستة بعد «صحيحي البخاري ومسلم» اشتمالًا على الأحاديث الصحيحة ، وقد تميَّز على سائر كتب السنة بالاعتناء الشديد بذكر الطرق، وبيان الاختلاف في الأسانيد والمتون، والكشف عن العلل، وتمييز الخطأ من الصواب، والمعروف من المنكر، والمحفوظ من الشاذ، والراجح من المرجوح، وذكر أحوال كثير من الرواة، وذلك في معظم الكتاب، أو في جملة كثيرة من أحاديثه.

قال ابن منده: «الَّذين أخرجُوا الصَّحِيح وميزوا الثَّابِت من الْمَعْلُول وَالْخَطَأ من الصَّوَاب: أَبُو عبد الله مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البُخَارِيّ، وَأَبُو الْحُسَيْن مُسلم بن الْحجَّاج الْقشيرِي. ويعدهما: أَبُو دَاوُد سُلَيْمَان بن الْأَشْعَث ابن إِسْحَاق

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

السجسْتانِي، وَأَبُو عبد الرَّحْمَن أَحْمد بن شُعَيْب النَّسَائِيّ»[١].

وقال الخليلي: «رَضِيَهُ الْحُفَّاظُ، وَكِتَابُهُ يُضَافُ إِلَى كِتَابِ الْبُخَارِيِّ، وَمُسْلِمٍ، وَأَبُو دَاوُدَ ... اتَّفَقُوا عَلَى حِفْظِهِ وَإِتْقَانِهِ، وَيُعْتَمَدُ عَلَى قَوْلِهِ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَكِتَابُهُ فِي السُّنَنِ مَرْضِيٌّ»[٢].

وقال الذهبي: «أحمد بن شعيب الحافظ الحجة أبو عبد الرحمن النسائي صاحب الصحيح»[٣].

وقال الذهبي أيضًا: «قال الحافظ ابن طاهر: سألت سعد بن علي الزنجاني عن رجل، فوثقه. فقلت: قد ضعفه النسائي. فقال: يا بني! إن لأبي عبد الرحمن شرطًا في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم. قلت: صدق فإنه لَيَّنَ جماعة من رجال صحيحي البخاري ومسلم»[٤].

وقال مغلطاي: قال ابن القطان في معرض كلامه عن النسائي: هو أعلم أهل الحديث، وسَمَّى الدارقطنيُّ، وغيره كتابه «المجتبى» صحيحًا»[٥].

وقال ابن حجر: «كتاب النسائي أقل الكتب بعد «الصحيحين» حديثًا ضعيفًا، ورجلًا مجروحًا»[٦].

---

[١] «شروط الأئمة»: (صـ: ٤٢).

[٢] «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»، للخليلي: (٤٣٦/١).

[٣] «الكاشف»: (٣٩/١٩٥/١).

[٤] «سير أعلام النبلاء»: (١٣١/١٤).

[٥] «إكمال تهذيب الكمال»: (٥٧/١).

[٦] «النكت على كتاب ابن الصلاح»، لابن حجر: (٧٦/١).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

ويتميز الكتاب أيضًا بجودة الترتيب، ودقة الاستنباط للمعاني، وغزارة المادة الفقهية، فلقد جمع الكتاب الصناعة الحديثية، والاستدلال الفقهي المفصل؛ ولهذا استفاض ثناء العلماء على الكتاب، وبيان منزلته، والتنويه بذكره، قال أبو عبد الله بن رُشَيْد: «كتاب النسائي أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفًا وأحسنها ترصيفًا، وكأن كتابه جامع بين طريقتي البخاري ومسلم مع حظ كبير من بيان العلل»[١].

وقال القزويني وهو يترجم للإمام النسائي: «صاحب الكتاب المعروف بـ «السنن»، وفيه دلالة ظاهرة عَلَى وفور علمه، وحسن ترتيبه وتلخيصه، وقوة نظره فِي استنباط المعاني الَّتِي يفصح عَنْهَا تراجم الأبواب»[٢].

وقال الذهبي: «قال الحاكم: كلام النسائي على فقه الحديث كثير، ومن نظر في «سننه» تحير في حسن كلامه»[٣].

المطلب الثاني

رواة «السنن الكبرى» عن الإمام النسائي:

روى «السنن الكبرى» عن الإمام النسائي طائفة كثيرة من الرواة؛ منهم:

١. أبو موسى عبد الكريم بن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر بن سنان النَّسائيُّ.

---

[١] «النكت على كتاب ابن الصلاح»، لابن حجر: (٤٨٤/١).

[٢] «التدوين في أخبار قزوين»: (١٩٧/٢).

[٣] «سير أعلام النبلاء»: (١٣٠/١٤).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

٢. أبو عبد الله محمد بن القاسم بن محمد بن القاسم بن محمد بن سيار الأموي مولاهم البَيَّاني القرطبي الأندلسي.

٣. أبو هريرة أحمد بن عبد الله بن الحسن بن عبد الله بن علي بن عبد الملك العدوي المصري، المعروف بابن أبي العصام.

٤. أبو الحسن علي بن أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي المصري.

٥. أبو أحمد الحسين بن جعفر بن محمد بن إبراهيم السعدي الزيات العسكري المصري.

٦. أبو الحسن أحمد بن محمد بن عثمان بن عبد الوهاب بن عرفة بن أبي التمام المصري.

٧. أبو القاسم حمزة بن محمد بن علي بن العباس الكناني المصري.

٨. أبو بكر محمد بن معاوية بن عبد الرحمن بن معاوية بن إسحاق بن عبد الله بن معاوية بن الخليفة هشام ابن عبد الملك بن مروان الأموي المرواني مولاهم القرطبي المعروف بابن الأحمر.

٩. أبو علي بن الحسن بن الخضر بن عبد الله الأسيوطي المصري.

١٠. أبو الحسن محمد بن عبد الله بن زكريا بن حيويه النيسابوري المصري الشافعي.

١١. أبو محمد الحسن بن رشيق العسكري المصري المُعَدِّل.

١٢. أبو بكر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن الفرج، البناء ابن المهندس.

١٣. أبو علي الحسن بن بدر بن أبي هلال.

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

١٤. أبو محمد عبد الله بن الحسن بن المقفى بن عمير الرعيني المصري.

١٥ـ أبو الحسن علي بن الحسن الجرجاني.

١٦. أبو الطيب محمد بن الفضل بن العباس.

١٧. أبو القاسم ، ويُقَال: أبو الفضل مسعود بن علي بن مروان البجاني[١].

المطلب الثالث

منهج الإمام النسائي في كتابه: «السنن الكبرى» بإيجاز[٢]:

إن تناول منهج الإمام النسائي في كتابه: «السنن الكبرى» لا يكفيه صفحة ولا صفحتان، وقد كتب فيه باحثون رسائل وأبحاث؛ لذا سأكتفي بعرض أبرز النقاط، وتظهر بعض ملامح هذا المنهج من خلال العرض الآتي:

أولًا: يظهر من اسم الكتاب «السنن الكبرى» أنه متخصص في أحاديث

---

[١] استفدت هذا المبحث من المصادر الآتية بتصرف كثير: «النسائي وآثاره في الحديث»: (صـ: ٨٥)، أد/ صالح عبد الوهاب السيد صالح الفقي، رسالة لنيل درجة التخصص الماجستير في الحديث وعلومه، إشراف أد/ مصطفى محمد السيد أبو عمارة، نوقشت بكلية أصول الدين بالقاهرة، عام (١٤١٠هـ، ١٩٩٠م)، وبحث: «منهج الإمام النسائي في سننه الكبرى، والمجتبى منها .. نحو دراسة موازنة»، د/ مشهور بن مرزوق بن الحرازي (٣: ١٧)، وبحث: «من منهج الإمام النسائي في السنن الكبرى .. دراسة حديثية»، د/ غسان عيسى محمد هرماس (٣: ١٧)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثاني (صـ: ٢٠٥: صـ: ٢٥٧)، يونيو ٢٠١٤م.

[٢] يُنظَر: «المقدمة العلمية»، لكتاب: السنن الكبرى للنسائي، دار التأصيل (صـ: ٩٢، ٩٣) بتصرف كثير.

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

الأحكام فهو مرتب على الأبواب الفقهية، ابتدأه مؤلفه بكتاب الطهارة، ثم الصلاة، ثم الزكاة، ثم الصيام وهكذا، وهو يُشبه سنن الترمذي، وسنن ابن ماجه، وسنن أبي داود، وسنن الدارمي، وسنن الدارقطني، وسنن البيهقي، وقد اشتمل على أكثر من (١١٩٤٩) حديثًا.

ثانيًا: تجنَّب الإمام النسائي إخراج رجال أخرج لهم أبو داود في «سننه»، والترمذي في «جامعه»، وتجنب أيضًا إخراج حديث جماعة من رجال «الصحيحين»، مثل: أحمد بن صالح المصري، وإسماعيل بن أبي أويس، وحسان بن إبراهيم الكرماني، وزياد بن عبد الله البكائي، وغيرهم، ولكن في الجملة هو مشترك في كثير من رواته مع رجال «الصحيحين»، ومعلوم أن شرطه في الرجال كان شديدًا، حتى إن بعض العلماء ذكر أنه شرطه أشد من شرط البخاري ومسلم، ومعلوم عنه أيضًا أنه كان لا يخرج عمن أجمعوا على تركه.

ثالثًا: يتميز الإمام النسائي عند استعماله لصيغ الأداء في «سننه الكبرى» بالدقة والأمانة العلمية، وخاصة في مروياته عن الحارث بن مسكين، فكان يروي عنه قائلًا: «قُرِئَ عَلَى الْحَارِثِ بْنِ مِسْكِينٍ، وَأَنَا أَسْمَعُ»، وقوله: «الْحَارِثُ بْنُ مِسْكِينَ قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ»، و«الْحَارِثُ بْنُ مِسْكِينٍ: قِرَاءَةً عَلَيْهِ، وَأَنَا أَسْمَعُ فِي حَدِيثِهِ»، و«أَخْبَرَنَا الْحَارِثُ بْنُ مِسْكِينٍ، قِرَاءَةً عَلَيْهِ»[1]،

---

[1] يُنظَر هذه الصيغ في ح رقم: «١٠، ١٢، ٢٧٦، ١٤٠٦، ١٠٧٤٢»، وتكرر ذلك في السنن الكبرى أكثر من ٨٠ مرة.

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

وهذا دليل أمانة وصدق وتحرٍ منه – رحمه الله، وسبب ذلك أن النسائي أتى الحارثَ بنَ مسكين في زِيٍّ أنكره، عليه قلنسوة[١] وقباء[٢]، وكان الحارث خائفًا من أمور تتعلق بالسلطان، فخاف أن يكون عَيْنًا عليه، فمنعه، فكان يجيء فيقعد خلف الباب ويسمع، ولذلك ما قال: حدثنا الحارث وإنما يقول: قال الحارث بن مسكين قراءة عليه، وأنا أسمع[٣].

واستعمل صيغة «أَخْبَرَنَا» وهي أبرز الصيغ عنده، وأكثرها استخدامًا من صيغة «حَدَّثَنَا»، واستعمل «أَخْبَرَني»، «أَخْبَرَنيه»، واستعمل كذلك صيغة «أَنبأنَا»، و«أَنبأنِي»، واستعمل كذلك صيغة «عن»، «أملى علي»، «أملى علينا».

رابعًا: قد يُكرر الإمام النسائي – رحمه الله – الحديث عدة مرات، وتكون الرواية موافقة لعنوان الباب، وظاهرة التكرار تُشبِه تلك التي عند الإمام البخاري في «صحيحه» مع بعض الاختلاف في أسلوب العرض وطريقته؛ فالإمام النسائي يكرر الحديث كله ولا يُقَطِّعه، بينما يكتفي البخاري بإيراد

---

(١) القلنسوة: هي لِبَاس للرأس مُخْتَلف الْأَنْوَاع والأشكال. يُنظَر: «المعجم الوسيط»: (٢/ ٧٥٤).

(٢) القباء: هو ثوب يلبس فَوق الثِّيَاب أَو الْقَمِيص ويتمنطق عَلَيْهِ. يُنظَر: «المعجم الوسيط»: (٢/ ٧٥٤).

(٣) يُنظَر: «سير أعلام النبلاء»: (١٤/ ١٣٠).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

بعضه، ولا يكرر النسائي الحديث بالإسناد نفسه[1]، وسبب التكرار إما لزيادة لفظة فيه، أو لرواية أكثر من صحابي للحديث، أو لبيان اختلاف حاصل بين الروايات، أو إيراد متابعات كثيرة للحديث، أو بيان وقف ورفع، أو وصل وإرسال، أو زيادة راو في السند، أو التنبيه على أن الراوي روى الوجهين جميعًا، أو استيعاب ما تَحَصَّلَ له من الرواية عن شيوخه.

خامسًا: لا يكتفي الإمام النسائي في كثير من الأحيان بذكر الحديث، بل يهتم كثيرًا بذكر الاختلاف على الرواة، ويوازن بين المرويات، ويقارن ويُرجِّح، فكثيرًا ما كان يستعمل عنوان: «ذكر اختلاف الناقلين في إسناد حديث فلان»، والمشتغلون بدراسة العلل يُدْرِكُون أهمية ذلك وأثره في بيان الإعلال، وكشف العلة ودفعها.

سادسًا: اهتم النسائي رحمه الله بنقد الرواة، فذكر عبارات تفيد التعديل، مثل لفظة: ثقة ثقة ثقة، وثقة، وثِقَةٌ ثَبْتٌ، وثِقَةٌ حَافِظٌ، وثقة مأمون، وأحد الثقات، وأثبت من فلان، وكان من الثقات إلا أنه كان مرجئًا، وصدوق، ولَا بَأْسَ بِهِ، ومأمون، ومستقيم الحديث، وصالح الحديث، وصدوق إلا أنه كثير الخطأ، وغيرها، وعبارات تفيد التجريح للرواة، مثل لفظة: ضعيف، ومَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، ومُنْكَرُ الْحَدِيثِ، وليس بحافظ، وليس بثقة، وليس بالمشهور، وليس بذاك المشهور، وليس بالمشهور ولا يُحتج بحديثه، وليس ممن يُعتمد عليه إذا

---

[1] من أمثلته ح: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ» ذكره في كتاب الطهارة، وكتاب الطلاق، وكتاب الأيمان والنذور، وأحيانًا يكرر الحديث مرتين، وأحيانًا أكثر من ذلك.

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

انفرد، وليس بذاك، وليس بالقوي، وليس بالقوي وكان يقبل التلقين، وليس بذاك القوي في الزهري خاصة، وليس بالقوي في الحديث في حفظه سوء، وضعيف في الحديث، وضعيف لا يُحتج به، وضعيف صاحب تدليس، وضعيف لا يقوم بمثله حجة، وضعيف كثير الخطأ، ولا يحتج بحديثه، ولا يحتج بحديثه لسوء حفظه وكثرة خطئه، وكثير الخطأ، وضعيف ليس بشيء، وليس بشيء، وغيرها، والإمام النسائي في ذلك إمام خبير، وناقد بصير، وحافظ مُطَلِّعٌ، له قدم راسخ في الجرح والتعديل، والعلل، فكان يكشف عن أحوال الرواة، ويحكم عليهم بما يليق بأحوالهم.

سابعًا: اعتنى الإمام النسائي أثناء سياقاته للأسانيد والمتون بتصحيح أسماء الرواة التي حصل فيها تصحيف[1]، أو بيان اسم راو مذكور في السند بكنيته[2]، أو اهتمامه ببيان الألقاب[3]، وبيان الأخوة والأخوات[4]، وبيان

---

[1] يُنظَر: «السنن الكبرى»، للنسائي: (١/ ٣١١/٦٠٠).

[2] مثل قوله: أَبُو مُعَيْدٍ وَهُوَ حَفْصُ بْنُ غَيْلَانَ، يُنظَر: «السنن الكبرى»: (١/١٥٧/٢١٠)، وغير ذلك من الأمثلة كثير.

[3] مثل قوله: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، بُنْدَارٌ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ يَعْنِي غُنْدَرًا، يُنظَر: «السنن الكبرى»: (٤/١٠٨/٣٨٦٤)، وغير ذلك من الأمثلة كثير.

[4] مثل قوله: عَبْدُ رَبِّهِ بْنُ سَعِيدٍ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَسَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ بَنِي قَيْسِ بْنِ قَهْدٍ الْأَنْصَارِيِّ، وَهُمْ ثَلَاثَةُ إِخْوَةٍ، فَيَحْيَى أَجَلُّهُمْ وَأَنْبَلُهُمْ، وَهُوَ أَحَدُ الْأَئِمَّةِ، وَلَيْسَ بِالْمَدِينَةِ بَعْدَ الزُّهْرِيِّ فِي عَصْرِهِ أَجَلُّ مِنْهُ وَعَبْدُ رَبِّهِ ثِقَةٌ، وَسَعْدٌ ضَعِيفٌ، يُنظَر: «السنن الكبرى»: (١/٢٠٠/٣١٢)، وغير ذلك من الأمثلة كثير.

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

المبهم[١]، وتمييز المهمل[٢]، وبيان الأفراد والغرائب[٣]، وبيان معاني الكلمات[٤]، وغير ذلك.

---

[١] مثل قوله: أَبُو حَمْزَةَ عِنْدَنَا وَاللهُ أَعْلَمُ طَلْحَةُ بْنُ يَزِيدَ، وَهَذَا الرَّجُلُ يُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ صِلَةَ بْنَ زُفَرَ، يُنظَر: «السنن الكبرى»: (٢/١٤٩/١٣٨٣)، وأمثلة أخرى.

[٢] مثل قوله: أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا بَكْرٌ، هُوَ ابْنُ مُضَرٍ، يُنظَر: «السنن الكبرى»: (١/٣١٦/٦١٥)، وغير ذلك من الأمثلة كثير.

[٣] مثل قوله: إِسْمَاعِيلُ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا تَابَعَهُ عَلَى قَوْلِهِ مِنْ حَبٍّ وَهُوَ ثِقَةٌ، يُنظَر: «السنن الكبرى»: (٣/٢٩/٢٢٧٤)، وغير ذلك من الأمثلة كثير.

[٤] مثل قوله: يُصَلِّي مَعْنَاهُ يَدْعُو. فِي الصَّائِمِ يُجْهَدُ، يُنظَر: «السنن الكبرى»: (٣/٣٥٥/٣٢٥٧)، وأمثلة أخرى.

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

الفصل الثاني

«الحديث المنكر»

المبحث الأول

تعريف الحديث المنكر، وتحته مطلبان:

المطلب الأول

التعريف اللغوي:

يعود أصل كلمة «المنكر» إلى الأصل الثلاثي: «نَكَرَ»؛ فالنُّونُ، وَالْكَافُ، وَالرَّاءُ كما قال ابن فارس: «أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ الْمَعْرِفَةِ الَّتِي يَسْكُنُ إِلَيْهَا الْقَلْبُ، وَنَكِرَ الشَّيْءَ، وَأَنْكَرَهُ: لَمْ يَقْبَلْهُ قَلْبُهُ، وَلَمْ يَعْتَرِفْ بِهِ لِسَانُهُ. وَالنَّكْرَاءُ: الْأَمْرُ الصَّعْبُ الشَّدِيدُ. وَالْإِنْكَارُ: خِلَافُ الِاعْتِرَافِ. وَالتَّنَكُّرُ: التَّنَقُّلُ مِنْ حَالٍ تَسُرُّ إِلَى أُخْرَى تُكْرَهُ»[1].

وقال بعض أهل اللغة: «النُكْرُ: الدَّهَاءُ، وما أَشَدَّ نُكْرَه، ونَكُرَ يَنْكُرُ نَكَارَةً، وامْرَأَةٌ نُكْر، ورَجُل مُنْكَرٌ، وقَوْمٌ مُنْكَرُوْنَ، ومَنَاكِيْرُ»[2].

وقال الزبيدي: «والنُّكْرُ، بالضّمّ: الدَّهاءُ والفِطْنَةُ»[3].

وقال أيضًا: «والمُنْكَر: ضدّ المَعروف، وكلّ مَا قَبَّحه الشَّرعُ وحرَّمه وكَرِهَه فَهُوَ

---

[1] «مقاييس اللغة»: (٤٧٦/٥)، مادة: نكر.

[2] «المحيط في اللغة»، للصاحب إسماعيل بن عباد، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، لبنان (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م)، (ط: ٤): (٢٤٩/٦)، مادة: نكر.

[3] «تاج العروس»: (٢٨٧/١٤).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

مُنكَر»[١].

وقال الفيروز آبادي: «والمُنْكَرُ: ضِدُّ المَعْروفِ»[٢].

وقال ابن منظور: «والنَّكِرَةُ: خِلَافُ الْمَعْرِفَةِ، ونَكِرَ الأَمرَ نَكِيرًا، وأَنْكَرَه إِنْكارًا، ونُكْرًا: جَهِلَهُ... والتَّناكُرُ: التَّجاهُلُ»[٣].

ويظهر مما سبق أن من معاني «المُنْكَر» اللغوية: الدَّهَاءُ والفطنة، والأمر المستصعب الشديد، وضد المعروف وخلافه (المجهول)، والتغيير والتنقل من حال سارة إلى حال مكروهة.

فالشيء المنكر لا يقبله القلب، بل ينفر منه، ويستغربه، وهو ضد المعروف.

المطلب الثاني

التعريف الاصطلاحي:

من خلال استعمالات الكثير من أئمة الحديث المتقدمين للمنكر، يظهر أنهم يستعملونه على مجرد ما تفرد به راويه، وإن كان ثقة ثبتًا، أو صدوقًا، وأما المتأخرون من أئمة الحديث فيُطلقون المنكر على مخالفة الراوي الضعيف للراوي الثقة، يقول العلامة اللكنوي: «يُفَرَّقُ بَين قَول القدماء: «هَذَا حَدِيث مُنكر»، وَبَين قَول الْمُتَأَخِّرين: «هَذَا حَدِيث مُنكر»؛ فإن القدماء كثيرًا مَا يُطْلِقُونَه على مُجَرّد مَا تفرد بِهِ رَاوِيه، وإن كَانَ من الأثبات، والمتاخرين

---

(١) «تاج العروس»: (٢٩٠/١٤).

(٢) «القاموس المحيط»: (صـ: ٤٨٧).

(٣) «لسان العرب»: (٢٣٣/٥، ٢٣٤).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

يُطْلِقُونَه على رِوَايَة راو ضَعِيف خَالف الثِّقَات»[1].

وقد نَحَا الأستاذ الدكتور: نور الدين عتر نفس الاتجاه الذي سار فيه اللكنوي رحمه الله حين قال:

«اختلفت عبارات علماء المصطلح في تعريف «المنكر»، حتى يكاد يشتبه أمره لدى الناظر، والتحقيق الذي يتبين بالبحث أنَّ ذلك الاختلاف يرجع إلى اختلاف مقصد كل طائفة منهم من استعمال هذا الاصطلاح، وقد وجدنا بالبحث في ذلك مسلكين للعلماء نفصلهما فيما يلي:

المسلك الأول: إطلاق «المنكر» على نوع خاص من المخالفة وهو: «ما رواه الضعيف مخالفًا للثقة»، وهذا القسم يقع في مقابلة المعروف، و«المعروف» هو: «حديث الثقة الذي خالف رواية الضعيف»، وعلى هذا كثير من المحدثين، وهو الذي استقر عليه هذا الاصطلاح عند المتأخرين، وعليه جرى الحافظ ابن حجر في «النخبة»، و«شرحها».

المسلك الثاني: التوسع في إطلاق «المنكر»، وأنه: «ما تفرد به راويه، خالف، أو لم يخالف، ولو كان ثقة». وهذا يشمل صورًا متعددة، أطلق المحدثون على كل منها «منكر»، وهو مسلك كثير من المتقدمين»[2].

من خلال ما سبق يظهر أن تعريف «الحديث المنكر» عند المحدثين له صورتان:

---

[1] «الرفع والتكميل»: (صـ: ٢١١).

[2] «منهج النقد في علوم الحديث»: (صـ: ٤٣٠).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

الصورة الأولى: هو الحديث الذي تفرد به راويه الثقة، أو الصدوق، أو الضعيف لغيره، خالف أو لم يخالف.

الصورة الثانية: هو الحديث الذي خالف راويه الضعيف الراوي أو الراوة الثقات.

وممن أطلق النكارة على مجرد التفرد (من غير مخالفة) من المتقدمين يحيى بن سعيد القطان (ت: ١٩٨هـ)، وقد عرفنا ذلك من خلال كلام الحافظ ابن حجر في ترجمة قيس بن أبي حازم البجلي الأحمسي أبي عبد الله الكوفي: «قال ابن المديني: قال لي يحيى بن سعيد: ابن أبي حازم منكر الحديث، ثم ذكر له يحيى أحاديث مناكير، قال ابن حجر: «ومراد القطان بالمنكر الفرد المطلق»[(١)].

قلت: وقيس بن أبي حازم تابعي ثقة، وعَدَّ يحيى القطان تفرده برواية الحديث السابق منكرًا.

وقد أخرج الترمذي في «سننه»: (٢٥١٧/٦٦٨/٤)، قال: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ القَطَّانُ، حَدَّثَنَا المُغِيرَةُ بْنُ أَبِي قُرَّةَ السَّدُوسِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، يَقُولُ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعْقِلُهَا وَأَتَوَكَّلُ، أَوْ أُطْلِقُهَا وَأَتَوَكَّلُ؟ قَالَ: «اعْقِلْهَا وَتَوَكَّلْ». قَالَ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: قَالَ يَحْيَى: «وَهَذَا عِنْدِي حَدِيثٌ مُنْكَرٌ».

وقال الترمذي: «وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا

[(١)] «تهذيب التهذيب»: (٦٩١/٣٨٦/٨).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

الوَجْهِ».

قال ابن رجب الحنبلي: «وحديثُ أنسٍ قد رواه غير واحد عن المغيرة بن أبي قرة، عن أنس، وقد تفرد به المغيرة عنه، ولهذا استغربه الترمذي من حديث أنس. وقال يحيى القطان: هو عندي منكر، فهذا الحديث من الغرائب المنكرة»[1].

قلت: والمُغِيرَةُ بْنُ أَبِي قُرَّةَ السَّدُوسِيُّ ضعيف تَفَرَّدَ بهذا الحديث، وعَدَّ القطان تفرده برواية الحديث منكرًا.

تعريف البرديجي (٣٠١ هـ) للمنكر:

لكي نصل إلى تعريف أبي بكر البرديجي للمنكر لابد من مطالعة مقدمة ابن الصلاح في النوع الرابع عشر: معرفة المنكر من الحديث حيث قال: «بلغنا عن أبي بكر أحمد بن هارون البرديجي الحافظ: أنه الحديث الذي ينفرد به الرجل، ولا يعرف متنه من غير روايته، لا من الوجه الذي رواه منه، ولا من وجه آخر، فأطلق البرديجي ذلك ولم يفصل، وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث»[2].

وقد زاد الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله الأمر وضوحًا حين قال: «ولم أقف لأحد من المتقدمين على حد المنكر من الحديث، وتعريفه إلا على ما ذكره أبو بكر البرديجي الحافظ، وكان من أعيان الحفاظ المبرزين في العلل:

---

[1] «شرح علل الترمذي»: (٦٥٣/٢).

[2] «مقدمة ابن الصلاح»: (صـ: ٨٠).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

أن المنكر هو الذي يُحَدِّثُ به الرجل عن الصحابة، أو عن التابعين، عن الصحابة، لا يعرف ذلك الحديث، وهو متن الحديث، إلا من طريق الذي رواه فيكون منكرًا، ذكر هذا الكلام في سياق ما إذا انفرد شعبة، أو سعيد بن أبي عروبة، أو هشام الدستوائي بحديث عن قتادة، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا كالتصريح بأن كل ما ينفرد به ثقة عن ثقة ولا يعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر»[١].

وبهذا يظهر أن مطلق التفرد – بقطع النظر عن المخالفة من عدمها – يُعدُّ عند البرديجي منكرًا، قال ابن حجر رحمه الله: «مذهب البرديجي أن المنكر هو الفرد سواء تفرد به ثقة أو غير ثقة»[٢].

وقد أطلق بعض المحدثين المنكر على التفرد والمخالفة، ثقة كان المخالف أو ضعيفًا مثل: يحيى بن معين (٢٣٣هـ) [٣]، وعلي بن المديني (٢٣٤هـ) [٤]،

---

[١] «شرح علل الترمذي»: (٢/٦٥٣).

[٢] «فتح الباري»، لابن حجر: (١/٤٥٥).

[٣] قال ابن معين: مُحَمَّدُ بْنُ ثَابِتٍ الْعَبْدِيُّ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، يُنْكَرُ عَلَيْهِ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ فِي التَّيَمُّمِ، لَا غَيْرَ «الضعفاء الكبير»، للعقيلي: (٤/٣٨).

وقال ابن معين في حديث: مَعْبَدِ بْنِ هَوْذَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ أَمَرَ بِالْإِثْمِدِ الْمُرَوَّحِ عِنْدَ النَّوْمِ: هُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ. «سنن أبي داود»: (٢/٣١٠/٢٣٧٧).

[٤] قال ابن المديني: فِي أَحَادِيثِ مَعْمَرٍ عَنْ ثَابِتٍ أَحَادِيثُ غَرَائِبُ وَمَنْكَرَةٌ جَعَلَ ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ كَذَا شَيْءٍ ذَكَرَهُ، وَإِنَّمَا هَذَا حَدِيثُ أَبَانَ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ عَنْ أَنَسٍ«العلل لابن المديني»: (صـ: ٧٢). وقال ابن المديني عندما سئل عَن أبي معشر الْمدنِي: كَانَ يحدث عَن المَقْبُري وَعَن نَافِع بِأَحَادِيث منكرة. «سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني»: (صـ: ١٠٠).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

وأحمد بن حنبل (٢٤١)[١]، ومسلم بن الحجاج (٢٦١)[٢]، وأبو داود

---

[١] قال ابن حجر: «وهذا ما ينبغي التيقظ له، فقد أطلق الإمام أحمد، والنسائي، وغير واحد من النقاد لفظ المنكر على مجرد التفرد، ولكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده». «النكت على كتاب ابن الصلاح»، لابن حجر: (١/١٠٨). وقَالَ أَبُو دَاوُدَ: سَمِعْت أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ ثَابِتٍ حَدِيثًا مُنْكَرًا فِي التَّيَمُّمِ. «سنن أبي داود»: (١/٩٠).

[٢] قال الإمام مسلم في تعريف المنكر: وعلامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث، غير مقبوله، ولا مستعمله، فمن هذا الضرب من المحدثين: عبد الله بن محرر، ويحيى بن أبي أنيسة، والجراح بن المنهال أبو العطوف، وعباد بن كثير، وحسين بن عبد الله بن ضميرة، وعمر بن صهبان، ومن نحا نحوهم في رواية المنكر من الحديث، فلسنا نعرج على حديثهم، ولا نتشاغل به، لأن حكم أهل العلم، والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك، ثم زاد بعد ذلك شيئا ليس عند أصحابه قبلت زيادته، فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته، وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عند أهل العلم = مبسوط مشترك، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره، فيروي عنهما، أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس. «صحيح مسلم» (١/ ٧). قال النووي: هذا الذى ذكر رحمه الله هو المعنى المنكر عند المحدثين يعنى به المنكر المردود فانهم قد يطلقون المنكر على انفراد الثقة بحديث وهذا ليس بمنكر مردود اذا كان الثقة ضابطًا متقنًا. «شرح النووي على مسلم»: (١/٥٧).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

السجستاني (٢٧٥)[١]، وأبو عبد الرحمن النسائي (٣٠٣)[٢]، وابن عدي الجرجاني (٣٦٥)[٣]، وابن الصلاح (٤٦٣)[٤]، والنووي (٦٧٦)[٥]، وابن

---

[١] قال أبو داود في رواه هَمَّامٌ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ»، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ وَإِنَّمَا يُعْرَفُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ وَرِقٍ، ثُمَّ أَلْقَاهُ» وَالْوَهْمُ فِيهِ مِنْ هَمَّامٍ، وَلَمْ يَرْوِهِ إِلَّا هَمَّامٌ. «سنن أبي داود»: (١٩/٥/١).

[٢] وهذا محل البحث، ومثاله قول النسائي في حديث: أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِرَجُلٍ يَحْتَجِمُ فِي رَمَضَانَ صَبِيحَةَ ثَمَانَ عَشْرَةَ فَقَالَ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ»: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَإِنِّي أَحْسَبُ ابْنَ جُرَيْجٍ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ صَفْوَانَ. «السنن الكبرى» للنسائي: (٣١٦٣/٣٣٠/٣).

[٣] قال ابن حجر: ومن عادة ابن عدي في «الكامل» أن يخرج الأحاديث التي أنكرت على الثقة أو على غير الثقة». «فتح الباري»: (٤٢٩/١). قال ابن عدي في حديث: إِذَا ذَهَبَ الإِيمَانُ مِنَ الأَرْضِ وُجِدَ بِبَطْنِ الأُرْدُنِ: هَذَا حَدِيثٌ منكر. «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٢٧٤/١).

[٤] قال ابن الصلاح: «إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه؛ فإن كان ما انفرد به مخالفًا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك، وأضبط كان ما انفرد به شاذًّا مردودًا، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره، وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره، فينظر في هذا الراوي المنفرد: فإن كان عدلًا حافظًا موثوقًا بإتقانه وضبطه قبل ما انفرد به، ولم يقدح الانفراد فيه، كما فيما سبق من الأمثلة، وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراده به خارمًا له، مزحزحًا له عن حيز الصحيح. ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فيه؛ فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده استحسنا حديثه ذلك، ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف، وإن كان بعيدًا من ذلك رددنا ما انفرد به، وكان من قبيل الشاذ المنكر. فخرج من ذلك أن الشاذ المردود قسمان: أحدهما: الحديث الفرد المخالف، والثاني: الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابرًا لما يوجبه التفرد والشذوذ من النكارة والضعف، والله أعلم. «مقدمة ابن الصلاح»: (صـ: ٧٩).

[٥] قال النووي: الفرد أربعة أحوال: حال يكون مخالفًا لرواية من هو أحفظ منه فهذا ضعيف ويسمى شاذًّا ومنكرًا، وحال لا يكون مخالفًا ويكون هذا الراوى حافظًا ضابطًا متقنًا فيكون=

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

دقيق العيد (٧٠٢)[١]، وابن كثير (٧٧٤)[٢]، والحافظ العراقي (٨٠٦)[٣]، والإمام الذهبي (٧٤٨)[٤]، وغيرهم.

وقد أطلق بعض المحدثين المنكر على التفرد والمخالفة من الراوي الضعيف، قال ابن حجر: «وأما ما انفرد المستور، أو الموصوف بسوء الحفظ، أو المُضَعَّف في بعض مشايخه دون بعض بشيء لا متابع له، ولا شاهد، فهذا

=صحيحًا وحال يكون قاصرًا عن هذا ولكنه قريب من درجته فيكون حديثه حسنًا، وحال يكون بعيدًا عن حاله فيكون شاذًّا ومنكرًا مردودًا. «شرح النووي على مسلم»: (٣٤/١)، ويُنظر أيضًا: «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي»: (٢٧٢/١).

[١] قال ابن دقيق العيد: الشاذ: هُوَ مَا خَالف رِوَايَة الثِّقَات أَو مَا انْفَرد بِهِ من لَا يحْتَمل حَاله أَن يقبل مَا تفرد بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم. الْمُنكر: وَهُوَ كالشاذ، وَقيل: هُوَ مَا انْفَرد بِهِ الرَّاوِي وَهُوَ منقوض بالأفراد الصَّحِيحَة صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم. «الاقتراح في بيان الاصطلاح»، لابن دقيق العيد: (صـ: ١٧).

[٢] قال ابن كثير: المنكر: وهو كالشاذ: إن خالف راويه الثقات فمنكر مردود، وكذا إن لم يكن عدلًا ضابطًا، وإن لم يخالف فمنكر مردود، وأما إن كان الذي تفرد به عدل ضابط حافظ قُبِل شرعًا، ولا يقال له «منكر»، وإن قيل له ذلك لغةً. « اختصار علوم الحديث» (صـ: ٥٨).

[٣] يظهر ذلك من خلال موافقة العراقي – رحمه الله – لابن الصلاح في التأكيد على ترادف الشاذ والمنكر في كتابه: «التقييد والإيضاح»، وألفيته على ابن الصلاح.

[٤] قال الذهبي: «المُنْكَر: وهو ما انفرد الراوي الضعيفُ به. وقد يُعَدُّ مُفْرَدُ الصَّدُوقِ منكَرًا». «الموقظة في علم مصطلح الحديث»: (صـ: ٤٢). وقال في موضع آخر: «وإن تفرد الثقة المتقن يعد صحيحا غريبا، وإن تفرد الصدوق ومن دونه يُعَدُّ منكرًا» «ميزان الاعتدال»: (١٤٠/٣).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

أحد قسمي المنكر، وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث، وإن خولف في ذلك، فهو القسم الثاني؛ وهو المعتمد على رأي الأكثرين»[١].

وقد استعمل المنكر على التفرد والمخالفة من الراوي الضعيف الإمام البخاري، والإمام الترمذي، قال سأل الترمذي البخاريَّ عن حديث رواه الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى الشَّامِ»، فَقَالَ البخاري: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ خَطَأٌ، إِنَّمَا هُوَ قَتَادَةُ عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مُحَمَّدٌ: وَكَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يَحْمِلُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ وَيَقُولُ: كَتَبَ إِلَى الْيَمَنِ حَتَّى حُمِلَ إِلَيْهِ كِتَابُ مَعْمَرٍ فَرَوَاهُ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَهُوَ قَرِيبٌ مِمَّا قَالَ يَرْوِي مَنَاكِيرَ »[٢].

وقال الترمذي: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ العَقَدِيُّ البَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ وَاقِدٍ الكُوفِيُّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ نَزَلَ عَلَى قَوْمٍ فَلَا يَصُومَنَّ تَطَوُّعًا إِلَّا بِإِذْنِهِمْ»: «هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ لَا نَعْرِفُ أَحَدًا مِنَ الثِّقَاتِ رَوَى هَذَا الحَدِيثَ عَنْ هِشَامِ بْنِ

---

[١] «نكت ابن حجر على كتاب ابن الصلاح»: (٢/٦٧٥).

[٢] أخرجه الترمذي في «العلل الكبير»، كتاب الفتن، باب: مَا جَاءَ فِي الشَّامِ (صـ: ٣٢٤/برقم: ٥٩٨).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

عُرْوَةَ»[١].

وأَيُّوبُ بْنُ وَاقِدٍ الكُوفِيُّ ضعفه أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وقال البخاري: حديثه ليس بمعروف، منكر الحديث، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه. وقال الدارقطني: متروك الحديث[٢].

وأما إطلاق المنكر على المخالفة من الضعيف فهذا ما استقر عليه رأي الحافظ ابن حجر رحمه الله، واعتمده في «النزهة» حيث قال: «وإنْ وقَعَتِ المخالفة معَ الضَّعْفِ؛ فالرَّاجِحُ يُقالُ لهُ: «المَعْروفُ»، ومقابلُهُ يقال له: «المنكَر»... وعُرِفَ بهذا أَنَّ بينَ الشَّاذِّ والمُنْكَرِ عُمومًا وخُصوصًا مِن وجهٍ؛ لأنَّ بينَهُما اجْتِماعًا في اشْتِراطِ المُخالفَةِ، وافتراقًا في أن الشاذَّ روايةُ ثقةٍ، أَوْ صَدُوْقٍ، والمنكَر روايةُ ضعيفٍ، وقد غَفَلَ مَنْ سَوّى بينَهُما» [٣].

وقال اللكنوي: «والذي حققه الحافظ ابن حجر في «النخبة وشرحها»، وارتضاه كثير ممن جاء بعده هو أن المنكر والشاذ يعتبر فيهما المخالفة، ويفترقان في كون الراوي مجروحًا، وغير مجروح»[٤].

ووافق ابنَ حَجَرٍ كثيرٌ من علماء الحديث الذين جاءوا بعده؛ منهم:

---

[١] أخرجه الترمذي في «جامعه»، كِتَاب: الصوم، بَاب: بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ نَزَلَ بِقَوْمٍ فَلَا يَصُومُ إِلَّا بِإِذْنِهِمْ (٣/١٤٧/٧٨٩).

[٢] «تهذيب التهذيب»: (١/ ٤١٥/٧٦٣).

[٣] «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر»: (صـ: ٧٢، ٧٣).

[٤] «ظفر الأماني شرح مختصر السيد الجرجاني»، لعبد الحي اللكنوي: (صـ: ٣٦٢).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

السخاوي[١]، والأمير الصنعاني[٢]، وطاهر الجزائري[٣]، وغيرهم.

وهذا الرأي هو الذي استقر عليه العمل في أيامنا هذه في المدارس الحديثية في الأقطار الإسلامية، والله تعالى أعلى وأعلم.

---

[١] «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث»: (٢٤٩/١) .

[٢] «توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار»: (٥/٢، ٧).

[٣] «توجيه النظر إلى أصول الأثر»: (٥١٥/١).

المبحث الثاني

أقسام الحديث المنكر

المطلب الأول

منكر السند:

تُعرَف نكارة الإسناد وفق ما تقدم من تحرير تعريف «المنكر» بمخالفة الراوي الضعيف لمن هو أولى منه وأرجح، وتحصل مخالفته أحيانًا بزيادة في الإسناد، أو نقصان منه، أو إبدال الإسناد كله أو بعضه.

وللزيادة المنكرة في الإسناد صور مختلفة، تختلف باختلاف موقع هذه الزيادة؛ مثل: الاتصال والانقطاع، والوصل والإرسال، والرفع والوقف؛ فيرفع الضعيف ما وقفه الثقة أو العكس، أو يصل الراوي الضعيف ما أرسله الثقة، أو العكس، أو يصل ما انقطع من رواية الثقة، أو العكس، وهذا معروف في علم علل الحديث.

ويكون النقصان من الإسناد بإسقاط الراوي الضعيف اراو أو أكثر من رواة الإسناد، وقد يكون التدليس من الأسباب المؤدية للوقوع في رواية المنكر.

وقد تحصل نكارة الإسناد بأن يُبدِل الراوي الضعيف راويًا بآخر في سلسلة الإسناد؛ لتشابههما في المرتبة والدرجة، أو لغير ذلك من الأسباب، أو يبدل أسانيد الأحاديث ووضعها لمتون ليست لها .

وقد يُطلِق بعض النقاد «المنكر» على الحديث «الموضوع» يشيرون بذلك إلى

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

نكارة معناه، مع إسناده، وبطلان ثبوته[١].

وسيظهر من خلال الدراسة التطبيقية لـ «سنن النسائي الكبرى» بعض حالات النكارة في السند.

المطلب الثاني

منكر المتن:

اهتم المحدثون بقضية نكارة المتن؛ لأنها تمثل جانبًا مهمًّا في نقد المتون لديهم؛ ومن القرائن التي أظهرت لهم وجود النكارة في المتن: نكارة معنى الحديث، يقول الشيخ المعلمي اليماني: «من تتبع كتب تواريخ رجال الحديث، وتراجمهم، وكتب العلل وجد كثيرًا من الأحاديث يطلق الأئمة عليها: «حديث منكر، باطل، شبه الموضوع، موضوع» وكثيرًا ما يقولون في الراوي: «يحدث بالمناكير، صاحب مناكير، عنده مناكير منكر الحديث»، ومن أمعن النظر في أحاديثهم، والطعن فيمن جاء بمنكر صار الغالب أن لا يوجد حديث منكر إلا وفي سنده مجروح، أو خلل؛ فلذلك صاروا إذا استنكروا الحديث نظروا في سنده فوجدوا فيه بينة وهنه فيذكرونه»[٢]، وتظهر نكارة المعاني – كما ذكر

---

[١] «الحديث المنكر دراسة نظرية تطبيقية في كتاب: علل الحديث، لابن أبي حاتم»، للدكتور/ عبد السلام أبو سمحة، دار النوادر، (ط: ١)، (١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م): (صـ: ١١١ – ١٢٣) بتصرف كثير.

[٢] «الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة» (صـ: ٢٦٣).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

المحدثون – فيما إذا عارض الخبر المنكر القرآن الكريم، أو عارض مقصدًا من مقاصد التشريع الكلية، أو عارض القواعد العامة للشريعة الإسلامية، أو عارض نصًّا شرعيًّا مقطوعًا به، وكذا إذا كان الخبر فيه مبالغة في الترغيب والترهيب، وفي فضائل الأعمال، أو كون الراوي تفرد بنقل خبر توافرت الدواعي على نقله، أو مخالفة الخبر للوقائع التاريخية الثابتة، أو مخالفة لصريح العقول، أو يكون فيه دعوة لمذهب من مذاهب البدع، والضلال، وغير ذلك[١].

ومن قرائن النكارة أيضًا: ركاكة لفظ الخبر، وكون الكلام لا يشبه كلام النبوة، قال الربيع بن خثيم: إن للحديث ضوءا كضوء النهار تعرفه، وظلمة كظلمة الليل تنكره[٢].

وقال ابن الجوزي: الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم، وينفر منه قلبه في الغالب[٣].

وقال ابن القيم: رَكَاكَةُ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ وَسَمَاجَتُهَا بِحَيْثُ يَمُجُّهَا السَّمْعُ وَيَدْفَعُهَا الطَّبْعُ وَيَسْمُجُ معناها لِلْفَطِنِ[٤].

وقد تكون النكارة في زيادة لفظة منكرة في المتن، فيكون معظم المتن مرويًّا

---

[١] «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي»: (٣٢٥/١، وما بعدها).

[٢] «المصدر السابق»: (٣٢٥/١).

[٣] «المصدر السابق»: (٣٢٥/١).

[٤] «المنار المنيف في الصحيح والضعيف»: (صـ: ٩٩).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

برواية الثقات، ويتفرد الراوي الضعيف بزيادة لفظة أو جملة في الحديث لم يوافقه عليها الثقات.

وقد تكون النكارة في تصحيف وتحريف بعض ألفاظ المتن بما يُحيل الألفاظ إلى غير معانيها، وقد اهتم المحدثون بهذه القضية، وهي قضية رواية الحديث باللفظ، وإن روي الحديث بالمعنى فلابد من توافر شروط تضمن أن يكون النقل قريبًا من اللفظ[1].

وسيظهر من خلال الدراسة التطبيقية لـ «سنن النسائي الكبرى» بعض حالات النكارة في المتن.

---

[1] **«الحديث المنكر دراسة نظرية تطبيقية في كتاب: علل الحديث، لابن أبي حاتم»، د/ عبد السلام أبو سمحة (صـ: ١٢٣ – ١٤٥) بتصرف كثير جدًا.**

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

المبحث الثالث

علاقة الحديث المنكر بغيره من مباحث الاصطلاح

المطلب الأول

علاقة الحديث المنكر بالحديث الفرد:

الغريب والفرد مصطلحان يُطلقان للدلالة على معنى واحد، وهو ما يُعرف بالتفرد، قال ابن حجر: «الغَرِيب والفَرْد مُترادِفانِ لغةً واصْطِلاحًا»[1]، والتفرد هو: ما يأتي من طريق راو واحد دون أن يَشْرَكَه غيرُه من الرواة، سواء كان بأصل الحديث، أم بجزء منه، مع المخالفة، أو دونها، بزيادة فيه، أو بدون زيادة، في المتن، أو السند، ثقةً ضابطًا كان الراوي، أو دون ذلك»[2]، ومن خلال التعريف السابق للتفرد يظهر جليًّا وجه ارتباط الغرابة بالنكارة، وأن بينهما علاقة وثيقة متينة، تظهر من خلال قوله: «مع المخالفة، أو دونها»، ومعلوم لدى المحدثين أن من أقسام التفرد: تفرد مع المخالفة، وتفرد بدون المخالفة، والنكارة تدخل مع التفرد في حالة خاصة، وهي تفرد الضعيف برواية خالف فيها الثقة أو الثقات، أو الصدوق؛ فإن روايته حينئذ تصير منكرة.

---

(١) «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر»: (صـ: ٥٧).

(٢) ينظر: «التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو رده، دراسة تأصيلية تطبيقية»، المؤلف: د/ عبد الجواد حمام. دار النوادر. (ط: ١)، (١٤٢٩هـ. ٢٠٠٨م)، (عدد الأجزاء : ١): (صـ: ٩٠).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

فالعلاقة بين الغرابة والنكارة مبنية على أن الغرابة آية وأمارة وعلامة من أمارات النكارة[١].

أو بتعبير آخر: أن الغرابة مظنة النكارة؛ إذ إن الغرابة عند نقاد الحديث تكون مظنة الوهم والخطأ، والنكارة تحصل بسبب وهم الراوي وخطئه، فإن ظهرت قرائن تدل على هذا الخطأ والوهم، صار الحديث معلولًا، ويعرف نوع العلة بالنكارة؛ لأن الراوي المتفرد المخالف ضعيفًا.

قال الإمام مسلم - رحمه الله: «وَعَلَامَةُ الْمُنْكَرِ فِي حَدِيثِ الْمُحَدِّثِ، إِذَا مَا عُرِضَتْ رِوَايَتُهُ لِلْحَدِيثِ عَلَى رِوَايَةِ غَيْرِهِ مَنْ أَهْلِ الْحِفْظِ وَالرِّضَا، خَالَفَتْ رِوَايَتُهُ رِوَايَتَهُمْ، أَوْ لَمْ تَكَدْ تُوَافِقُهَا، فَإِذَا كَانَ الْأَغْلَبُ مِنْ حَدِيثِهِ كَذَلِكَ كَانَ مَهْجُورَ الْحَدِيثِ، غَيْرَ مَقْبُولِهِ، وَلَا مُسْتَعْمَلِهِ»[٢].

وقال الأخ الدكتور عبد الرحمن بن نويفع السلمي - حفظه الله – صاحب «الحديث المنكر عند نقاد الحديث»: «التفرد علامة من علامات النكارة، وسبب من أسبابها، لا يحكم على الحديث الفرد بالنكارة إلا بوجود قرائن تؤكد أو ترجح جانب خطأ الراوي في روايته»[٣].

وتظهر علاقة الصلة بين التفرد، والغرابة في عبارات العلماء المتقدمين، فقد

---

[١] ينظر: «الحديث المنكر عند نقاد الحديث»، د عبد الرحمن بن نويفع بن فالح السلمي، مكتبة: الرشد، (ط: ١)، (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م)، (عدد الأجزاء : ٢): (١/١٢٣).

[٢] ينظر: «مقدمة صحيح مسلم»: (١/٧).

[٣] ينظر: «الحديث المنكر عند نقاد الحديث»: (١/١٣٣).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

يعرف المنكر بمعنى التفرد المطلق كما فعل الحافظ أبو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ هَارُونَ الْبَرْدِيجِيُّ ـ رحمه الله ـ (ت: ٣٠١هـ)، وكان من أعيان الحفاظ المبرزين في العلل حيث عرَّفَ المنكر بأَنَّهُ: «الْحَدِيثُ الَّذِي يَنْفَرِدُ بِهِ الرَّجُلُ، وَلَا يُعْرَفُ مَتْنُهُ مِنْ غَيْرِ رِوَايَتِهِ، لَا مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي رَوَاهُ مِنْهُ، وَلَا مِنْ وَجْهٍ آخَرَ»[١].

قال ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ مُعَقِّبًا: «فَأَطْلَقَ الْبَرْدِيجِيُّ ذَلِكَ وَلَمْ يُفَصِّلْ، وَإِطْلَاقُ الْحُكْمِ عَلَى التَّفَرُّدِ بِالرَّدِّ أَوِ النَّكَارَةِ أَوِ الشُّذُوذِ مَوْجُودٌ فِي كَلَامِ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ»[٢].

قلت: يظهر من كلام البرديجي، وتعقب ابن الصلاح له ـ رحمهما الله ـ له أن بعض الحفاظ كانوا يطلقون النكارة أو الشذوذ على التفرد، كما كان كثير منهم يرد الحديث بمجرد تفرده، وقد ذكرت طرفًا من ذلك عند التعريف الإصطلاحي للمنكر، ويُشْعِرُ بهذا قول ابن الصلاح ـ رحمه الله: «وَإِطْلَاقُ الْحُكْمِ عَلَى التَّفَرُّدِ بِالرَّدِّ أَوِ النَّكَارَةِ أَوِ الشُّذُوذِ مَوْجُودٌ فِي كَلَامِ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ»[٣].

والصواب أنه لا يُرد الحديث لمجرد التفرد، بل يتوقف في قبوله أو رده حتى يترجح جانب أحدهما على الآخر، بما يظهر من قرائن ترجيح التجريح والتعديل، وأمارات القبول والرد.

---

[١] ينظر: «شرح علل الترمذي»: (٦٥٣/٢).

[٢] ينظر: «مقدمة ابن الصلاح» النَّوْعُ الرَّابِعَ عَشَرَ: «مَعْرِفَةُ الْمُنْكَرِ مِنَ الْحَدِيثِ»: (صـ: ٨٠).

[٣] ينظر: «المصدر السابق»: (صـ: ٨٠).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

وأجاب الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في «نكته على ابن الصلاح» بقوله: «وهذا مما ينبغي التيقظ له، فقد أطلق الإمام أحمد، والنسائي، وغير واحد من النقاد لفظ «المنكر» على مجرد التفرد، لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده»[1].

وقرن الحافظ أبو يعلى الخليلي ـ رحمه الله ـ (ت: ٤٤٦هـ) وصف الفرد بالمنكر حين قال أيضًا: «حَدِيثٌ فَرَدٌ مُنْكَرٌ»[2]، وتبعه على هذا الوصف الحافظ الذهبي[3] ـ رحمهما الله تعالى.

ويؤكد علاقة وصلة التفرد بالنكارة هذا التحرير والتقرير الذي قرره الإمام ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ بقوله: «إِذَا انْفَرَدَ الرَّاوِي بِشَيْءٍ نُظِرَ فِيهِ: فَإِنْ كَانَ مَا انْفَرَدَ بِهِ مُخَالِفًا لِمَا رَوَاهُ مَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ بِالْحِفْظِ لِذَلِكَ، وَأَضْبَطُ كَانَ مَا انْفَرَدَ بِهِ شَاذًّا مَرْدُودًا، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ مُخَالَفَةٌ لِمَا رَوَاهُ غَيْرُهُ، وَإِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ رَوَاهُ هُوَ وَلَمْ يَرْوِهِ غَيْرُهُ، فَيُنْظَرُ فِي هَذَا الرَّاوِي الْمُنْفَرِدِ؛ فَإِنْ كَانَ عَدْلًا حَافِظًا مَوْثُوقًا بِإِتْقَانِهِ وَضَبْطِهِ قُبِلَ مَا انْفَرَدَ بِهِ، وَلَمْ يَقْدَحِ الِانْفِرَادُ فِيهِ، فِيمَا سَبَقَ مِنَ الْأَمْثِلَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يُوثَقُ بِحِفْظِهِ وَإِتْقَانِهِ لِذَلِكَ الَّذِي انْفَرَدَ بِهِ كَانَ انْفِرَادُهُ بِهِ خَارِمًا لَهُ، مُزَحْزِحًا لَهُ عَنْ حَيِّزِ الصَّحِيحِ.

---

[1] ينظر: «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر: «الْمُنْكَر»: (١/١٠٨).

[2] ينظر: «الإرشاد» للخليلي: (١/٣٣٨)، ح رقم: (٧٠).

[3] ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (٨/٣٩٤)، وينظر: «ميزان الاعتدال»: (٣/٣١٥)، ترجمة رقم: (٦٥٧٦).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

ثُمَّ هُوَ بَعْدَ ذَلِكَ دَائِرٌ بَيْنَ مَرَاتِبَ مُتَفَاوِتَةٍ بِحَسَبِ الْحَالِ فِيهِ، فَإِنْ كَانَ الْمُنْفَرِدُ بِهِ غَيْرَ بَعِيدٍ مِنْ دَرَجَةِ الْحَافِظِ الضَّابِطِ الْمَقْبُولِ تَفَرُّدُهُ اسْتَحْسَنَّا حَدِيثَهُ ذَلِكَ، وَلَمْ نَحُطَّهُ إِلَى قَبِيلِ الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ، وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا مِنْ ذَلِكَ رَدَدْنَا مَا انْفَرَدَ بِهِ، وَكَانَ مِنْ قَبِيلِ الشَّاذِّ الْمُنْكَرِ.

فَخَرَجَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الشَّاذَّ الْمَرْدُودَ قِسْمَانِ: أَحَدُهُمَا: الْحَدِيثُ الْفَرْدُالْمُخَالِفُ، وَالثَّانِي: الْفَرْدُ الَّذِي لَيْسَ فِي رَاوِيهِ مِنَ الثِّقَةِ وَالضَّبْطِ مَا يَقَعُ جَابِرًا لِمَا يُوجِبُهُ التَّفَرُّدُ، وَالشُّذُوذُ مِنَ النَّكَارَةِ وَالضَّعْفِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»[1].

المطلب الثاني

علاقة الحديث المنكر بالشاذ والمُعَلِّ:

تتضح علاقة المنكر بالشاذ من خلال معرفة علاقة النكارة بالتفرد، ومن ثَمَّ علاقة النكارة بالعلة؛ فالشاذ نوع من أنواع العلل؛ وذلك بسبب وجود المخالفة فيهما؛ فالشاذ هو «مخالفة المقبول لمن هو أولى منه وأرجح»، والمقبول هو الراوي الثقة، والراوي الصدوق، فمخالفة الثقة لمن هو أوثق منه وأحفظ شذوذ، ومخالفة الصدوق للثقة أيضًا من قبيل الشاذ، ومن هنا يدخل الشذوذ مع التفرد في حالة خاصة أيضًا؛ فإذا تفرد الراوي المقبول «ثقة، كان أو صدوقًا» برواية خالف فيها من هو أوثق منه صارت روايته شاذة، فالتفرد والمخالفة من الركائز الرئيسة في الحديث الشاذ، والمنكر، والمعل؛ إلا إن الشاذ يختص بمخالفة الراوي المقبول (الثقة أو الصدوق) لمن هو أوثق منه

---

[1] ينظر: «مقدمة ابن الصلاح»: (صـ: ٧٩).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

وأرجح، وهذا هو المعمول به لدى أهل الفن الآن.

على أن ابن الصلاح[١] – رحمه الله – وبعض من جاء بعده كالنووي[٢]، وابن دقيق العيد[٣]، وابن كثير[٤]، والعراقي[٥] اعتبروا أنه لا فرق بين الشاذ والمنكر، ونص بعضهم على أن المنكر كالشاذ، وجعلوا له صورتين:

الأولى: المنفرد المخالف لما رواه الثقات (مخالفة الراوي لمن هو أوثق منه، وأرجح).

والثانية: المنفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يُحتمل معه تفرده (تفرد من لا يحتمل منه هذا التفرد بدون مخالفة).

وكذا نقل الإمام الخطيب البغدادي عن الحافظ صالح بن محمد «جزرة» (ت ٢٩٣هـ) تعريفه للحديث الشاذ بأنه «الحديث المنكر الذي لا يُعْرَف»[٦]، فهو قد عَرَّفَ الشاذ بالمنكر، وفَسَّر المنكر بأنه الذي لا يُعرَف، فكأنه يعتبر أن كل حديث لا يعرفه الحفاظ، وليس محفوظًا لديهم ولا معروفًا عندهم فهو «شاذ

---

[١] ينظر: «مقدمة ابن الصلاح»: (صـ: ٧٩، ٨٠)، وقد تقدم نص كلام ابن الصلاح في المطلب السابق.

[٢] ينظر: «إرشاد طلاب الحقائق»: (صـ: ٩٦)، و«التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث»: (صـ: ٤١).

[٣] ينظر: «الاقتراح في بيان الاصطلاح»: (صـ: ١٧).

[٤] ينظر: «اختصار علوم الحديث»: (صـ: ٥٨).

[٥] ينظر: «شرح التبصرة والتذكره»: (١/٢٥١).

[٦] ينظر: «الكفاية في علم الرواية»، للخطيب البغدادي: (صـ: ١٤١).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

منكر»، فهو إذن جعل المنكر والشاذ شيئًا واحدًا.

لكن الحافظ السخاوي قال: وقد حقق شيخنا – يعني ابن حجر العسقلاني – التمييز بجهة اختلافهما – يعني الشاذ والمنكر – في مراتب الرواة؛ فالصدوق إذا تفرد بما لا متابع له فيه، ولا شاهد، ولم يكن عنده من الضبط ما يشترط في المقبول، فهذا أحد قسمي الشاذ.

فإن خولف مَنْ هذه صفته مع ذلك، كان أشد في شذوذه، وربما سَمَّاهُ بعضهم منكرًا، وإن بلغ تلك الرتبة في الضبط، لكنه خالف من هو أرجح منه في الثقة والضبط؛ فهذا القسم الثاني من الشاذ، وهو المعتمد كما قدمنا في تسميته.

وأما إذا انفرد المستور، أو الموصوف بسوء الحفظ، أو المُضَعَّف في بعض مشايخه خاصة، أو نحوهم ممن لا يحكم لحديثهم بالقبول بغير عاضد يعضده، بما لا متابع له ولا شاهد – فهذا أحد قسمي المنكر، وهو الذي يوجد إطلاق المنكر عليه لكثير من المحدثين، كأحمد، والنسائي.

وإن خولف مع ذلك، فهو القسم الثاني، وهو المعتمد على رأي الأكثرين في تسميته، فبان بهذا فصل المنكر عن الشاذ، وأن كلا منهما قسمان يجتمعان في مطلق التفرد، أو مع قيد المخالفة، ويفترقان في أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق غير ضابط، والمنكر راويه ضعيف بسوء حفظه، أو جهالته، أو نحو ذلك، وكذا فَرَّقَ – يعني ابن حجر – في «شرح النخبة» بينهما، لكن مقتصرًا في كل منهما على قسم المخالفة، فقال في الشاذ: إنه ما رواه المقبول مخالفًا لمن هو أولى منه، وفي المنكر: إنه ما رواه الضعيف مخالفًا،

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

والمقابل للمنكر هو المعروف، وللشاذ كما تقدم، هو المحفوظ»[١].

فيظهر إذن أن علاقة الحديث المنكر بالحديث الشاذ تظهر عند بعض المحدثين – خاصة المتقدمين – في مطلق التفرد، فيعدون التفرد شذوذًا ونكارة، وتظهر كذلك في التفرد مع المخالفة، ولكن كل منهما تفرد خاص؛ فالشذوذ تفرد ثقة أو صدوق خالف مَن هو أولى منه وأرجح، والنكارة تفرد ضعيف خالف مَن هو أولى منه وأرجح، فالتفرد وصف جامع بين النوعين كما يوضحه كلام الحافظ ابن حجر، والسخاوي، وغيرهما ممن تقدم ذكرهم في المباحث السابقة.

وأما وجه ارتباط النكارة بالعلة فمن قبيل اندراج الخاص تحت العام، فهو خصوص من عموم والله تعالى أعلى وأعلم.

المطلب الثالث

علاقة الحديث المنكر بالمعروف والمحفوظ

من الأنواع التي يُستحسن بيان وجه العلاقة بينها، وبين المنكر: «المعروف»، و«المحفوظ»، وفي هذا يقول ابن حجر رحمه الله: «فإِنْ خُولِفَ – أي: الراوي – بأَرْجَحَ منهُ؛ لمزيدِ ضَبْطٍ، أَوْ كثرةِ عدَدٍ، أَو غيرِ ذلك مِن وُجوهِ التَّرجيحاتِ؛ فالرَّاجِحُ يقالُ لهُ: المَحْفوظُ، ومُقابِلُهُ – وهو المرجوحُ – يُقالُ لهُ: الشَّاذُّ»[٢].

---

[١] ينظر: «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث»: (١/٢٤٩).

[٢] ينظر: «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر»: (صـ: ٧١).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

ثم قال: «وَإِنْ وَقَعَتِ المُخالفةُ لهُ معَ الضَّعْفِ؛ فالرَّاجِحُ يُقالُ لهُ: المَعْروفُ، ومُقابِلُهُ يُقالُ لهُ: المُنْكَرُ»[1].

فالراوي الثقة أو الصدوق المخالف لمن هو أرجح منه تُسَمَّى روايته شاذة، ورواية الأرجح والأحفظ لزيادة الضبط، أو كثرة عدد الثقات تُسَمَّى محفوظة.

ورواية الراوي الضعيف المخالف لمن هو أولى منه وأرجح تُسَمَّى روايته منكرة، ورواية الأرجح والأولى لكونه ثقة أو صدوقًا، أو كثرة عدد الثقات أو الصدوقين تُسَمَّى مَعْروفة.

ولكن مما ينبغي أن يُعْلَم أن بعض المحدثين أطلقوا المحفوظ في مقابل المنكر، ومثاله: ما قاله الخليلي في حديث رواه مَالِكٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ كَانُوا يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ»، قال: «وَهَذَا مُنْكَرٌ مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ، وَالْمَحْفُوظِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ»[2].

واستخدم الإمام مسلم في التمييز لفظ: «غير المحفوظ» للدلالة على معنى «المنكر»[3].

واستعملوا «المحفوظ» مقابل «الشاذ»، وكذلك استعملوا «المعروف» مقابل

---

[1] ينظر: «نزهة النظر»: (صـ: ٧٢).

[2] ينظر: «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»: (٢٦٧/١)، وينظر: «ميزان الاعتدال»: (٣٢/٢)، «الكامل»: (١٢٣/٣)، والحديث أخرجه مالك في «الموطأ»: (٨/٢٢٥/١)، ومن طريق مالك أخرجه ابن المقرئ في «معجمه»: (صـ: ٢١١/ برقم: ٦٦٨).

[3] ينظر: «التمييز»: (أرقام: ١٥٤، ١٦١، ١٦٧، ١٧٢، وغيرها).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

«المنكر»، وهذا الأكثر في الاستعمال، وهو ما قرره ابن حجر في «نزهة النظر» كما تقدم[١].

وأحيانًا يستعملون لفظي «المحفوظ»، و«المعروف» للدلالة على الحديث الصحيح، أو الثابت، دون أن يكون في معرض المقابلة مع الروايات المنكرة، أو الشاذة[٢].

وأحيانًا يستعملون لفظي «المحفوظ»، و«المعروف» للدلالة على الرواية الراجحة، وإن كانت ضعيفة[٣].

---

[١] ينظر: «نزهة النظر»: (صـ: ٧١، ٧٢).

[٢] ينظر: «العلل الكبير»: (١/٣٠/١٤)، «التمهيد»: (٢٤/١١٦).

[٣] ينظر: «ميزان الاعتدال»: (١/٥١٩)، وينظر: «الحديث المنكر في علل ابن أبي حاتم»: (١٦٠ ـ ١٦٧) بتصرف كثير جدًا.

المبحث الرابع

كيفية الكشف عن النكارة

المطلب الأول: التفرد:

يُعَدُّ التفرد من الأمور المهمة التي يأخذها أئمة النقد الحديثي بعين الاعتبار عند حكمهم على راوٍ ما بتوثيق، أو تضعيف، فيقارنون رواياته بروايات غيره من الحفاظ الثقات، فإن كثرت الروايات التي يتفرد بها الراوي عُدَّ ذلك سببًا للطن فيه وجرحه، وإن كانت تفرداته قليلة كان ذلك أمارة ضبطه – في الغالب – وعلامة توثيقه وتعديله.

ويعتبر التفرد أيضًا من الوسائل المهمة للكشف عن النكارة، والعلة؛ يقول ابن الصلاح: «ويستعان على إدراكها – أي العلة والنكارة والشذوذ – بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك تُنَبِّهُ العارف بهذا الشأن»[1].

والتفرد كما أسلفنا هو: رواية الحديث من رواية راو واحد فقط دون أن يتابعه على روايته غيرُه من الرواة، وقد يكون هذا التفرد بأصل الحديث، وهو التفرد المطلق، وقد يكون التفرد بجزء من الحديث وهو التفرد النسبي، وقد يقع التفرد مع المخالفة، وقد يقع التفرد بدون مخالفة، وقد يكون التفرد بزيادة في الحديث، وقد يكون التفرد بدون زيادة، وقد يقع التفرد في المتن، وقد يقع في السند، وقد يكون الراوي المتفرد ثقةً ضابطًا كان، وقد يكون الراوي دون ذلك.

والذي يهمنا هنا هو تقسيم التفرد باعتبار حال الراوي المتفرد حيث ينقسم إلى

---

[1] ينظر: «مقدمة ابن الصلاح»: (صـ: ٩٠).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

خمسة أقسام:

١. تفردالراوي الثقة، ويدخل فيه دخولًا أوليًّا تفرد الإمام الحافظ الثقة المتقن.

وحكمه: قبول روايته ما لم يخالف الأوثق منه، ويُعَدُّ حديثه صحيحًا.

٢. تفرد الراوي الصدوق، أومن لا بأس به، ونحوهم.

وحكمه: قبول روايته ما لم يخالف الأوثق منه، ويُعَدُّ حديثه حسنًا.

٣. تفردالراوي الضعيف، ويراد به الضعيف ضعفًا يسيرًا.

وحكمه: رد روايته خالف أم لم يخالف، لكن إن وُقِف له على متابع أو شاهد ارتقى به.

٤ـ تفرد الراوي شديد الضعف كالمتروك، والمتهم، ومن يسرق الحديث، ونحوهم.

وحكمه: رد روايته خالف، أم لم يخالف.

٥. تفرد الراوي الكذاب، أو الدجال، من هو ركن الكذب، ونحوهم.

وحكمه: لا تحل رواية حديثه إلا مع بيان وضعها.

من خلال العرض السابق يظهر أن التفرد الذي يقع من الراوي يختلف بحسب حاله من حيث العدالة والضبط؛ لذلك مَيَّز أئمة الحديث بين هذه التفردات، وفَرَّقُوا بينها من حيث الحكم عليها، لكن مع ضرورة مراعاة قرائن الترجيح قبولًا وردًّا، فبعد تتبع القرائن المتعلقة بالراوي، والمروي، وزمن الرواية، ومكان الرواية، وملابساتها، وحال المروي عنه، ونحو ذلك، يظهر حال التفرد من حيث قبوله أو رده.

إن من المشكلات التي يقع فيها بعض طلاب الحديث اليوم أنهم يطبقون

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

قواعد القبول والرد على ظاهر الإسناد بعيدًا عن مراعاة قضية التفردات، وقرائن قبولها، أو ردها؛ فالقبول والرد لا يكونان فقط على حسب حال الراوي المتفرد عدالة وضبطًا، وإنما لا بُدَّ من مراعاة قرائن الترجيح الأخرى التي اعتمد عليها الأئمة الحفاظ، واستعملوها في الحكم على الحديث مع مراعاة حال الراوي جرحًا وتعديلًا.

وإن مما ينبغي أن أؤكد عليه في بحثي هذا هو أنه قد ينشأ التفرد عندما يتصرف الراوي في لفظ الحديث، فيرويه بمعنى لا يُوافق أصل الحديث، ولا مَن رواه غيره باللفظ، وهذا يحصل عندما يكون الحديث مشهورًا معروفًا عند الحفاظ فينفرد راو من الرواة برواية تُخالِف الرواية المشهورة للحديث، فقد يفهم الراوي فهمًا غير صحيح فيرويه بالمعنى بحسب فهمه فيقع التفرد من قِبَلِ الراوي بسبب فهمه الذي وقع له، وتصرفه برواية الحديث[1].

فالتفرد ليس بعلة في نفسه، لكنه مؤشر على وجود العلة، فهو أمارة يتبعها المحدثون للوصول إلى غوامض العلل، ويُثير في نفس الناقد ارتيابًا يجعله يُفتِّش في أغوار هذا التفرد عن وجود علة أو خلل أو وهم في الرواية، لا سيما في تفردات الثقات؛ لأن الوهم في مرويات الثقات أخفى وأغمض؛ إذ الغالب على حديثه الصحة والقبول، ويصبح من الصعوبة بمكان الوقوف على ما فيه من العلة الخفية الغامضة.

---

[1] ينظر: وفي كتب العلل أمثلة كثيرة لهذا النوع من الإعلال، وهناك أكثر من مثال في الدراسة التطبيقية، وقد وضحه في مكانه.

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

المطلب الثاني

المخالفة:

تُعَدُّ المخالفة من أقوى الوسائل لكيفية معرفة النكارة، والكشف عنها، وكذا العلة؛ قال ابن الصلاح: «ويستعان على إدراكها – أي العلة والنكارة والشذوذ – بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له»[1]، والمخالفة تعني أن يروي الراوي حديثًا يُخالف فيه غيره في سياقة إسناده، أو متنه، أو كليهما معًا.

وكما ذكرنا في التفرد آنفًا يمكننا تقسيم المخالفة إلى مخالفة الضعيف، والذي يعتبر ضعفه دليلًا قويًّا على عدم قبول روايته التي حصلت فيها المخالفة لغيره ممن هو أوثق منه، وأرجح، ومخالفة الثقة، والتي تحتاج إلى قرائن تبينها قبولًا وردًّا، يقول الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله: «اختلاف الرجل الواحد في الإسناد إن كان متهمًا فإنه يُنْسَبُ به إلى الكذب، وإن كان سيئ الحفظ يُنْسَبُ به إلى الاضطراب وعدم الضبط، وإنما يحتمل مثل ذلك ممن كثر حديثه، وقوي حفظه، كالزهري، وشعبة، ونحوهما»[2].

ومخالفة الراوي لمن هو أوثق منه، قد تكون مخالفة الثقة للأوثق، وقد تكون مخالفة من ضُعِّف في بعض مشايخه، أو في بعض الأوقات، أو في بعض الأماكن للأوثق منه، وقد تكون مخالفة الضعيف للثقة، وقد تكون مخالفة

---

[1] ينظر: «مقدمة ابن الصلاح»: (صـ: ٩٠).

[2] ينظر: «شرح علل الترمذي»: (١/٤٢٤).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

الصدوق للثقة، وفي كل ما سبق ترجح رواية الأوثق[١].

وإذا خالف الأقلُ عددًا الأكثرَ عددًا رُجِّحت رواية الأكثرين[٢].

وإذا خالف راوية الراوي رأيه واجتهاده تُعْتَبَرُ روايته مردودة[٣].

وغنيٌّ عن البيان أن أؤكدَ على وجود العلاقة القوية الوثيقة بين التفرد والمخالفة، فهذا أوضح من أن يُوَضَّح؛ إذ ظهر جليًّا من المباحث السابقة.

---

[١] **ينظر: «شرح علل الترمذي»: (٢/٦٩٤).**

[٢] **ينظر: «المصدر السابق»: (٢/٦٩٥، ٦٩٧).**

[٣] **ينظر: «المصدر السابق»: (٢/٧٥١)، وفي: (٢/٧٦٧).**

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

المبحث الخامس

ألفاظ النكارة عند علماء الجرح والتعديل

اهتم علماء الجرح والتعديل بالأحكام على الرواة؛ واعتنوا بالألفاظ المناسبة لكل حالة، وأسسوا قواعد للتعامل مع الرواة المختلف فيهم تعديلًا وتجريحًا، و توثيقًا وتحسينًا، ومن الألفاظ التي اهتنوا بها اعتناء خاصًّا لفظ: منكر، أو منكر الحديث، ونحوهما، بحيث أدى ذلك أحيانًا إلى اختلافهم في تقسيم مراتب الرواة، وألفاظ الجرح والتعديل الدالة على وقوع الراوي في رواية المنكر مختلفة؛ منها:

أولًا: «تَعْرِفُ وتُنْكِرُ»:

ورد في ضبطها: «تَعْرِفُ وتُنْكِرُ» بتاء الخطاب، كما أثبته في العنوان، وورد أيضًا «يُعْرَفُ ويُنْكَرُ»، بياء الغيبة مبنيًّا للمجهول[1]، وقد ورد هذا اللفظ في الحديث الشريف: «قَوْمٌ يَسْتَنُّونَ بِغَيْرِ سُنَّتِي، وَيَهْدُونَ بِغَيْرِ هَدْيِي، تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ»[2]، وفي حديث أُمِّ سَلَمَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، رضي الله عنها، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ

---

[1] ينظر: حاشية الشيخ الدكتور عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله على «الرفع والتكميل»: (صـ: ١٤٣).

[2] أخرجه البخاري في «صحيحه»، كِتَاب: المَنَاقِبِ، بَاب: عَلاَمَاتِ النُّبُوَّةِ فِي الإِسْلاَمِ (٣٦٠٦/١٩٩/٤)، ومسلم في «صحيحه»، كِتَاب: الْإِمارة، بَاب: الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن وتحذير الدعاة إلى الكفر (١٨٤٧/١٤٧٥/٣) مختصرًا من حديث حُذَيْفَةَ بْنِ اليَمَانِ رضي الله عنهما.

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ، فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ»[1].

والمعنى تعرفون من أمورهم ما وافق الشريعة، وتُنكِرون ما كان على خلاف الشرع.

ومعنى عبارة: «تَعْرِفُ وتُنْكِرُ» أي أن الراوي الموصوف بهذا الوصف له روايات معروفة وهي ما وافق فيها الثقات المعتبرين، وروايات منكرة وهي ما خالف فيها الثقات المعتبرين.

وهذه اللفظة تُسْتَعْمَل مع الرواة الثقات الذين لهم بعض الأوهام القليلة في رواياتهم، وتُستَعمل أيضًا مع الرواة المختلف بين توثيقهم وتضعيفهم، لكنه لا يصل إلى درجة الترك.

وعدَّ الذهبي أصحاب هذه اللفظة في المرتبة الثانية من أسهل مراتب الجرح، وأقربها إلى مراتب التعديل[2]، وكذا قال الإمام العراقي[3]، وجعلها الإمام السخاوي في المرتبة الأولى من أسهل مراتب الجرح، وأقربها إلى مراتب التعديل[4].

قال الذهبي في ترجمة: معبد بن سيرين: أخو محمد بن سيرين. ثقة. قال

---

[1] أخرجه مسلم في «صحيحه»، كِتَاب: الْإِمَارَة، بَاب: وُجُوبِ الْإِنْكَارِ عَلَى الْأُمَرَاءِ فِيمَا يُخَالِفُ الشَّرْعَ، وَتَرْكِ قِتَالِهِمْ مَا صَلَّوْا، وَنَحْوِ ذَلِكَ (٣/١٤٨١/١٨٥٤).

[2] ينظر: «ميزان الاعتدال»: (١/٤).

[3] ينظر: «فتح المغيث»: (صـ: ١٨٣).

[4] ينظر: «المصدر السابق»: (١/٤٠٠).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

يحيى بن معين: تَعْرِفُ وتُنْكِرُ [١].

وقال البخاري في ترجمة بِشر بْن عِمارة: تَعرِفُ وتُنكِر[٢].

وقال يحيى بن سعيد القطان في ترجمة الربيع بن حبيب: «تَعْرِفُ وَتُنْكِرُ».

وقال أَحْمَدُ: «حَدَّثَ عَنْهُ عُبَيْدُ اللَّهِ أَحَادِيثَ مَنَاكِيرَ». وقال الْبُخَارِيُّ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»[٣].

<u>ثانيًا: «روى مناكير»:</u>

ويقترب من هذه اللفظة لفظة: «روى أحاديث مناكير»، و«يروي مناكير»، و«يروي المناكير»، و«في حديثه نكارة»، و«في حديثه بعض النكرة»، و«في حديثه مناكير»، و«يروي المناكير عن المشاهير»، و«حَدَّثَ بمناكير»، و«يُحَدِّثُ بمناكير»، و«له مناكير»، و«له ما يُنْكَر»، و«له بعض ما يُنْكَر عليه»، وهذه الألفاظ تدل على قلة وقوع المناكير في رواية مَن وُصِف بوصف من هذه الأوصاف، قال الحافظ السخاوي: «قال ابن دقيق العيد في «شرح الإلمام»: قولهم: «روى مناكير»، لا يقتضي بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته، وينتهي إلى أن يُقَالَ فيه: «منكر الحديث»؛ لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه. والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة، كيف وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي:

---

[١] ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٤/١٤١/٨٦٤٢).

[٢] ينظر: «التاريخ الكبير»: (٢/٨٠/١٧٥٩).

[٣] ينظر: «الجرح والتعديل»: (٣/٤٥٧/٢٠٦٣)، و«الضعفاء الكبير»: (٢/٤٩/٤٨٠).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

«يروي أحاديث منكرة»، وهو ممن اتفق عليه الشيخان، وإليه المرجع في حديث «الأعمال بالنيات»[١].

فهذه العبارات لا تقتضي الوصف المستمر، ولا ديمومة الوصف بالنكارة، وإنما تفيد قلة مناكير من وُصِف بها، والله أعلم.

قال ابن المديني في ترجمة جرول بن جيفل، أبي توبة النميري الحراني: روى مناكير[٢].

وقال الذهبي في ترجمة عثمان بن إبراهيم الحاطبى: له ما ينكر[٣].

وقال ابن عدي في ترجمة أحمد بن عيسى بن زيد اللخمي التنيسي المصري: له مناكير[٤].

وقال العقيلي في ترجمة إبراهيم بن مهدي المصيصي: حَدَّثَ بمناكير[٥].

وقال أحمد في ترجمة خالد بن مخلد القطواني: له أحاديث مناكير[٦].

وقال ابن حبان في ترجمة خَالِد بْن رَبَاح الْهُذَلِيّ من أهل الْبَصْرَة، كنيته أَبُو

---

[١] ينظر: «شرح الإلمام بأحاديث الأحكام»: (٢٤٧/٣)، و«فتح المغيث بشرح ألفية الحديث»: (١٣٠/٢).

[٢] ينظر: «ميزان الاعتدال»: (١٤٥٧/٣٩١/١).

[٣] ينظر: «المصدر السابق»: (٥٤٨٥/٣٠/٣).

[٤] ينظر: «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٣١/٣١٤/١)، و«تهذيب التهذيب»: (١١٦/٦٥/١).

[٥] ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٢٢٦/٦٨/١).

[٦] ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٢٢١/١١٦/٣).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

الْفضل يَرْوِي عَن الْحَسَن وَعِكْرِمَة روى عَنْهُ وَكِيع كَانَ قدريا كثير الْخَطَأ يَرْوِي الْمَنَاكِير عَن الْمَشَاهِير[١].

وقال ابن عدي في ترجمة عامر بن أبي عامر صالح بن رستم الخَزَّازِ: في حديثه بعض النكرة[٢].

ثالثًا: «حديثه عن فلان منكر»:

ومثلها لفظة: «يأتي بالمناكير عن فلان»، وهاتان اللفظتان تدلان على أن الراوي روى مناكير عن شيخ بعينه، ومن وصف بهذا الوصف هم من الثقات والضعفاء على حد سواء؛ أما الثقات فتكون مجمل أحاديثهم مقبولة، لكن روايتهم عن الشيخ المذكور تكون رواية منكرة.

قال علي بن المديني في ترجمة داود بن الحصين المدني: «ما روى عن عكرمة فمنكر»، وقال أبو داود: «أحاديثه عن عكرمة مناكير، وأحاديثه عن شيوخه مستقيم»[٣].

فحديث داود عن عكرمة منكر، وأحاديثه عن بقية شيوخه صحيحة.

وأما الضعفاء فيكون وصفه بذلك من جملة ضعفهم، قال ابن عدي في ترجمة عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله بن عامر بن أسيد بن حراز

---

[١] ينظر: «المجروحين»، لابن حبان: (٢٩٩/٢٨١/١).

[٢] ينظر: «الكامل في ضعفاء الرجال»: (١٢٦٣/١٥٩/٦)، و«ميزان الاعتدال»: (٤٠٨٢/٣٦٠/٢).

[٣] ينظر: «فتح الباري»، لابن حجر: (٤٠١/١).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

الليثي: خاصة حديثه عن الزهري مناكير، وقال إبراهيم الجوزجاني: يروي عن الزهري مناكير. وضعَّفه النسائيُّ، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وأبو أحمد الحاكم، وابن حبان[1].

والموصوفون بهذه الأوصاف يندرجون تحت رتبة: ضعيف، أو فيه مقال، أو لين الحديث؛ وعليه فحديثه ضعيف.

رابعًا: «منكر الحديث»:

ويرادفها لفظة: «حديثه منكر»، و«أحاديثه مناكير»، «منكر الحديث جدًّا»، وقد اختلف العلماء في مدلول هذه اللفظة على قولين: القول الأول: أنها تدل على ترك الراوي الذي وُصِفَ بذلك، وأن حديثه متروك، وأنها تدل على غلبة المناكير على حديث الراوي، وبهذا تُعَدُّ روايته ضعيفة جدًّا، وهو ما سار عليه كثير من نقاد الحديث؛ منهم: أحمد، والبخاري، وابن عدي، والعقيلي، وابن حبان، ومستندهم أن «منكر الحديث» وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه، كما تقدم في قول ابن دقيق العيد السابق، فهو يُفِيدُ أنَّ الأغلب وقوع النكارة بحيث لا تتميز مناكيره عن غيرها. قال الذهبي في ترجمة أبان بن جبلة الكوفي: قال البخاري: منكر الحديث.

ونقل ابن القطان أن البخاري قال: «كل مَنْ قُلْتُ فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه»[2].

---

[1] ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٥/٣٠١/٥١٤).

[2] ينظر: «ميزان الاعتدال»: (١/٦/٣).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

وقال البخاري في ترجمة حمزة بن أبي حمزة الجزري النصيبى: «منكر الحديث»، واتفقت كلمة النقاد على تركه، قال ابن معين: لا يساوى فلسًا. وقال الدارقطني: متروك، وضَعَّفه أبو حاتم، وأبو زرعة، والترمذي[1].

وقد أكثر الإمام أحمد من استعمال هذه اللفظة، ولفظة: «حديثه منكر»، و«أحاديثه مناكير»، قال في ترجمة سلمة بن وردان الْجُنْدَعِيِّ المدني: منكر الحديث، واتفقت كلمته مع النقاد على تضعيفه، قال أبو حاتم: ليس بقوى، عامة ما عنده عن أنس منكر. وقال الحاكم: رواياته عن أنس أكثرها مناكير. وقال أبو داود: ضعيف. وقال ابن معين: ليس بشئ. وقال في موضع آخر: ليس حديثه بذاك[2].

واستعمل ابن حبان كثيرًا لفظة: «منكر الحديث»، و«منكر الحديث جدًّا»، وهي تدل عنده على الراوي المتروك الذي لا يحل الاحتجاج به، وهي غالبًا تتفق مع كلمة عامة النقاد، ومثاله ما قاله في ترجمة: أبان بن نهشل الْبَصْرِيّ: يروي عَن إِسْمَاعِيل بْن أَبِي خَالِد، روى عَنْهُ نصر بْن الْحُسَيْن الْبُخَارِيُّ مُنكر الْحَدِيث جدًّا[3].

ونقل ابن حجر عن ابن حبان قوله: «مَنْ كَانَ منكر الحديث على قلته لا

---

[1] ينظر: «التاريخ الكبير»: (٣/٥٣/٢٠٠)، و«ميزان الاعتدال»: (١/٦٠٦/٢٢٩٩).

[2] ينظر: «العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله»: (٢/٢٤/١٤٣٠)، «ميزان الاعتدال»: (٢/١٩٣/٣٤١٤).

[3] ينظر: «المجروحين»: (١/٩٨/٣).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

يجوز تعديله إلا بعد السبر، ولو كان ممن يروي المناكير، ووافق الثقات في الأخبار لكان عدلًا مقبول الرواية؛ إذ الناس في أقوالهم على الصلاح والعدالة، حتى يتبين منهم ما يُوجِبُ القدح؛ هذا حكم المشاهير من الرواة، فأمَّا المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء فهم متروكون على الأحوال»[1].

ومن قال بهذا الرأي عَدَّ من وُصِفَ بذلك من قَبِيلِ رتبة: متروك، أو ساقط، أو فاحش الغلط؛ وعليه فحديثه ضعيف جدًّا.

القول الثاني: لا تدل على الترك، وإنما تدل على أن بعض أحاديث الراوي منكرة، وبعضها صحيح.

وهذا ما ارتضاه الذهبي، والعراقي، والسخاوي، والتهانوي، وقالوا: يدل عليه صنيع ابن حجر، ونُقِلَ عن العراقي في «تخريجه الأكبر للإحياء»: «وكثيرًا ما يطلقون المنكر على الراوي؛ لكونه روى حديثًا واحدًا. ونحوه قول الذهبي في ترجمة عبد الله بن معاوية الزبيري من الميزان: قولهم: منكر الحديث، لا يعنون به أن كل ما رواه منكر، بل إذا روى الرجل جملة، وبعض ذلك مناكير، فهو منكر الحديث»[2].

ومن قال بهذا الرأي عَدَّ من وُصِفَ بذلك من قبيل رتبة: ضعيف، أو فيه مقال، أو لين الحديث؛ وعليه فحديثه ضعيف.

---

[1] ينظر: «لسان الميزان»: (١/١٤).

[2] ينظر: «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث»: (٢/١٣٠).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

ومثال ترادف لفظة: «حديثه منكر»، و«منكر الحديث»، ما ورد في ترجمة دراج بن سمعان: قال أَحْمَد: حديثه منكر. وَقَال النَّسَائي: منكر الحديث. وَقَال أَبُو حاتم: فِي حديثه ضعف. وَقَال الدَّارَقُطنِيّ: ضعيف. وَقَال فِي موضع آخر: متروك[1].

فقد قال فيه أحمد: «حديثه منكر»، وقال النسائي في نفس الراوي: «منكر الحديث».

ومثال ترادف لفظة: «أحاديثه مناكير»، و«منكر الحديث»، ما ورد في ترجمة عبيس بن ميمون الخزاز. قال أحمد: أحاديث عبيس مناكير. وقال البخاري، وأبو حاتم: منكر الحديث.

وقال ابن معين، وأبو داود: ضعيف. وقال الفلاس: متروك. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ[2].

خامسًا: «عامة أحاديثه مناكير»:

استعمل ابن عدي هذه اللفظة كثيرًا في كتابه: «الكامل»، وبنحوها قوله: «غير محفوظ»، وأحيانًا يقول: «الغالب على حديثه المنكر»، وأحيانًا يقول: «سائر أحاديثه مناكير».

ودلالة هذه المصطلحات ظاهرة من منطوقها، فعامة أحاديث هذا الراوي منكرة، والنكارة هي الغالبة على مروياته، ويظهر أنها درجة متوسطة بين «له

---

[1] ينظر: «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (٨/٤٧٧/١٧٩٧).

[2] ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٣/٢٦/٥٤٦٣).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

مناكير»، وبين: «منكر الحديث»، فهي أقل ضعفًا من لفظة: «منكر الحديث»، وأكثر تعديلًا من لفظة: «له مناكير»، وهذا يعني أن له روايات سالمة من النكارة وهي قليلة.

وقال ابن عدي في ترجمة الخليل بن زكريا البصري: عامة أحاديثه مناكير[١].

وقال البخاري في ترجمة عبيد بن إسحاق العطار: عنده مناكير. وقال ابن عدي: عامة حديثه منكر.

وقال الأزدي: متروك الحديث. وقال ابن معين، والدارقطني: ضعيف[٢].

سادسًا: «صاحب مناكير»:

ويدل هذا اللفظ على كثرة المناكير في حديث الراوي وغلبتها، ولكن أحيانًا يستعملها بعض أئمة النقد فيمن تكون نكارته غير غالبة، وغير كثيرة، لكن أكثر الذين أطلقت عليهم تبين أن النكارة غالبة على رواياتهم، لكنها نادرة الاستخدام غير شائعة[٣].

وقال العقيلي في ترجمة إِبْرَاهِيمَ بْنِ زَكَرِيَّا الضَّرِيرِ البَصْرِيِّ: «صَاحِبُ مَنَاكِيرَ وَأَغَالِيطَ»[٤].

وقال العقيلي في ترجمة عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مِهْرَانَ: «صَاحِبُ مَنَاكِيرَ، غَلَبَ عَلَى

---

[١] ينظر: «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٣/٥٠٩/٦١١).

[٢] ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٣/١٨/٥٤١١) .

[٣] «الحديث المنكر دراسة نظرية تطبيقية في كتاب: علل الحديث، لابن أبي حاتم»: (صـ: ٢٠٩).

[٤] ينظر: «الضعفاء الكبير»: (١/٥٤/٤٤).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

حَدِيثِهِ الْوَهْمُ، لَا يُقِيمُ شَيْئًا مِنَ الْحَدِيثِ»[1].

وقال الذهبي في ترجمة صُبَيْح بن عبد الله، شيخ لأحمد بن أبي خيثمة: قال عبد الغني المصري: منكر الحديث.

وقال الخطيب في «التلخيص»: «صاحب مناكير»[2].

وقبل أن ألوي عنان القلم عن هذا المبحث المهم أَوَدُّ أن أذكر أن هناك ألفاظًا لم يُصَرَّح فيها بلفظ النكارة، التي تدل على وقوع المناكير في حديث الراوي بقرينة اللفظ مثل: «فلان لا يُتابَع على حديثه»، و«عامة ما يرويه مما لا يتابعه الثقات عليه»، و«وأحاديثه كلها مما لا يتابعه الثقات عليه»، و«حديثه لا يُشبِه حديث الثقات»، و«حَدَّثَ عن الثقات ما لا يُشبِه حديثه الأثبات»، و«يأتي عن الثقات بما ليس من حديث الأثبات»، و«يتفرد عن الثقات بما لا يُشبِه حديث الأثبات»، و«يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم»، و«لا يُشبِه حديثه حديث الثقات»، و«يُخالف في بعض حديثه»، و«يُخالف في حديثه»، و«لا يجوز الاحتجاج بما انفرد لمخالفته الأثبات»، و«يروي عن الأثبات ما يُخالف حديث الثقات»، و«خالف الناس في كل ما روى»، و«أحاديثه غرائب وإفرادات»، و«له أفراد»، و«له غرائب»، و«له أفراد وغرائب»، و«يُغْرِب ويُخالِف»، و«أحاديثه غير محفوظة»، و«أحاديثه غير معروفة»، و«حديثه غير محفوظ»، و«حديثه غير معروف»، و«عامة ما

---

[1] ينظر: «الضعفاء الكبير»: (٣/٣٤/٩٨٩).

[2] ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٢/٣٠٧/٣٨٥٥).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

يرويه غير محفوظ»، و«عامة ما يرويه غير معروف».

وهذه الألفاظ تدل على وجود النكارة في أحاديث مَن وُصف بذلك، ولكنها بنسب مختلفه؛ فمنهم من منكراته نادرة، ومنهم من منكراته قليلة، ومنهم من منكراته كثيرة، ومنهم من مناكيره غالبة، ومنهم من مناكيره فاحشة، وهكذا بحسب وقوع المناكير في مرويات الموصوفين بذلك.

(الدراسة التطبيقية)

دلالة «المنكر» عند الإمام النسائي في «السنن الكبرى»

تمهيد:

يُعَدُّ التفرد من أهم المسائل الحديثية المهمَّة، وأغمضها، وأدقها، والتي يأخذها أئمة النقد الحديثي بعين الاعتبار عند حكمهم على راوٍ ما بتوثيق، أو تضعيف فيقارنون رواياته بروايات غيره من الحفاظ المتقنين الثقات؛ فإن كثرت الروايات التي يتفرد بها الراوي عَدُّوا ذلك سببًا للطعن فيه وجرحه، وإن كانت تفرداته قليلة كان ذلك أمارة على توثيقه وتعديله في معظم مروياته.

وقَسَّمَ العلماء التفرد بحسب حال الراوي المتفرد إلى أقسام هي:

١. أن يكون المتفرد إمامًا حافظًا ثقة متقنًا.

٢. أن يكون المتفرد ثقة عدلًا لكن دون الأول من حيث الإتقان والضبط.

٣. أن يكون المتفرد صدوقًا، أو لا بأس به.

٤. أن يكون المتفرد ضعيفًا تُحُمِّلَ فيه من قِبَلِ عدالته أو ضبطه مثل المستور السيئ الحفظ.

٥. أن يكون المتفرد ضعيفًا جدًّا مثل المتهم بالكذب، والمتروك وأشباههما.

ومن خلال استقرائي للنماذج التي وصفها الإمام النسائي بالنكارة في «السنن الكبرى» ظهر لي أن الأمثلة المذكورة إما أن يكون فيها تفرد مطلق بأصل الحديث، ولا يُعرَف الحديث إلا من هذا الطريق، ولا يكون له متابعة ولا شاهد، وقد يكون هذا المتفرد ثقة، أو صدوقًا، أو ضعيفًا، وفي هذه النماذج

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

أيضًا قد يكون تفرد الراوي بزيادة في سند الحديث، أو في متنه؛ فالزيادة في السند كزيادة مثل زيادة الوصل على الإرسال، والرفع على الوقف، وزيادة راو في السند، ومثل ذلك، والزيادة في المتن مثل زيادة لفظة، أو جملة لم يذكرها غيره من الرواة، وقد يحصل التفرد مع عدم مخالفة الراوي لغيره.

ومن خلال دراسة هذه النماذج ظهر لي أن الإمام النسائي استعمل مصطلح «المنكر»، وأطلقه على تفرد الثقة بدون مخالفة، وعلى تفرده مع المخالفة لغيره من الثقات، وأطلقه أيضًا على تفرد الصدوق بدون مخالفة، وعلى تفرده مع المخالفة، وأطلقه أيضًا على تفرد الضعيف (ضعفًا يسيرًا أو شديدًا) بدون مخالفة، وعلى تفرده مع المخالفة، وفي هذه الدراسة سوف أسوق من «سنن النسائي الكبرى» الأمثلة التطبيقية التي توضح هذه القضية وتُجَلِّيها.

المطلب الأول

تفرد الثقة:

قد يكون الراوي المتفرد إمامًا حافظًا ثقة متقنًا حجةً، مثل الزهري، ومالك، وشعبة، والثوري، وقد يكون ثقة أو ثبتًا، أو حجة، مثل كثير من الرواة، وقد يكون المتفرد صدوقًا، أو لا بأس به، وهذا ما يُسمَّى بالتفرد المقبول، وقد اهتم المحدثون بالتفردات التي يقع فيه الرواة حيث يختلف الحكم على التفرد بحسب حال الراوي المتفرد من حيث العدالة والضبط والاتقان، وحكم ما تفرد به الإمام الحافظ الثقة المتقن صحيح مقبول بشرط ألا يكون مخالفًا لمن هو أولى منه وأرجح بأن يكونوا أكثر ضبطًا، أو أكثر عددًا، وألا ينص إمام مُطَّلِع معتبر على وهم أو خطأ وقع فيه هذا الثقة.

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

يقول الإمام ابن الصلاح ـ رحمه الله: «إِذَا انْفَرَدَ الرَّاوِي بِشَيْءٍ نُظِرَ فِيهِ؛ فَإِنْ كَانَ مَا انْفَرَدَ بِهِ مُخَالِفًا لِمَا رَوَاهُ مَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ بِالْحِفْظِ لِذَلِكَ، وَأَضْبَطُ كَانَ مَا انْفَرَدَ بِهِ شَاذًّا مَرْدُودًا، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ مُخَالَفَةٌ لِمَا رَوَاهُ غَيْرُهُ، وَإِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ رَوَاهُ هُوَ وَلَمْ يَرْوِهِ غَيْرُهُ، فَيُنْظَرُ فِي هَذَا الرَّاوِي الْمُنْفَرِدِ؛ فَإِنْ كَانَ عَدْلًا حَافِظًا مَوْثُوقًا بِإِتْقَانِهِ وَضَبْطِهِ قُبِلَ مَا انْفَرَدَ بِهِ، وَلَمْ يَقْدَحِ الِانْفِرَادُ فِيهِ، كَمَا فِيمَا سَبَقَ مِنَ الْأَمْثِلَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يُوثَقُ بِحِفْظِهِ وَإِتْقَانِهِ لِذَلِكَ الَّذِي انْفَرَدَ بِهِ كَانَ انْفِرَادُهُ بِهِ خَارِمًا لَهُ، مُزَحْزِحًا لَهُ عَنْ حَيِّزِ الصَّحِيحِ، ثُمَّ هُوَ بَعْدَ ذَلِكَ دَائِرٌ بَيْنَ مَرَاتِبَ مُتَفَاوِتَةٍ بِحَسَبِ الْحَالِ فِيهِ»[1].

وأما ما قاله الخليلي ـ رحمه الله: «فَمَا يَتَفَرَّدُ بِهِ حَافِظٌ مَشْهُورٌ ثِقَةٌ، أَوْ إِمَامٌ عَنِ الْحُفَّاظِ وَالْأَئِمَّةِ فَهُوَ صَحِيحٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ»[2]، وما قاله الزيلعي ـ رحمه الله: «وَانْفِرَادُ الثِّقَةِ بِالْحَدِيثِ لَا يَضُرُّهُ»[3]، وكذا ما قاله ابن حجر ـ رحمه الله: «وَكَمْ مِنْ ثِقَةٍ تَفَرَّدَ بِمَا لَمْ يُشَارِكْهُ فِيهِ ثِقَةٌ آخَرُ، وَإِذَا كَانَ الثِّقَةُ حَافِظًا لَمْ يَضُرُّهُ الِانْفِرَادُ»[4] فهو محمول على الأصل في رواية الثقة – تفرد أو توبع – إلا أن هذا يُستَثنى منه ما قامت قرينة على وجود علة فيه أو خلل في روايته، ومَن أدمن النظر في صنعة الإعلال وعايش نماذجه وأمثلته

---

[1] ينظر: «مقدمة ابن الصلاح»: (صـ: ٧٩).

[2] ينظر: «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»: (١٦٧/١).

[3] ينظر: «نصب الراية»: (٧٤/١).

[4] ينظر: «فتح الباري»: (١١/٥).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

يدرك جيدًا أنه كم من تفرد لأئمة عظام جبال في الحفظ والإتقان مثل الزهري والثوري ومالك وشعبة وغيرهم من أساطين الرواية رُدَّ؛ وذلك لوهم وقع منهم، أو خطأ في الرواية حصل معهم، أو مخالفة لغيرهم، فلا يصح القول بأن تفرده مقبول دائمًا، وإنما لابد في كل رواية من دراستها وتمحيصها، وجمع ما يحتفي بها من قرائن وأمارات ترجح قبوله، أو تكشف عن وجود علة خفية فيه.

يقول الحافظ ابن رجب الحنبلي – رحمه الله: «وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد – وإن لم يرو الثقات خلافه – أنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه»[1].

وقد أوضح – رحمه الله –ذلك في موضع آخر حينما ذكر قومًا من الثقات، لا يُذْكَرُ أكثرهم غالبًا في كتب الجرح، وقد ضعف حديثهم، إما في بعض الأوقات، أو في بعض الأماكن، أو عن بعض الشيوخ»[2].

إن قضية قبول الحديث أو رده وَفق شروط القبول والرد، وإجراء ذلك على ظاهر السند مجردًا من أي قواعد أخرى، أو قرائن خارجية وداخلية

---

[1] ينظر: «شرح علل الترمذي»: (٥٨٢/٢).

[2] ينظر: «المصدر السابق»: (١٠٣/١).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

تكتنف الرواية، وتحتف بها، لهو من الخطأ الذي لا يُقبل ممن تصدر للحكم على الأحاديث، واشتغل بها، فالقبول والرد لا يكونان فقط على حسب حال الراوي عدالة وضبطًا، وإنما لابد من مراعاة قرائن الترجيح الأخرى التي اعتمد عليها الأئمة الحفاظ، واستعملوها أثناء أحكامهم على الأحاديث بالإضافة إلى حال الراوي جرحًا وتعديلًا.

ومما ينبغي مراعاته أثناء التعامل مع المتفرد الثقة الضابط أن يُنظَر: هل تُعرَف له مخالفات؟ وهل هذه المخالفات قليلة أو كثيرة؟ ولا بُدَّ من عدم إغفال أي وصف يشير إلى وجود النكارة أو الوهم، مثل: ثقة له أفراد، أو ثقة له مناكير، أو له ما يُنكَر، أو ثقة ربما أخطأ، أو ربما أغرب، أو ربما وهم، أو يُغرِب، أو يخطئ، وأمثال هذه الأوصاف التي تُبَيِّن وجود خطأ وقع فيه الراوي، وتحقق خلل حصل في الرواية بسبب تفرده.

من خلال ما سبق يظهر أن أئمة النقد قد يستنكرون تفردات بعض الحفاظ الأثبات ويَرُدُّونها؛ وذلك إذا قامت قرائن على وقوع وهم فيها أو خطأ، وهذا أمر يجب مراعاته وأخذه في الاعتبار أثناء الحكم على الحديث الحاصل فيه التفرد أو المتابعة الغير معتبرة.

وفي وصف الحديث الذي تفرد به الثقة بأنه منكر إشكال؛ إذ كيف يُجمَع بين وصف «ثقة»، ووصف «منكر»، ولكن عند إمعان النظر يزول الإشكال، فوصف النكارة يدل على وجود أمر في الحديث يُردُّ لأجله، ويُذم عليه، وقد أفاد ابن حجر – رحمه الله – أنهم يُطلقون المنكر على تفرد مَن لا يُحْتَمَلُ تفرده، وبالتالي يكون الحكم بالنكارة حكمًا بالرد وعدم القبول؛ لوجود

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

هذا الوصف الذي يُشعِر بالذم والرد، ولا يجتمع وصف الصحة مع وصف النكارة، حين قال: «وهذا ما ينبغي التيقظ له، فقد أطلق الإمام أحمد، والنسائي، وغير واحد من النقاد لفظ «المنكر» على مجرد التفرد، ولكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده»[1].

وقد استعمل الإمام النسائي كلمة «المنكر» في «السنن الكبرى»، وعَنَى به أفراد الثقات، بدون مخالفة لغيره من الثقات، وإنما استعملها لمجرد تفرده، وذلك في ستة أحاديث، اخترت منها ما يلي:

المثال الأول:

أخرج النسائي في «السنن الكبرى»، كِتَاب: الصِّيَامِ، بَاب: الْحَثّ عَلَى السَّحُورِ (٣/١١٠)، برقم: (٢٤٧٢)، قال: أَخْبَرَنِي زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَةً». قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «حَدِيثُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ هَذَا إِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَهُوَ مُنْكَرٌ، وَأَخَافُ أَنْ يَكُونَ الْغَلَطُ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ فُضَيْلٍ».

تخريج الحديث:

وأخرجه النسائي أيضًا في «المجتبى»، كِتَاب: الصِّيَامِ، بَاب: الْحَثّ عَلَى

---

[1] ينظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح»، لابن حجر: (١/١٠٨).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

السَّحُورِ (١٤٢/٤)، برقم: (٢١٥١)، قال: أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، به بلفظه.

وأخرجه البزار في «مسنده»: (٢٤٧/١٥)، برقم: (٨٧٠٢)، قال: وجدت في كتابي بخطي، عَن أبي بكر ابن خلاد، قَال: حَدَّثنا مُحَمد بن فضيل، به بلفظه.

وقال البزار: «وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَن ابن فضيل إلاَّ أَبُو بَكْر بن خلاد، ولم يتابع عليه، وذكر أنه سمعه منه بمكة».

وأخرجه أبو عوانة في «مستخرجه»، كتاب: الصِّيَامِ، باب: بَيَانِ الْخَبَرِ الَّذِي يُوجِبُ عَلَى مَنْ يُرِيدُ الصَّوْمَ أَنْ يَتَسَحَّرَ وَالتَّرْغِيبِ فِيهِ، وَبَيَانِ الْخَبَرِ الدَّالِّ عَلَى أَنَّهُ عَلَى الْإِبَاحَةِ (١٧٨/٢)، برقم: (٢٧٤٤)، قال: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَدَاوُدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَلَّادٍ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ فُضَيْلٍ، به بلفظه.

وأخرجه ابن الأعرابي في «معجمه»: (٥٦٦/٢)، برقم: (١١١٠) قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ فَهْدٍ، نا سَهْلُ ابْنُ زَنْجَلَةَ، نا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، به بلفظه.

<u>دراسة إسناد النسائي في «السنن الكبرى»:</u>

١. زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى: هو زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى بن إياس بن سلمة بن حنظلة بن قرة السِّجْزِي . بكسر المهملة وسكون الجيم بعدها زاي، سكن دمشق، ولد سنة ١٩٥هـ. روى عن: إسحاق بْن راهويه، وأبي بكر مُحَمَّد بْن خلاد الباهلي، وغيرهما، ورَوَى عَنه: النَّسَائي، والطبراني، وغيرهما. قال النَّسَائي: ثقة. وَقَال فِي موضع أخر: أحد الثقات. وَقَال عبد الغني بْن سَعِيد: حافظ ثقة، ومات

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

سنة ٢٨٩ هـ، وله ٩٤ سنة. وخلاصة حاله أنه ثقة حافظ[١].

٢. أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ: هو محمد بن خَلَّادٍ بن كثير الباهلي، أبو بكر البصري. روى عن يحيى القطَّانِ، وابنِ مهديٍّ، وغيرهم. وروى عنه مسلمٌ، وأبو داود، والبزارُ، وغيرهم. قال: مسدد، ومسلمة بن قاسم: ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال ابن حجر: ثقة، توفي سنة ٢٤٠هـ على الصحيح. وخلاصة حاله أنه ثقة[٢].

٣. مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ: هو محمد بن فُضَيْلِ بن غَزْوَانَ بن جرير الضَّبِّيُّ مَوْلَاهُم، أبو عبد الرحمن الكوفي. روى عن أبيه، والأعمش، ويحيى بن سَعِيد الأَنْصارِيّ، وغيرهم. وروى عنه أحمد، وإسحاق، والثوري، وغيرهم. قال أحمد: كان يتشيع، وكان حسن الحديث. وقال ابن معين: ثقة. وقال أبو زرعة: صدوق من أهل العلم. وقال أبو حاتم: شيخ. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال أبو داود: كان شيعيًّا محترمًا. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كان يغلو في التشيع. وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقًا كثير الحديث متشيعًا، وبعضهم لا يحتج به. وقال العجلي، ويعقوب بن سفيان: ثقة شيعي. وقال ابن المديني: كان ثقة ثبتًا في الحديث. وقال الدارقطني: كان ثبتًا في

---

[١] يُنْظَر: «الكاشف»: (١/٤٠٥/١٦٤٨)، «تهذيب التهذيب»: (٣/٣٣٤/٦٢٢)، «التقريب»: (صـ: ٢١٦/برقم: ٢٠٢٨).

[٢] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٧/٢٤٦/١٣٥٢)، «الثقات»: (٩/٨٦/١٥٣٢٩)، «رجال صحيح مسلم»: (٢/١٧٥/١٤٣٢)، «تهذيب التهذيب»: (٩/١٥٢/٢٢١)، «التقريب»: (صـ: ٤٧٧/برقم: ٥٨٦٥).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

الحديث، إلا أنه كان منحرفًا عن عثمان، ولكن يرد ذلك القول قول أبي هاشم الرفاعي: سمعت ابن فضيل يقول: رحم الله عثمان، ولا رحم من لا يترحم عليه. وقال الذهبي: ثقة شيعي. وقال أيضًا: ثقة مشهور، لكنه شيعي. وقال ابن حجر: صَنَّفَ مصنفات في العلم، وقرأ القراءات على حمزة الزيات. وقال ابن حجر أيضًا: صدوق عارف رمي بالتشيع، تُوفِيَ سنة ٢٩٤هـ. وقيل: سنة ٢٩٥هـ[١].

وخلاصة حاله أنه ثقة ثبت، رمي بالتشيع، وقد برأه أبو هاشم الرفاعي منه، ومَن تكلم فيه وأنزله عن رتبة التوثيق فإنما تكلم فيه لأجل ما نُسِبَ إليه من التشيع، وهي علة غير قادحة، احتج به الشيخان في «صحيحيهما».

٤. يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو بن سهل بن ثعلبة بن الحارث النجاري، أبو سعيد المدني القاضي الأنصاري. روي عن أنس بن مالك، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وغيرهما. وروى عنه الزهري، ومالك، ومُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ الكوفي، وغيرهم. قال أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة: ثقة. وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث حجة ثبتًا. وقال العجلي: مدني تابعي ثقة، له فقه، وكان رجلًا صالحًا، وكان قاضيًا. وقال النسائي:

---

[١] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٢٦٣/٥٧/٨)، «معرفة الثقات»: (١٦٣٥/٢٥٠/٢)، «تذكرة الحفاظ»: (٢٩٤/٣١٥/١)، «الكاشف»: (٥١١٥/٢١١/٢)، «تهذيب التهذيب»: (٦٦٠/٣٥٩/٩)، «التقريب»: (صـ: ٥٠٢/برقم: ٦٢٢٧)، «لسان الميزان»: (٤٧١٢/٣٧٢/٧).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

ثقة مأمون. وقال في موضع آخر: ثقة ثبت. وقال الذهبي: حافظ فقيه حجة. وقال ابن حجر: ثقة ثبت. تُوفِيَ سنة ١٤٣هـ. وقيل: بعدها[١]. وخلاصة حاله أنه ثقة ثبت فقيه حافظ حجة.

٥ـ أَبُو سَلَمَةَ: هو أبو سَلَمَةَ بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري المدني. قيل: اسمه عبد الله. وقيل: إسماعيل. وقيل: اسمه وكنيته واحد. روى عن أنس بن مالك، وأبي هريرة، وغيرهما. وروى عنه الزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وغيرهما. قال ابن سعد: كان ثقة فقيهًا كثير الحديث. وقال أبو زرعة: ثقة إمام. وقال ابن حبان في «الثقات»: كان من سادات قريش. وقال العجلي: مدني تابعي ثقة. وقال ابن حجر: ثقة مكثر. تُوفِي بالمدينة سنة ٩٤هـ، وقيل: بعدها، وهو ابن ٧٢ سنة[٢].

٦. أَبُو هُرَيْرَةَ: هو صحابي جليل، اخْتُلِفَ في اسمه، واسم أبيه اختلافًا كثيرًا، والأرجح عند الكثيرين أنه عبد الرحمن بن صَخْر، روى رضي الله عنه (٥٣٧٤) حديثًا، اتَّفَقَ البخاريُ ومسلمُ على (٣٢٥) حديثًا، وانفرد البخاري بـ (٧٩) حديثًا، ومسلم بـ (٩٣) حديثًا، تُوفِيَ رضي الله عنه سنة ٥٧ هـ،

---

[١] يُنْظَر: «معرفة الثقات»: (١٩٧٧/٣٥٢/٢)، «الثقات»: (٦٠٣٣/٥٢١/٥)، «تاريخ دمشق»: (٦١٤٦/٢٣٨/٦٤)، «سير أعلام النبلاء»: (٢١٣/٤٦٨/٥)، «تهذيب التهذيب»:(٣٦١/١٩٤/١١)، «التقريب»: (صـ: ٥٩١/برقم: ٧٥٥٩).

[٢] يُنْظَر: «الطبقات»: (١٥٥/٥)، «معرفة الثقات»: (٢١٦٣/٤٠٥/٢)، «تهذيب الكمال»: (٧٤٠٩/٣٧٠/٣٣)، «تهذيب التهذيب»: (٨٤٧٦/١٠٣/١٢)، «التقريب»: (صـ: ٦٤٥/برقم: ٨١٤٢).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

وقيل: بعدها[1].

سبب الحكم على الحديث بالنكارة:

حكم الإمام النسائي على سند هذا الحديث بأنه حسن منكر فقال: «حَدِيثُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ هَذَا إِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَهُوَ مُنْكَرٌ»، وقد جمع بين الحُسْنِ والنكارة، وقد لا يكون هذا مستساغًا، ولكنه قد يقصد بالحسن ظاهر الإسناد، فإن محمد بن فضيل في رأي النسائي: ليس به بأس، فمن نظر إلى ظاهر الإسناد ظهر له أنه إسناد حسن، ولكن له علة خفية لعله قد ظهر سببها للنسائي، وهذا واضح من قوله: «وَأَخَافُ أَنْ يَكُونَ الْغَلَطُ مِنْ مُحَمَّدِ ابْنِ فُضَيْلٍ»، فلم يجزم بنوع الغلط، وسببه، ولكن بالرجوع إلى ما قاله أبو الوليد الباجي نقلًا عن عَلِيّ بن المَدِينِيّ قال: «حَدَّثَ سُلَيْمَانُ، عَن مُحَمَّد بن فُضَيْل، عَن يحيى بن سعيد، عَن أبي سَلمَة، عَن عَائِشَة، عَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم: «تسحرُوا فَإِن فِي السّحُور بركَة» فَقَالَ: هَذَا كَذَّاب لم يرو يحيى بن سعيد عَن أبي سَلمَة غير حديثين؛ حَدِيث أبي قَتَادَة: «كنت أرى الرُّؤْيَا»، وَحَدِيث عَائِشَةَ رضي الله عنها: «إِنِّي لأقضي رَمَضَان فِي شعْبَان»[2].

فأعلَّ ابنُ المديني أن يكون حديث: «تسحرُوا فَإِن فِي السّحُور بركَة» من

---

[1] يُنْظَر: «الإصابة»: (٤٢٥/٧)، و«الخلاصة» (صـ: ٤٦٢).

[2] يُنْظَر: «التعديل والتجريح لمن خَرَّجَ له البخاري في الجامع الصحيح»، لأبي الوليد الباجي: (١٢١٧/٣)، تحقيق: أبي لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م، عدد الأجزاء: ٣.

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

رواية يحيى بن سعيد الأنصاري، عن أبي سلمة؛ وذلك لأن يحيى لم يرو عنه سوى حديثين، ليس هذا الحديث واحدًا منهما.

وعليه تظهر النكارة هنا في خطأ محمد بن فضيل حيث تفرد برواية الحديث، ولم يتابعه أحد على روايته، وأدرك الإمام الناقد (النسائي) الخطأ هنا بتفرد محمد بن غزوان.

وقد يكون قصد النسائي – رحمه الله – بالحسن هنا الغريب، لا الحسن الاصطلاحي الذي هو دون الصحيح أو يقاربه، والذي يُقَوِّي هذا الاتجاه ورود كلام النسائي في معرض الرد والإنكار لهذا السند، فهو يراه منكرًا وخطأ من راويه، فكيف يكون حسنًا وهو غلط؟! وكيف يصفه بالنكارة وهو حسن؟![1].

روى الخطيب البغدادي بسنده عنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، قَالَ: «كَانُوا يَكْرَهُونَ إِذَا اجْتَمَعُوا أَنْ يُخْرِجَ الرَّجُلُ أَحْسَنَ حَدِيثِهِ، أَوْ أَحْسَنَ مَا عِنْدَهُ» قَالَ الخطيب: «عَنَى إِبْرَاهِيمُ بِالْأَحْسَنِ الْغَرِيبِ؛ لِأَنَّ الْغَرِيبَ غَيْرَ الْمَأْلُوفِ يُسْتَحْسَنُ أَكْثَرَ مِنَ الْمَشْهُورِ الْمَعْرُوفِ وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ يُعَبِّرُونَ عَنِ الْمَنَاكِيرِ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ وَلِهَذَا قِيلَ لِشُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ: «مَا لَكَ لَا تَرْوِي عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ وَهُوَ حَسَنُ الْحَدِيثِ؟ فَقَالَ: مِنْ حُسْنِهَا فَرَرْتُ»[2]، فيظهر من النقل السابق وتفسير الإمام إبراهيم النخعي بالحسن في مراد بعض النقاد وهو كون هذه الرواية من

---

[1] ينظر: «التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو رده»: (صـ: ٣١٩) بتصرف.

[2] ينظر: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»، للخطيب البغدادي: (٢/١٠٠/١٢٩٥).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

غرائب الراوي وأفراده، والله تعالى أعلى وأعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف؛ لأجل النكارة التي سبق ذكرها، ولكن المتن صحيح ثابت من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه فقد

أخرجه البخاري في «صحيحه»، كِتَابُ: الصَّوْمِ، بَابُ: بَرَكَةِ السَّحُورِ مِنْ غَيْرِ إِيجَابٍ... (١٩٢٣/٢٩/٣)، قال: حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَةً».

وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كِتَابُ: الصِّيَامِ، بَابُ: فَضْلِ السُّحُورِ وَتَأْكِيدِ اسْتِحْبَابِهِ، وَاسْتِحْبَابِ تَأْخِيرِهِ وَتَعْجِيلِ الْفِطْرِ (١٠٩٥/٧٧٠/٢)، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ،

وأخرجه مسلم أيضًا في «صحيحه»، كِتَابُ: الصِّيَامِ، بَابُ: فَضْلِ السُّحُورِ وَتَأْكِيدِ اسْتِحْبَابِهِ، وَاسْتِحْبَابِ تَأْخِيرِهِ وَتَعْجِيلِ الْفِطْرِ (١٠٩٥/٧٧٠/٢)، عن ابن أبي شيبة، عن إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُلَيَّةَ،

كلاهما: (هُشَيْمٌ، وإِسْمَاعِيلُ بْنِ عُلَيَّةَ) عن عَبْدِ العَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسٍ به بلفظه.

وأخرجه مسلم أيضًا في «صحيحه»، كِتَابُ: الصِّيَامِ، بَابُ: فَضْلِ السُّحُورِ وَتَأْكِيدِ اسْتِحْبَابِهِ، وَاسْتِحْبَابِ تَأْخِيرِهِ وَتَعْجِيلِ الْفِطْرِ (١٠٩٥/٧٧٠/٢).

وأخرجه الترمذي في «سننه»، كِتَابُ: الصَّوْمِ ، بَابُ: مَا جَاءَ فِي فَضْلِ السَّحُورِ (٧٠٨/٧٩/٣).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

وقال الترمذي: «حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».
وأخرجه النسائي في «المجتبى»، كِتَابُ: الصِّيَامِ، بَابُ: الْحَثُّ عَلَى السَّحُورِ (٤/١٤١/٢١٤٦).
وأخرجه النسائي أيضًا في «السنن الكبرى»، (٣/١٠٩/٢٤٦٧).
ثلاثتهم (مسلم، والترمذي، والنسائي)، عن قُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ، عن أَبِي عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، وَعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ ـ مقرونَيْنِ ـ به بلفظه.

المثال الثاني:

أخرج النسائي في «السنن الكبرى»، كِتَابُ: الصِّيَامِ، باب: ذِكْرِ اخْتِلَافِ النَّاقِلِينَ لِخَبَرِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِيهِ (٣/٣٣٠/٣١٦٣)، قال: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ فَضَالَةَ النَّسَائِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، مَوْلَى بَنِي عَامِرٍ[1]، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِرَجُلٍ يَحْتَجِمُ فِي رَمَضَانَ صَبِيحَةَ ثَمَانَ عَشْرَةَ فَقَالَ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ».
قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَإِنِّي أَحْسَبُ ابْنَ جُرَيْجٍ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ صَفْوَانَ».

---

[1] هكذا وقع عند النسائي: «مولى بني عامر»، والصواب: مولى ابن عامر، قال المزي في «تحفة الأشراف»: (١٤٩٤٢): «كذا قال! وإنما هو: مولى ابن عامر»، وهو: مولى عبد الله بن عامر بن كريز كما سيأتي في ترجمته.

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

تخريج الحديث:

وأخرجه أحمد في «العلل ومعرفة الرجال لأحمد - رواية ابنه عبد الله»: (٣/٢٤٥/٥٠٨٥) قال: حَدَّثَنَا أَبُو عُقَيْلٍ مُحَمَّدُ بْنُ حَاجِب الْمروزِي، أخبرنَا عبد الرَّزَّاق، عَن ابن جريج به بلفظه.

دراسة إسناد النسائي في «السنن الكبرى»:

١- أَحْمَدُ بْنُ فَضَالَةَ النَّسَائِيُّ: هو أحمد بن فَضَالَةَ بن إبراهيم، أبو المنذر النَّسَائِيُّ. روى عن عبد الرزاق، وأبي عاصم، وغيرهما، وروى عنه النسائي، وهبيرة بن الحسن. قال النسائي، ومسلمة بن قاسم: لا بأس به. وزاد مسلمة بن قاسم: كان يخطئ في الحديث. وقال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ، تُوفِيَ سنة ٢٥٧هـ[١].

وخلاصة حاله أنه صدوق ربما أخطأ كما قال الحافظ رحمه الله.

٢. أَبُو عَاصِمٍ: هو الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني، أبو عاصم النبيل البصري. روى عن الثوري، وسَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبة، وغيرهما. وروى عنه أحمد، وأَحْمَدُ بْنُ فَضَالَةَ النَّسَائِيُّ، وغيرهما. قال ابن معين، وابن سعد، والعجلي، وابن قانع: ثقة. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال الخليلي: متفق عليه زهدًا وعلمًا وديانةً وإتقانًا. وقال ابن حجر: ثقة ثبت. توفي سنة ٢١١هـ. وقيل: بعدها.

---

[١] يُنْظَر: «مشيخة النسائي»: (صـ: ٨١/برقم: ٢٠)، «الكاشف»: (١/ ٢٠١/٧٣)، «تهذيب التهذيب»: (١/٦٩/١١٩)، «التقريب»: (صـ: ٨٣/برقم: ٨٩).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

وخلاصة حاله أنه ثقة ثبت فاضل، تفرد أبو حاتم بقوله: صدوق، و لم يذكر سببًا[1].

٣. ابْنُ جُرَيْجٍ: هو عبدُ المَلَكِ بنُ عبدِ العزيزِ بنِ جريجٍ الأمويُّ مَولاهم، أبو الوَلِيدِ، وأبو خالد المكي، أصله رومي. روى عن الزُّهْرِي، وصَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، وغيرهما. وروى عنه الليث، وأبو عاصم النبيل، وغيرهما. قال أحمد: كان من أوعية العلم. وقال ابن معين: ثقة في كل ما رُوِيَ عنه من الكتاب. وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث. وقال العِجلي: مكي ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كان من فقهاء أهل الحجاز وقرائهم ومُتْقِنِيهِم، وكان يُدلِّس. وقال الذهبي: أحد الأعلام، تُوفِيَ سنة ١٥٠هـ. وقيل: بعدها، وقد جاز السبعين. وخلاصة حاله أنه: ثقة فقيه فاضل، وكان يُدَلِّس ويُرْسِل[2].

٤. صَفْوَانُ بْنُ سُلَيْمٍ: هو صَفْوَانُ بْنُ سُلَيْمٍ المدني، أبو عبد الله. وقيل: أبو الحارث القرشي الزهري. روى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، وسليمان ابن يسار، وجماعة. وروى عنه مالك، وابن جريج، وغيرهما. قال الثوري، وأحمد، وابن سعد، والعجلى، وأبو حاتم، والنسائي: ثقة. وقال يعقوب بن شيبة: ثقة

---

(١) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٤/٤٦٣/٢٠٤٢)، «الثقات»: (٦/٤٨٣/٨٦٩١)، «الإرشاد»: (١/٢٣٩/٧٠)، «تهذيب التهذيب»: (٤/٣٩٥/٧٩٣)، «التقريب»: (صـ: ٢٨٠ /برقم: ٢٩٧٧).

(٢) يُنْظَر: «الطبقات الكبرى»: (٥/٤٩١)، «معرفة الثقات»: (٢/١٠٣/١١٣٦)، و«الثقات»: (٧/٩٣/٩١٥٦)، «الكاشف»: (١/٦٦٦/٣٤٦١)، «تهذيب التهذيب»: (٦/٣٥٧/٧٥٨)، و«التقريب»: (صـ: ٣٦٣/برقم: ٤١٩٣).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

ثبت مشهور العبادة. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الذهبي: ثقة حجة. وقال ابن حجر: ثقة مُفْتٍ عابد رُمِيَ بالقدر. تُوفِيَ سنة ١٣٢هـ. وهو ابن ٧٢ سنة[١]. وخلاصة حاله أنه ثقة ثبت فقيه عابد.

٥. أَبو سَعِيدٍ، مَوْلَى ابنِ عَامِرٍ: هو أبو سعيد مولى عبد الله بن عامر بن كريز الخزاعي، روى عن أبي هريرة، والحسن البصري، وروى عنه صفوان بن سليم، ومحمد بن عجلان، وغيرهما. ذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الذهبي: ثقة. وقال ابن حجر: مقبول[٢].

وخلاصة حاله أنه صدوق، حسن الحديث، روى عنه جماعة، وأخرج له مسلم في «الصحيح».

٦. أَبُو هُرَيْرَةَ: هو صحابي جليل رضي الله عنه. تقدم في المثال الأول.

سبب الحكم على الحديث بالنكارة:

حكم الإمام النسائي على هذا الحديث بقوله: «هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ»، وهنا أوضح سبب النكارة بقوله: «وَإِنِّي أَحْسَبُ ابْنَ جُرَيْجٍ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ صَفْوَانَ»، ووافقه

---

[١] يُنْظَر: «معرفة الثقات»: (١/٤٦٧/٧٦٢)، «الجرح والتعديل»: (٤/٤٢٣/١٨٥٨)، «الثقات»: (٦/٤٦٨/٨٦٢٤)، «تاريخ الإسلام»: (٨/٤٥٢)، «الكاشف»: (١/٥٠٣/٢٣٩٨)، «تهذيب التهذيب»: (٤/٣٧٣/٧٤٤)، «تقريب التهذيب»: (صـ:٢٧٦/برقم:٢٩٣٣).

[٢] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٩/٣٧٦/١٧٤٠)، «الثقات»: (٥/٥٨٦/٦٤١٥)، «الكاشف»: (٢/٤٣٠/٦٦٥٣)، «تاريخ الإسلام»: (٣/١٩١/٢٩٢)، «تهذيب التهذيب»: (١٢/١١١/٥١٤)، «التقريب»: (صـ: ٦٤٤/برقم: ٨١٣٢).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

على هذا التعليل الإمامان أبو حاتم، وأبو زرعة في «العلل» حين قال: «أُسْقِطَ مِنَ الإِسْنَادِ إبراهيمُ بْنُ أَبِي يَحْيَى، بَيْنَ ابْنِ جُرَيجٍ، وَبَيْنَ صَفوان». وقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: «لَمْ يسمَعِ ابنُ جُرَيج مِنْ صَفوان شَيْئًا»[١].

وقال أبو حاتم في موضع آخر: «ابْنَ جُرَيْجٍ يدلِّس عَنِ ابْنِ أَبِي يَحْيَى، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيمٍ، غيرَ شيء»[٢].

ونقل الدارقطني في «سننه»، عن عبد الرزاق قوله: «حديث ابن جريج، عن صفوان، هو: ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي يَحْيَى، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سليم»[٣].

وقال البيهقي: «فهذا الحديث إنما أخذه ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي يَحْيَى، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سليم، وإبراهيم مختلفٌ في عدالته»[٤].

وقال عبد الحق الإشبيلي: «والإرسال هو الصحيح، وأيضًا فابن جريج إنما رواه عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أبي يحيى الأسلمي، عن صفوان، وإبراهيم هذا متروك الحديث»[٥].

فالنكارة هنا متحققة في العلة الظاهرة، وهي الإرسال، حيث رواه ابنُ جُرَيْجٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أبي يحيى الأسلمي، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سليم.

---

[١] يُنْظَر: «علل الحديث»، لابن أبي حاتم: (٣/١٠٦/٧٣١).

[٢] يُنْظَر: «علل الحديث»، لابن أبي حاتم: (٤/٦٦/١٢٥٩).

[٣] يُنْظَر: «سنن الدارقطني»: (٣/٢٥١).

[٤] يُنْظَر: «السنن الكبرى»: (٧/١٥٧).

[٥] يُنْظَر: «الأحكام الوسطى»: (٣/١٥٦).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف، لعدم سماع ابن جريج وهو مدلس، وقد عنعن عن صفوان بن سليم.

المثال الثالث:

أخرج النسائي في «السنن الكبرى»، كتاب: العتق، باب: مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ (٤٨٧٧/١٣/٥)، قال: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ مُحَمَّدٍ، أَبُو عُمَيْرٍ الرَّمْلِيُّ، وَعِيسَى بْنُ يُونُسَ يُعْرَفُ بِالْفَاخُورِيِّ، عَنْ ضَمْرَةَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ عَتَقَ». قَالَ لَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «لَا نَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سُفْيَانَ غَيْرَ ضَمْرَةَ، وَهُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَاللهُ أَعْلَمُ».

تخريج الحديث:

وعن النسائي أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار»، باب: بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مُرَادِهِ بِقَوْلِهِ: «لَنْ يَجْزِيَ وَلَدٌ وَالِدَهُ، إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا، فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ» (٥٣٩٩/٤٤١/١٣).

وأخرجه الطحاوي أيضًا في «شرح مشكل الآثار»، نفس الباب السابق (٥٣٩٨/٤٤١/١٣)، وأخرجه أيضًا في «شرح معاني الآثار»: (٤٦٩٩/١٠٩/٣)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَخْلَدٍ الْأَصْبَهَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عُمَيْرِ بْنُ النَّحَّاسِ، حَدَّثَنَا ضَمْرَةُ به بلفظه.

وأخرجه ابن ماجه في «سننه»، كتاب: العتق، بَابُ: مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ

فَهُوَ حُرٌّ (٢/٨٤٤/٢٥٢٥)، قال: حَدَّثَنَا رَاشِدُ بْنُ سَعِيدٍ الرَّمْلِيُّ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْجَهْمِ الْأَنْمَاطِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا ضَمْرَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، به بمثله.

وأخرجه البزار في «مسنده»: (١٢/٢٩٦/٦١٣٠)، قال: حَدَّثنا عُبَيد الله بن الجهم الأنماطي، حَدَّثنا ضَمْرَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، به بمثله.

وأخرجه ابن الجارود في «المنتقى»: بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعَتَاقَةِ (صـ: ٢٤٤/برقم: ٩٧٢) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الرَّمْلِيُّ، قَالَ: ثنا ضَمْرَةُ، به بلفظه.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك»، كتاب: العتق، (٢/٢٣٣/٢٨٥١)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَافِظُ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ قُتَيْبَةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ، قَالَا: ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ الْفِرْيَابِيُّ، ثنا ضَمْرَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، به بمثله.

وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي في «التلخيص».

وقال البيهقي في «معرفة السنن والآثار»: (١٤/٤٠٧): «وَأَمَّا الَّذِي رَوَاهُ أَبُو عُمَيْرٍ النَّحَّاسُ عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ رَبِيعَةَ بـه بلفظه. فَهَذَا وَهْمٌ فَاحِشٌ، وَالْمَحْفُوظُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ حَدِيثُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هِبَتِهِ، وَضَمْرَةُ بْنُ رَبِيعَةَ لَمْ يَحْتَجَّ بِهِ صَاحِبَا الصَّحِيحِ».

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى»، كتاب: العتق، بَابٌ: مَنْ يُعْتِقُ بِالْمِلْكِ (١٠/٤٨٩/٢١٤١٩)، قال: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدَانَ، أنبأ سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ اللَّخْمِيُّ، ثنا عَبْدَانُ بْنُ أَحْمَدَ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْمَعْمَرِيُّ قَالَا: ثنا

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

أَبُو عُمَيْرِ بْنُ النَّحَّاسِ، ثنا ضَمْرَةُ بْنُ رَبِيعَةَ به بلفظه.

وقَالَ الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سُفْيَانَ إِلَّا ضَمْرَةُ».

وقَالَ البيهقي: «الْمَحْفُوظُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ حَدِيثُ النَهْي عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هِبَتِه، وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو عُمَيْرٍ، عَنْ ضَمْرَةَ، عَنِ الثَّوْرِيِّ مَعَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ».

دراسة إسناد النسائي في «السنن الكبرى»:

١ـ عِيسَى بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو عُمَيْرٍ الرَّمْلِيُّ: هو عيسى بن محمد بن إسحاق، ويقال: ابن عيسى أبو عمير بن النحاس الرملي. روى عن أبيه، وضمرة ابن ربيعة، وغيرهما. وروى عنه أبو داود، والنسائي، وغيرهما. قال ابن معين: ثقة، من أحفظ الناس لحديث ضمرة. وقال أبو زرعة: ثقة رضي. وقال أبو حاتم: كان من عُبَّادِ المسلمين، كان يطلب العلم. وقال النسائي، ومسلمة بن قاسم: ثقة. وقال الذهبي: إمام حافظ عابد قدوة. وقال أيضًا: مُحَدِّث، ثقة. وقال ابن حجر: ثقة فاضل، توفي سنة ٢٥٦هـ. وقيل: بعدها[١].

١(م) ـ عِيسَى بْنُ يُونُسَ الْفَاخُورِيُّ: هو عيسى بن يونس الرملي، أبو موسى الْفَاخُورِيُّ. صاحب ضَمْرَةَ والوليد. روى عن الوليد بن مسلم، وضمرة بن ربيعة، وغيرهما. وروى عنه النسائي، وابن ماجه، وآخرون. قال النسائي: لا بأس به. وقال أبو حاتم، وأبو داود: صدوق. وذكره ابن حبان في «الثقات»،

---

[١] يُنْظَر: «مشيخة النسائي»: (صـ: ٩٤/برقم: ١٥٣)، «الجرح والتعديل»: (١٥٩١/٢٨٦/٦)، «تاريخ الإسلام»: (٣٨٥/١٣٣/٦)، «الكاشف»: (٤٣٩٥/١١٢/٢)، «تهذيب التهذيب»: (٢٢٨/٨/ ٤٢٤)، «تقريب التهذيب»: (صـ: ٤٤٠/برقم: ٥٣٢١).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

وقال: ربما أخطأ. وقال الذهبي: محدث ثقة. وقال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ. توفي سنة أربع وستين ومائتين[1]. وخلاصة حاله ما قاله الحافظ ابن حجر رحمه الله.

٢ـ ضَمْرَةُ: هو ضمرة بن ربيعة الفلسطيني، أبو عبد الله الرملي، روى عن الثوري، والأوزاعي، وغيرهما. وروى عنه أبو عمير عيسى بن محمد ابن النحاس، وعيسى بن يونس الفاخوري، وجماعة. قال أحمد: رجل صالح، صالح الحديث، من الثقات المأمونين، لم يكن بالشام رجل يشبهه، وهو أحب إلينا من بقية. وقال ابن معين، والنسائي، والعجلي: ثقة. وقال أبو حاتم: صالح. وقال ابن سعد: كان ثقة مأمونًا خَيِّرًا لم يكن هناك أفضل منه. وقال ابن يونس: كان فقيههم في زمانه. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الساجي: صدوق يَهِم، عنده مناكير. وقال ابن حجر: وروى ضمرة، عن الثوري، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر حديث: «من ملك ذا رحم محرم فهو عتيق»، أنكره أحمد ورَدَّهُ ردًّا شديدًا. وقال: لو قال رجل أن هذا كذب لما كان مخطئًا، وأخرجه الترمذي، وقال: لا يُتَابَع ضمرة عليه، وهو خطأ عند أهل الحديث، وقال مغلطاي: وخرج ابن حبان حديثه في «صحيحه»، وكذا الحاكم النيسابوري، ولما ذ كره ابن خلفون في «الثقات»، قال: كان فقيهًا مشهورًا

---

[1] يُنْظَر: «مشيخة النسائي»: (صـ: ٦٧/برقم: ١٣٨)، «سير أعلام النبلاء»: (١٢/٣٦٣/١٥٦)، «الكاشف»: (٢/١١٤/٤٤٠٨)، «تهذيب الكمال»: (٢٣/٦٠/٤٦٧٢)، «تقريب التهذيب»: (صـ: ٤٤١/برقم: ٥٣٤٠).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

بالشام، وَثَّقَهُ ابنُ وضاح، والبكريُّ، وابنُ صالح، وغيرهم. وذكره ابن شاهين في «الثقات». وقال ابن حجر: صدوق يَهِمُ قليلًا، مات في أول رمضان سنة اثنتين ومائتين[1].

وخلاصة حاله أنه ثقة يهم قليلًا، وثقه أحمد، وابن معين، والنسائي، وابن سعد، وآدم بن أبي إياس، والعجلي، وابن حبان، وابن شاهين، ولم يُنكَر عليه سوى حديث أو حديثين، كما ورد في ترجمته، وحسب استقرائي لأوهامه في كتب العلل.

٣. سُفْيَانُ: هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوريُّ، أبو عبد الله الكوفي. روى الأعمش، ومنصور بن المعتمر، وغيرهما. وروى عنه شعبة، وزيد ابن الحباب، وغيرهما. قال شعبة، وابن عيينة، وابن معين، وغيرهم: سفيان أمير المؤمنين في الحديث. وقال الخطيب: كان إمامًا من أئمة المسلمين، وعَلَمًا من أعلام الدين مُجْمَعًا على إمامته، بحيث يُسْتَغْنَى عن تزكيته مع الإتقان والحفظ والمعرفة والضبط والورع والزهد. وقال النسائي: هو أجلُّ من أن يقال فيه ثقة. وخلاصة حاله أنه ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، أمير المؤمنين في الحديث، ربما دَلَّسَ، وذكره ابن حجر في المرتبة الثانية، تُوفِيَ سنة

---

[1] يُنْظَر: «التاريخ الكبير»: (٣٠٤٥/٣٣٧/٤)، «معرفة الثقات»: (٧٨٢/٤٧٣/١)، «الجرح والتعديل»: (٢٠٥٢/٤٦٧/٤)، «الكاشف»: (٤٢٢٩/٨٨/٢)، «إكمال تهذيب الكمال»: (٢٥٥٨/٣٧/٧)، «تهذيب التهذيب»: (٨٠٤/٤٦٠/٤)، «التقريب»: (صـ: ٢٨٠/برقم: ٢٩٨٨).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

١٦١هـ، وله ٦٤ سنة[١].

٤ـ عَبْدُ اللهِ بْنُ دِينَارٍ: هو عَبْدُ اللهِ بْنُ دِينَارٍ العدوي، أبو عبد الرحمن المدني، مولى ابن عمر رضي الله عنهم. روى عن ابن عمر، وأنس، وغيرهما. وروى عنه مالك، وشعبة، والسفيانان، وغيرهم. قال أحمد: ثقة مستقيم الحديث. وقال ابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، ومحمد بن سعد، والنسائي، والعجلي: ثقة، زاد ابن سعد: كثير الحديث، وقال الليث عن ربيعة: كان من صالحي التابعين صدوقًا دَيِّنًا. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال العقيلي: في رواية المشائخ عنه اضطراب. وقال ابن حجر: ثقة، أخرج له الستة. تُوفِيَ سنة ١٢٧هـ[٢].

٥. ابْنُ عُمَرَ: هو الصحابي الجليل عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي، أبو عبد الرحمن ولد بعد المبعث بيسير، واستصغر يوم أُحُد، وهو ابن أربع عشرة سنة، وهو أحد المكثرين من الصحابة والعبادلة، وكان من أشد الناس اتباعًا للأثر. له في «مسند بَقِيٍّ» [٢٠٣٦] حديثًا بالمكرر، تُوفِيَ رضي الله عنه

---

[١] يُنْظَر: «معرفة الثقات»: (٦٢٥/٤٠٧/١)، «الطبقات الكبرى»: (٣٧١/٦)، «تهذيب التهذيب»: (١٩٩/١٠١/٤)، «التقريب»: (ص: ٢٤٤/برقم: ٢٤٤٥)، «طبقات المدلسين»: (ص: ٣٢).

[٢] يُنْظَر: «التاريخ الكبير»: (٢٢١/٨١/٥)، «معرفة الثقات»: (٨٧٥/٢٦/٢)، «الجرح والتعديل»: (٢١٧/٤٦/٥)، «الثقات»: (٣٥٧٧/١٠/٥)، «تهذيب التهذيب»: (٢٩٨/١٥٢/٥)، «تقريب التهذيب»: (ص: ٣٠٢ برقم: ٣٣٠٠).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

سنة ٧٣هـ. وقيل: بعدها[١].

سبب الحكم على الحديث بالنكارة:

لكي يظهر سبب النكارة في الحديث لا بُدَّ من متابعة أقوال النقاد في هذا الحديث، فقد قَالَ أَبُو عَبْدِالرَّحْمَنِ النسائي: «لَا نَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سُفْيَانَ غَيْرَ ضَمْرَةَ، وَهُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَاللهُ أَعْلَمُ».

وقال الترمذي: «لَمْ يُتَابَعْ ضَمْرَةُ عَلَى هَذَا الحَدِيثِ، وَهُوَ حَدِيثٌ خَطَأٌ عِنْدَ أَهْلِ الحَدِيثِ»[٢].

وقال أبو زرعة الدمشقي: «قُلْتُ لأَحْمَدَ: فَإِنَّ ضَمْرَةَ يُحَدِّثُ عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ فَهُوَ حُرٌّ»، فَرَدَّهُ رَدًّا شَدِيدًا»[٣].

وقَالَ البيهقي: «الْمَحْفُوظُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ حَدِيثُ النَهْي عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هِبَتِه، وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو عُمَيْرٍ، عَنْ ضَمُرَةَ، عَنِ الثَّوْرِيِّ مَعَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ»[٤].

وقال البيهقي في موضع آخر: وقال البيهقي: «هَذَا وَهْمٌ فَاحِشٌ، وَالْمَحْفُوظُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ حَدِيثُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هِبَتِهِ، وَضَمْرَةُ بْنُ رَبِيعَةَ لَمْ

---

[١] يُنْظَر: «الاستيعاب»: (٣/٩٥٠/١٦١٢)، «سير أعلام النبلاء»: (٣/٢٣٨)، «الإصابة»: (٤/١٥٥/٤٨٥٢).

[٢] يُنْظَر: «سنن الترمذي»: (٣/٦٣٩).

[٣] يُنْظَر: «تاريخ أبي زرعة الدمشقي»: (صـ: ٧١٨).

[٤] يُنْظَر: «السنن الكبرى»: (١٠/٤٨٩/٢١٤١٩).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

يَحْتَجَّ بِهِ صَاحِبَا الصَّحِيحِ»[١].

وقد أَعَلَّ هذا الحديث كبار الحفَّاظ، فقال الإمام أحمد: ضَمرة ثقة، إلا أنه روى حديثين ليس لهما أصل، أحدهما هذا الحديث. وقال أحمد أيضًا: ليس من ذا شيء، وَهِمَ ضَمرة[٢].

وقال أحمد في موضع آخر: ليس له أصل[٣].

وقال الذهبي: تفرد ضمرة عن الثوري، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله ابن عمر – مرفوعاً: من ملك ذا رحم محرم عتق[٤].

فالنكارة في هذا الحديث سببها الخطأ الذي وقع فيه ضمرة بن ربيعة، وتفرد برواية الحديث عن سفيان الثوري، ولا يحتمل حال ضمرة قبول انفراده عن سفيان، فسفيان كوفي، وضمرة فلسطيني، والحديث لا يُعْرَف من حديث سفيان، وكما يقول أئمة النقد: أين تلاميذ سفيان من هذا الحديث؟ وقد أبان البيهقي رحمه الله وجه الخطأ في هذا الحديث؛ ذلك أن ضمرة بن ربيع الفلسطيني انقلب عليه متن الحديث؛ فإن المعروف بهذا الإسناد هو حديث: النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هِبَتِهِ، فتوهم ضمرة أن سفيان حدثه بهذا الإسناد بهذا المتن: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ عَتَقَ»، فرواه هكذا على سبيل الخطأ،

---

[١] يُنْظَر: «معرفة السنن والآثار»: (١٤/٤٠٧).

[٢] يُنْظَر: «مسائل الإمام أحمد»: (صـ: ٤٣٣/ برقم ١٩٩٩ – رواية أبي داود).

[٣] يُنْظَر: «المغني»، لابن قدامة: (١٠/٣١٤).

[٤] يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٢/٣٣٠).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

وقال الساجي: صدوق يهم، عنده مناكير، وقال ابن حجر: صدوق يهم قليلًا، وهذا يدل على وجود المناكير في بعض أحاديثه، وقد استنكر هذا الحديث كُلٌّ من النسائي، والترمذي، وأحمد، والبيهقي كما تقدم، فضَمرة وإن كان ثقة، إلا أنه قد تَفَرَّدَ به عن الثوري، ومثل هذا التفرُّد يُعدُّ مُنْكَرًا.

ومما يبيِّن خطأ ضَمرة في هذا الحديث: أنه قد خولف في متنه؛ خالَفَه أبو نعيم الفضل بن دُكَين، وابن نُمَير، ووكيع، وابن مهدي، - وهم ثقات أثبات - فرووه عن الثوري، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمرَ -رضي الله عنهما -، بلفظ: نهى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن بيعِ الولاءِ وَهِبتِهِ.

وَقَد صَحَّحَ جماعة من الْمُتَأَخِّرين هذا الحديث، مثل: الطحاوي، وابن التركماني، وعبد الحق الإشبيلي، وابن القطان، وابن حزم، وقالوا: لَيْسَ انْفِرَاد ضَمرَة عِلّة فِيهِ؛ لِأَن ضَمرَة ثِقَة، وقالوا أيضًا: إنَّ الْحَدِيثَ الصَحِيح إِذا أسْندهُ ثِقَة لَا يضرّهُ انْفِرَاده بِهِ، وَلَا إرْسَال من أرْسلهُ، وَلَا تَوْقِيف من وَقفه[1].

ومسلك جماعة المتأخرين في التعليل - غالبًا - خلاف مسلك أئمة النّقد المتقدمين؛ لأنهم يقبلون كلَّ زيادة من الثقة، ولا يرون الإرسال علَّة للموصول، ولا الموقوف علَّة للمرفوع، وأهل الحديث الذين هم المرجع في هذا الفنِّ على خلاف ذلك، وهم أدرى بالروايات والأسانيد.

<u>الحكم على الحديث:</u>

الحديث بهذا الإسناد ضعيف، لتفرد ضمرة بن ربيعة، برواية الحديث عن

---

[1] يُنْظَر: «بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام»: (٤٣٧/٥).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

سفيان الثوري، ولا يحتمل حال ضمرة قبول انفراده، لكونه له أوهام، وعدَّ كثير من النقاد هذا الحديث من أوهامه.

المطلب الثاني

مخالفة الثقة

إذا تأملنا علاقة المخالفة مع التفرد، وأجَلْنَا النظرَ فيها لبعض الوقت ظهر لنا أن المخالفة الحاصلة من الراوي سببها التفرد وناشئة عنه؛ فالمخالف في الرواية يتفرد برواية الوجه الذي خالف فيه مَن هم أوثق منه حفظًا، أو أكثر عددًا، ومن يطلع على كتب العلل، والضعفاء يجد المحدثين كثيرًا ما يُعلُّون الروايات بالتفرد، وقد يُطلقون التفرد على المخالفة، وإن تابعه غيره؛ لضعف تلك المتابعة، وتيقن خطئها، وتحقق وهم راويها، وهي التي يعبرون عنها بقولهم: لا يُفرح بهذه المتابعة، فهي متابعة غير نافعة، أو متابعة غير مفيدة، وغير معتبرة.

ومما ينبغي التنبيه عليه هنا أن المخالفة في سند الحديث قد تكون بمخالفة غيره له بوصل الحديث مع إرساله له، أو مخالفته برفع الحديث مع وقف بقية الرواة له، أو يروي المتن المعروف من طريق غير الطريق المشهورة التي رواها باقي الرواة، أو يروي عن شيخ غير الشيخ المشهور المعروف برواية هذا الحديث، أو غير ذلك من المخالفة في السند، وأما المخالفة في المتن فتكون بمخالفته للغير في لفظة من المتن، أو عبارة منه بنقص أو زيادة.

وأود أن أؤكد على أن التفرد الذي يقع من الراوي؛ إما أن يكون مخالفًا لغيره

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

من الرواة، أو موافقًا لهم من حيث أصل الرواية؛ فإن وافق الثقات المتقنين في روايتهم للحديث لكنه تفرد بطريق، أو تفرد عن أهل بلد معين فهو صحيح مقبول، ويدخل فيه الفرد النسبي.

وإن خالف غيره من الحفاظ الثقات فإن التفرد عندئذٍ يدخل تحت أنواع المخالفة المقارنة للتفرد، مثل الشذوذ، والنكارة، والعلة، والإدراج، والقلب، والتصحيف، وغير ذلك.

ومخالفة الراوي لغيره من الثقات الحفاظ من أقوى القرائن على معرفة وهم الراوي، وعدم ضبطه للحديث، وأن الصواب رواية الأحفظ، أو الأعلم، أو الأثبت، أو الأكثر عددًا، أو غير ذلك.

ومن خلال استقرائي للنماذج التطبيقية في «السنن الكبرى» للنسائي، وتخريج الروايات وجدت الإمام النسائي قد استعمل كلمة «المنكر» في الكتاب، وعَنَى به أفراد الثقات، مع مخالفة الثقة لغيره من الثقات، فهي تفرد الثقة مع المخالفة، وذلك في اثني عشر حديثًا اخترت منها ما يلي:

المثال الرابع:

أخرج الإمام النسائي في «السنن الكبرى»، كتاب: عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، باب: مَا يَقُولُ الْعَاطِسُ إِذَا شُمِّتَ (٩/٩٤)، برقم:(٩٩٨١): أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ الْأَعْرَجُ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الرَّقَاشِيُّ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَيُقَالُ لَهُ: يَرْحَمُكُمُ اللهُ، وَإِذَا قِيلَ لَهُ يَرْحَمُكُمُ اللهُ فَلْيَقُلْ: يَغْفِرُ اللهُ

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

لَكُمْ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «وَهَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَلَا أَرَى جَعْفَرَ بْنَ سُلَيْمَانَ إِلَّا سَمِعَهُ مِنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ بَعْدَ الِاخْتِلَاطِ، وَدَخَلَ عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ الْبَصْرَةَ مَرَّتَيْنِ، فَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَحَدِيثُهُ صَحِيحٌ، وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ آخِرَ مَرَّةٍ فَفِي حَدِيثِهِ شَيْءٌ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ حَدِيثُهُ عَنْهُ صَحِيحٌ»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: عنه، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، مرفوعًا.

الوجه الثاني: عنه، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، موقوفًا.

تخريج الوجه الأول (المرفوع):

وعن النسائي أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار»، باب: بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِمَّا أَمَرَ بِهِ الْمُشَمَّتَ عِنْدَ الْعُطَاسِ أَنْ يَقُولَهُ (١٠/١٧٥/٤٠٠٩).

وأخرجه الحاكم في «المستدرك»، كِتَاب: الأدب (٤/٢٩٦/٧٦٩٤)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ كَامِلِ ابْنِ خَلَفٍ الْقَاضِي، ثَنَا أَبُو قِلَابَةَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، ثَنَا عَطَاءُ ابْنُ السَّائِبِ، به بمثله.

وقال الحاكم: «هَذَا حَدِيثٌ لَمْ يَرْفَعْهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

---

[1] يُنْظَر: «السنن الكبرى»، للنسائي: (٩/٩٤)، برقم:(٩٩٨١).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

مَسْعُودٍ غَيْرُ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ تَفَرَّدَ بِرِوَايَتِهِ عَنْهُ جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضُّبَعِيُّ وَأَبْيَضُ بْنُ أَبَانَ الْقُرَشِيُّ، وَالصَّحِيحُ فِيهِ رِوَايَةُ الْإِمَامِ الْحَافِظِ الْمُتْقِنِ سُفْيَانَ ابْنِ سَعِيدٍ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ».

وأخرجه الطبراني في «الكبير»: (١٠/١٦٢/١٠٣٢٦)، وفي «الأوسط»: (٦/٢٥/٥٦٨٥)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَضْرَمِيُّ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، ثنا أَبْيَضُ بْنُ أَبَانَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، به بمثله.

وأخرجه الطبراني في «الدعاء»: (صـ: ٥٥٢/برقم: ١٩٨٣) قال: حَدَّثَنَا الْحَضْرَمِيُّ، وَالْعَبَّاسُ بْنُ الْفَضْلِ، قَالَا: ثنا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، ثنا أَبْيَضُ بْنُ أَبَانَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، به بمثله. وقَالَ الطَّبَرَانِيُّ: «هَكَذَا رَوَاهُ أَبْيَضُ ابْنُ أَبَانَ وَالْمُغِيرَةُ السَّرَّاجُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ مُتَّصِلًا وَرَوَاهُ النَّاسُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ مَوْقُوفًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ».

وأخرجه الحاكم في «المستدرك»، كِتَاب: الأدب (٤/٢٩٦/٧٦٩٤)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ هَارُونَ الْفَقِيهُ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَكِّيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ الرَّازِيُّ، قَالَا: ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ، ثَنَا أَبْيَضُ ابْنُ أَبَانَ الْقُرَشِيُّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، به بمثله.

وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان»: فصل: فيما يقول العاطس في جواب التشميت (١١/٥٠٠/٨٩٠٤)، قال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، أَخْبَرَنِي أَبُو عُبَيْدَةَ دَارِمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ السَّرِيِّ التَّمِيمِيُّ، بِالْكُوفَةِ، نا أَبُو حَصِينٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ حَبِيبٍ، قَالَ: نا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ يُونُسَ، نا أَبْيَضُ بْنُ أَبَانَ،

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

عَنْ عَطَاءٍ يَعْنِي ابْنَ السَّائِبِ، به بمثله.

تخريج الوجه الثاني:

أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار»، باب: بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِمَّا أَمَرَ بِهِ الْمُشَمَّتَ عِنْدَ الْعُطَاسِ أَنْ يَقُولَهُ (١٠/١٧٥/٤٠١٠)، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ بَكَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يُعَلِّمُنَا يَقُولُ: إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ ... فذكره بمثله.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك»، كِتَاب: الأدب (٤/٢٩٦/٧٦٩٥)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثَنَا حُمَيْدُ بْنُ عَبَّاسٍ الرَّمْلِيُّ، ثَنَا مُؤَمَّلُ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثَنَا سُفْيَانُ، وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الصَّفَّارُ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى الْقَاضِي، ثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، ثَنَا سُفْيَانُ، وَأَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَحْبُوبِيُّ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَيَارٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، ثَنَا سُفْيَانُ، وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، أَنْبَأَ مُحَمَّدُ بْنُ غَالِبٍ، ثَنَا أَبُو حُذَيْفَةَ، ثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ السَّائِبِ، به بمثله.

وقال الحاكم: «هَذَا الْمَحْفُوظُ مِنْ كَلَامِ عَبْدِ اللَّهِ إِذَا لَمْ يُسْنِدْهُ مَنْ يَعْتَمِدُ رِوَايَتَهُ».

وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان»: فصل: فيما يقول العاطس في جواب التشميت (١١/٥٠٠/٨٩٠٣)، قال: أَخْبَرَنَا أَبُو طَاهِرٍ الْفَقِيهُ، أنا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْقَطَّانُ، نا أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ السَّلَمِيُّ، نا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أنا سُفْيَانُ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، وقال البيهقي: «هَذَا مَوْقُوفٌ، وَهُوَ

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

الصَّحِيحُ».

دراسة إسناد الوجه الأول:

دراسة إسناد النسائي في «السنن الكبرى»:

١ـ الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ الْأَعْرَجُ: هو الفضل بن سهل بن إبراهيم الأعرج، أبو العباس البغدادي. روى عن أحمد، ويزيد بن هارون، ومُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الرَّقَاشِيِّ، وجماعة. وروى عنه الجماعة سوى ابن ماجه، وروى عنه أبو حاتم، وغيرهم. قال أبو حاتم: صدوق. وقال النسائي: ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الذهبي: ثقة. وقال ابن حجر: صدوق. توفي في صفر سنة ٢٥٥هـ، وله نَيِّف وسبعون سنة[1]. وخلاصة حاله أنه ثقة روى عنه جماعة من الثقات، احتج به الشيخان.

٢. مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الرَّقَاشِيُّ: هو مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بن محمد بن عبدالملك بن مسلم الرَّقَّاشيُّ، أبو عبد الله البصري. روى عن مالك، وجَعْفَرَ بْنِ سُلَيْمَانَ، وجماعة. وروى عنه البخاري، والْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ الْأَعْرَجُ، وغيرهما. قال الذهلي: كان متقنًا. وقال أبو حاتم، ويعقوب بن شيبة، والعجلي: ثقة ثبت. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال ابن حجر: ثقة، توفي

---

[1] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٣٥٩/٦٣/٧)، «الثقات»: (١٤٨٨١/٧/٩)، «تاريخ بغداد»: (٦٨٠٠/٣٦٤/١٢)، «سير أعلام النبلاء»: (٧٢/٢٠٩/١٢)، «الكاشف»: (٤٤٦٥/١٢٢/٢)، «تهذيب التهذيب»: (٥٠٨/٢٤٩/٨)، «التقريب»: (صـ: ٤٤٦/برقم: ٥٤٠٣).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

سنة ٢١٩ هـ[١]. وخلاصة حاله أنه ثقة ثبت.

٣. جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ: هو جعفر بن سليمان الضُّبَعِي، أبو سليمان البصري. روى عن ثابت البناني، وابن جريج، وعَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، وجماعة. وروى عنه الثوري، وابن المبارك، ومُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الرَّقَاشِيُّ، وجماعة. قال أحمد: لا بأس به. وقال ابن معين: ثقة. وقال أيضًا: ثقة كان يحيى بن سعيد لا يكتب حديثه، وكان يستضعفه. وقال ابن سعد: كان ثقة، وبه ضعف، وكان يتشيع. وقال ابن عدي: ولجعفر حديث صالح، وروايات كثيرة، وهو حسن الحديث معروف بالتشيع، وجمع الرقاق، وأرجو أنه لا بأس به، وقد روى أيضًا في فضل الشيخين، وأحاديثه ليست بالمنكرة، وما كان فيه منكر، فلعل البلاء فيه من الراوي عنه، وهو عندي ممن يجب أن يقبل حديثه. وقال البخاري في «الضعفاء»: يخالف في بعض حديثه. وقال العجلي: ثقة، وكان يتشيع. وقال ابن حبان في كتاب «الثقات»: كان جعفر من الثقات في الروايات غير أنه ينتحل الميل إلى أهل البيت، ولم يكن بداعية إلى مذهبه، وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كانت فيه بدعة، ولم يكن يدعو إليها الاحتجاج بخبره جائز. وقال ابن المديني: هو ثقة عندنا. وقال أيضًا: أكثر عن ثابت، وبقية أحاديثه مناكير. وقال ابن شاهين:

---

[١] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٧/٣٠٥/١٦٥٧)، «الثقات»: (٩/٧٣/١٥٢٥٢)، «الإرشاد»: (١/٢٤٩)، «تهذيب التهذيب»: (٩/٢٧٧/٤٥٨)، «التقريب»: (صـ: ٤٩٠/برقم: ٦٠٤٨).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

إنما تُكُلِّمَ فيه لعلة المذهب، وما رأيت من طعن في حديثه إلا ابن عمار بقوله جعفر بن سليمان ضعيف. وقال البزار: لم نسمع أحدًا يطعن عليه في الحديث، ولا في خطأ فيه إنما ذكرت عنه شيعيته، وأما حديثه فمستقيم. وقال الجوزجاني: روى أحاديث منكرة، وهو ثقة متماسك. وقال الذهبي: من ثقات الشيعة، وزهادهم. وقال أيضًا: صدوق صالح ثقة مشهور. وقال أيضًا: ثقة فيه شيء مع كثرة علومه، وهو من زهاد الشيعة. وقال ابن حجر: صدوق زاهد لكنه كان يتشيع، تُوفِيَ في رجب سنة ١٧٨هـ[١].

وخلاصة حاله أنه ثقة زاهد، لكنه كان يتشيع، احتج به مسلم في «صحيحه»، تُكُلِّمَ فيه لأجل التشيع، والحديث ليس في فضائل آل البيت، ولكن قال النسائي عن هذا الحديث: «وَلَا أَرَى جَعْفَرَ بْنَ سُلَيْمَانَ إِلَّا سَمِعَهُ مِنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ بَعْدَ الِاخْتِلَاطِ».

٤. عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ: هو عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ بن مالك. ويقال: زيد. ويقال: يزيد الثقفي، أبو السائب. ويقال: أبو زيد. ويقال: أبو يزيد. ويقال: أبو محمد الكوفي. روى عن سعيد بن جبير، ومجاهد، وأبي وعبد الرحمن السلمي، وغيرهم. وروى عنه الأعمش، والحمادان، والسفيانان، وشعبة، وجَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وآخرون. والراجح من حاله أنه ثقة ساء حفظه بآخره. توفي سنة

---

[١] يُنْظَر: «معرفة الثقات»: (١/٢٦٨/٢٢١)، «الجرح والتعديل»: (٢/٤٨١/١٩٥٧)، «الثقات»: (٦/١٤٠/٧٠٧٤)، «الكامل»: (٢/١٤٤/٣٤٣)، «ذكر من تكلم فيه وهو موثق»: (صـ:٦٠/برقم:٦٨)، «تهذيب التهذيب»: (٢/٨١/١٤٥).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

١٣٦هـ. وقيل: بعدها. وما قيل في اختلاطه ففيه تفصيل؛ فمن سمع منه قديمًا فسماعه صحيح، قال يحيي بن سعيد: ما سمعت أحدًا من الناس يقول في حديثه القديم شيئًا، وما حدث سفيان، وشعبة عنه صحيح. وقال أحمد: من سمع منه قديمًا فسماعه صحيح، ومن سمع منه حديثًا لم يكن بشيء سمع منه قديمًا سفيان، وشعبة. ولقول ابن معين: وجميع من سمع منه في الاختلاط إلا شعبة والثوري. وقال العجلي: من سمع منه قديمًا فهو صحيح الحديث منهم الثوري. وقال النسائي : ثقة في حديثه القديم إلا أنه تغير، ورواية حماد بن زيد، وشعبة، وسفيان عنه جيدة، وقال ابن عيينة: كنت سمعت من عطاء بن السائب قديمًا ثم قدم علينا قدمةً فسمعت يحدث ببعض ما كنت سمعت فخلط فيه فاتقيته واعتزلته[1].

٥ـ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: هو عبد الله بن حبيب بن رُبَيِّعَة السلمي، أبو عبد الرحمن السلمي الكوفي القارئ، ولأبيه صحبة. روى عن عمر، وعثمان، وعلي، وابن مسعود، وغيرهم رضى الله عنهم. وروى عنه إبراهيم النخعي، وعطاء بن السائب، وغيرهم. قال العجلي: كوفي تابعي ثقة. وقال النسائي: ثقة. وقال شعبة: لم يسمع من ابن مسعود، ولا من عثمان، ولكن سمع من علي. وقال ابن معين: لم يسمع من عمر. وقال البخاري في «تاريخه الكبير»

---

[1] يُنْظَر: «الثقات»: (٩٩٢٨/٢٥١/٧)، «الكاشف»: (٣٧٩٨/٢٢/٢)، «تاريخ الإسلام»: (١٨٩/٦٩٨/٣)، «تهذيب التهذيب»: (٣٨٦/٢٠٣/٧)، «التقريب»: (صـ: ٣٩١/برقم: ٤٥٩٢).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

سمع عليًّا، وعثمان، وابن مسعود. وقال الواقدي: كان ثقة كثير الحديث، وكان من أصحاب بن مسعود. وقال ابن عبد البر: هو عند جميعهم ثقة. وقال ابن حجر: ثقة ثبت. توفي سنة ٧٠هـ. وقيل: بعدها[١].

وخلاصة حاله أنه ثقة ثبت لم يسمع من ابن مسعود، وروايته هنا عنه.

٦. ابْنُ مَسْعُودٍ: هو عبد الله بن مَسْعُود بن غافل بْن حبيب الْهُذَلِيّ، أَبُو عبد الرَّحْمَن الْكُوفِي، أحد السَّابِقين الْأَوَّلين، شهد بَدْرًا، والمشاهد كلها، وروى ٨٤٨ حَدِيثا، اتفقَا على ٦٤ حديثًا، وَانْفَرَدَ البخاري بـ ٢١ حديثًا، ومسلم بـ ٣٥ حديثًا. قَالَ أَبُو نعيم: مَاتَ بِالْمَدِينَةِ سنة ٣٢هـ، عَن بضع وَسِتِّينَ سنة[٢].

دراسة متابعة الطبراني في «الكبير» للوجه الأول:

١ـ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَضْرَمِيُّ: هو محمد بن عبد الله بن سليمان، أبو جعفر الحضرمي الكوفي ولقبه مُطَيَّن. ثقة حافظ، كان من أوعية العلم، توفي في شهر ربيع الآخر سنة ٢٩٧هـ، وعاش ٩٥ سنة[٣].

---

[١] يُنْظَر: «التاريخ الكبير»: (١٨٨/٧٢/٥)، «معرفة الثقات»: (٨٧١/٢٦/٢)، «الجرح والتعديل»: (١٦٤/٣٧/٥)، «الكاشف»: (٢٦٨١/٥٤٤/١)، «تهذيب التهذيب»: (٣١٧/١٨٣/٥)، «التقريب»: (صـ: ٢٩٩/برقم: ٣٢٧١).

[٢] يُنْظَر: «الإصابة»: (٤٩٧٠/١٩٨/٤)، «الخلاصة»: (صـ: ٢١٤).

[٣] يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٧٨٠١/٦٠٧/٣)، «سير أعلام النبلاء»: (١٥/٤١/١٤)، «تاريخ الإسلام»: (٢٧٤/٢٢)، «لسان الميزان»: (٨١٥/٢٣٣/٥)، «شذرات الذهب»: (٢/ ٢٢٦).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

٢. أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: هو أحمد بن عبد الله بن يونس بن عبد الله بن قيس التيمي اليربوعي الكوفي، وقد ينسب إلى جده. قال أبو حاتم، والنسائي، والعجلي، وابن سعد، وعثمان بن أبي شيبة، وابن قانع: ثقة. وقال ابن حجر: ثقة حافظ. تُوفِيَ بالكوفة في ربيع الآخر سنة ٢٢٧هـ. وهو ابن ٩٤ سنة[١].

٣. أَبْيَضُ بْنُ أَبَانَ: روى عن عطاء بن السائب. وروى عنه أحمد بن يونس. قال أبو حاتم: ليس بقوي، يُكْتَبُ حديثه، وهو شيخ. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الأزدي: يتكلمون فيه[٢].

٤ـ عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ: هو عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ بن مالك الكوفي. ثقة ساء حفظه بآخره. تقدم في السند السابق.

٥ـ أبو عبد الرحمن: هو عبد الله بن حبيب بن رُبَيِّعَة، أبو عبد الرحمن السلمي الكوفي. ثقة ثبت. تقدم في الإسناد السابق.

٦. ابنُ مسعود: هو عبد الله بن مَسْعُود بن غافل الْهُذلِيّ، أَبُو عبد الرَّحْمَن الْكُوفِي، صحابي جليل. تقدم في الإسناد الأول.

---

[١] يُنْظَر: «معرفة الثقات»: (١/١٩٣/٧)، «الجرح والتعديل»: (٢/٥٧/٧٩)، الثقات: (٨/٩/١٢٠٤٢)، «الكاشف»: (١/١٩٨/٥٣)، «تهذيب التهذيب»: (١/٤٤/٨٧)، «التقريب»: (صـ: ٨١/برقم: ٦٣).

[٢] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٢/٣١٢/١١٦٩)، «الثقات»: (٦/٨٥/٦٨٣٧)، «الضعفاء والمتروكون»، للدارقطني: (١/ ٢٥٩/١١٨)، «ميزان الاعتدال»: (١/٧٨/٢٧٠)، «لسان الميزان»: (١/١٢٩/٣٩٦).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

دراسة إسناد الوجه الثاني:

دراسة إسناد الحاكم في «المستدرك»:

١. أَبُو عَبْدِ اللَّـهِ الصَّفَّارُ: محمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، أبو عبد الله الصّفَّارُ الزاهد. روى عن أبي بكر بن أبي الدنيا، وأحمد بن محمد بن عيسى، وغيرهما. وروى عنه أبو عبد الله الحاكم، وابن منده، وغيرهما. قال الحاكم: هو محدث عصره، كان مجاب الدعوة. وقال الذهبي: كان من أكثر الحفاظ حديثًا. وقال أيضًا: الإمام المحدث القدوة. تُوفِيَ في ذي القعدة سنة ٣٣٩هـ. وله ٩٨ سنة[١].

٢. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى الْقَاضِي: أحمد بن محمد بن عيسى بن الأزهر البرتي، أبو العباس البغدادي، الحنفي القاضي. ولد: سنة نيف وتسعين ومئة. روى عن أبي نعيم، وعفان، وغيرهما، وروى عنه أبو محمد بن صاعد، وأبو عبد الله الصفار، وغيرهما. قال طلحة بن محمد بن جعفر: كان البرتي من خيار المسلمين، ديِّنًا عفيفًا. وقال الخطيب: كان ثقة ثبتًا حجة، يُذْكَر بالصلاح والعبادة. وقال الدارقطني: ثقة. وقال الذهبي: العلامة، الفقيه، الحافظ، الثقة، الحجة. تُوفِيَ في ذي الحجة سنة ثمانين ومئتين[٢].

---

[١] يُنْظَر: «تاريخ أصبهان»: (٢٤١/٢)، «الوافي بالوفيات»: (٢٧٧/٣)، «تاريخ الإسلام»: (١٧٩/٢٥)، «سير أعلام النبلاء»: (٢٤٨/٤٣٧/١٥)، «العبر»: (٥٧/٢).

[٢] يُنْظَر: «تاريخ بغداد»: (٢٧٠١/٢١٩/٦)، «تذكرة الحفاظ»: (٦٢٠/١٣٠/٢)، «سير أعلام النبلاء»: (١٩٧/٤٠٧/١٣)، «تاريخ الإسلام»: (٦٢/٤٩٨/٦).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

٣. أَبُو نُعَيْمٍ: الفضل بن دُكَيْنٍ وهو لقب واسمه عمرو بن حماد بن زهير ابن درهم التيمي، مولى آل طلحة، أبو نعيم المُلائي الكوفي الأحول. روى عن الأعمش، والثوري، وغيرهما. وروى عنه البخاري فأكثر، والإمام أحمد، والقاضي البرتي، وغيرهم. قال أحمد: ثبت. وقال يعقوب بن شيبة: ثقة ثبت صدوق. وقال أحمد: صدوق ثقة موضع للحجة في الحديث. وقال أيضًا: ثقة، كان يقظان في الحديث عارفًا به. وقال العجلي: ثقة ثبت في الحديث. وقال ابن سعد كان ثقة مأمونًا كثير الحديث حجة. وقال أبو حاتم: ثقة كان يحفظ حديث الثوري، ومسعر حفظًا، وكان حافظًا متقنًا. وقال الذهبي: ثقة حجة يتشيع، ولا يغلو. وقال ابن حجر: ثقة ثبت. تُوفِيَ سنة ٢١٨هـ. وقيل: بعدها[١].

٤. سُفْيَانُ: هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوريُّ الكوفي. ثقة حجة، أمير المؤمنين في الحديث، تقدم في المثال الثالث.

٥ـ عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ: هو عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ بن مالك الكوفي. ثقة ساء حفظه بآخره. تقدم في الوجه السابق.

٦ـ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: هو عبد الله بن حبيب بن رُبَيِّعَة السلمي، أبو عبد الرحمن الكوفي. ثقة ثبت. تقدم في الوجه السابق.

---

[١] يُنْظَر: «الطبقات الكبرى»: (٦/٤٠٠)، «معرفة الثقات»: (٢/٢٠٥/١٤٨٠)، «الجرح والتعديل»: (٧/٦١/٣٥٣)، «الثقات»: (٧/٣١٩/١٠٢٦٠)، «تهذيب التهذيب»: (٨/٢٤٣/٥٠٥)، «التقريب»: (صـ: ٤٤٦/برقم: ٥٤٠١).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

دراسة متابعة الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» للوجه الثاني:

١. أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ: أحمد بن داود بن موسى المكي، أبو عبد الله السَّدُوسِيُّ البصريُّ المالكيُّ. قال ابن يونس: ثقة أقام بمصر، وقال الذهبي: كان ثقة، تُوفِيَ بمصر في صفر سنة ٢٨٢هـ[١].

٢ـ سَهْلُ بْنُ بَكَّارٍ: هو سهل بن بكار بن بشر الدارمي، ويُقال: البرجمي، ويُقال: القيسي، أَبُو بشر البَصْرِيّ المكفوف. ثقة حافظ، ربما وهم. توفي ٢٢٧هـ[٢].

٣. أَبُو عَوَانَةَ: هو الوضاح بن عبد الله اليشكري، -مولى يزيد بن عطاء- أبو عَوَانَةَ الواسطي البزاز. روى عن الأعمش، وسِمَاكِ بنِ حَرْبٍ، وغيرهما. وروى عنه شعبة، وعفان، وإِبْرَاهِيمُ بْنُ الحَجَّاجِ الساميُّ، وغيرهم. قال عفان: كان أبو عوانة صحيح الكتاب، كثير العجم والنقط، وكان ثبتًا. وقال أحمد: إذا حدث أبو عوانة من كتابه فهو أثبت، وإذا حدث من غير كتابه ربما وهم. وقال ابن معين: جائز الحديث. وقال أبو زرعة: ثقة إذا حدث من كتابه. وقال أبو حاتم: كتبه صحيحة، وإذا حَدَّثَ من حفظه غلط كثيرًا، وهو صدوق ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقًا. وقال العجلي: ثقة. وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه ثقة ثبت حجة فيما حدث

---

[١] يُنْظَر: «المنتظم»: (٥/١٥١/٢٨٥)، «تاريخ الإسلام»: (٢١/٥٧).

[٢] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٤/١٩٤/٨٣٦)، «الثقات»: (٨/٢٩١/١٣٥٠٨)، «تهذيب التهذيب»: (٤/٢٤٧/٤٣٤)، «التقريب»: (صـ: ٢٥٧/برقم: ٢٦٥١).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

من كتابه، وإذا حدث من حفظه ربما غلط. وقال الذهبي: ثقة متقن لكتابه. وقال أيضًا: ثقة حجة، ولا سيما إذا حدث من كتابه، وقال علي بن المديني: هو في قتادة ضعيف؛ لأنه ذهب كتابه. وقال ابن حجر: ثقة ثبت، تُوفِيَ سنة ١٧٥هـ، وقيل: ١٧٦هـ[١].

٤ـ عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ: هو عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ بن مالك الكوفي. ثقة ساء حفظه بآخره. تقدم في الوجه السابق.

٥ـ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: هو عبد الله بن حبيب بن رُبَيِّعَة السلمي، أبو عبد الرحمن الكوفي. ثقة ثبت. تقدم في الوجه الأول.

النظر والترجيح:

بعد النظر في طرق الحديث، وأحوال الرواة المختلفين على عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ يظهر لي رجحان الوجه الثاني (الموقوف)؛ وذلك لأن راويه عنه سُفْيَانُ الثوريُّ، وسماعه منه قديم، قال يحيي بن سعيد القطان: ما سمعت أحدًا من الناس يقول في حديثه القديم شيئًا، وما حدث سفيان، وشعبة عنه صحيح. وقال أحمد: من سمع منه قديمًا فسماعه صحيح، ومن سمع منه حديثًا لم يكن بشيء، سمع منه قديمًا سفيان، وشعبة. وقال ابن معين: وجميع من سمع منه في الاختلاط إلا شعبة والثوري. وقال العجلي: من سمع منه قديمًا

---

[١] ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (٢١٧/٨)، «الكاشف»: (٦٠٤٩/٣٤٩/٢)، «تاريخ الإسلام»: (٤١٩/١١)، «الوافي بالوفيات»: (٢٦٠/٢٧)، «تهذيب التهذيب»: (٢٠٤/١٠٤/١١)، «التقريب»: (صـ: ٥٨٠/برقم: ٧٤٠٧).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

فهو صحيح الحديث منهم الثوري. وقال النسائي : ثقة في حديثه القديم إلا أنه تغير، ورواية حماد بن زيد، وشعبة، وسفيان عنه جيدة.

وقد رواه عن سفيانَ أبو نُعَيم، قال أبو حاتم: كان يحفظ حديث الثوري.

وقد رجَّح الإمام الحاكم الوجه الموقوف فقال: «هَذَا حَدِيثٌ لَمْ يَرْفَعْهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ غَيْرُ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ تَفَرَّدَ بِرِوَايَتِهِ عَنْهُ جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضُّبَعِيُّ وَأَبْيَضُ بْنُ أَبَانَ الْقُرَشِيُّ، وَالصَّحِيحُ فِيهِ رِوَايَةُ الْإِمَامِ الْحَافِظِ الْمُتْقِنِ سُفْيَانَ بْنِ سَعِيدٍ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ». وقال في موضع آخر: وقال الحاكم: «هَذَا الْمَحْفُوظُ مِنْ كَلَامِ عَبْدِ اللَّهِ إِذَا لَمْ يُسْنِدْهُ مَنْ يعْتَمِدُ رِوَايَتَهُ». وأشار الطبراني إلى رجحان الوجه الموقوف، ورَجَّحَ ذلك بالكثرة، فقال: «وَرَوَاهُ النَّاسُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ مَوْقُوفًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ». وقال البيهقي: «هَذَا مَوْقُوفٌ، وَهُوَ الصَّحِيحُ».

ولم يتفرد سفيان بروايته عن عطاء، وإنما تابعه عليه أبو عوانة اليشكري، كما تقدم في التخريج.

وقد أخرج الحاكم الوجه الموقوف في «مستدركه»، وأعلَّ به الوجه المرفوع.

<u>سبب الحكم على الحديث بالنكارة:</u>

يظهر من تخريج الحديث، ونصوص الأئمة الذين قالوا باختلاط عطاء بن السائب أن عطاء أخطأ في رفع الحديث للنبي صلى الله عليه وسلم، وقد ظهر من دراسة الأسانيد أن الوجه المرفوع مرجوح، وأن الوجه الموقوف هو الراجح، وسبب النكارة هنا هو الاختلاط، وتبين هذا الخطأ بعرض حديث

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

عطاء بعد اختلاطه على حديثه قبل اختلاطه، فالمنكر هو الوجه المرفوع، والمعروف هو الوجه الموقوف.

وأما جعفر بن سليمان فقد قال فيه البخاري في «الضعفاء»: يُخَالِف في بعض حديثه.

وقال الجوزجاني: روى أحاديث منكرة، ولعل هذا من مناكيره، أو سببه اختلاط عطاء، والله أعلم.

وأما سماع الأبيض من عطاء فقد قال عنه الطحاوي: «سَمَاعُ الْأَبْيَضِ مِنْ عَطَاءٍ بِالْكُوفَةِ، وَبِهَا كَانَ اخْتِلَاطُ عَطَاءٍ».

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح صحيح موقوفًا، وله متابعة صحيحة عند الطحاوي سبق دراستها.

المثال الخامس:

أخرج النسائي في «السنن الكبرى»، كِتَاب: الصيام، بَاب: ذِكْرُ اخْتِلَافِ النَّاقِلِينَ لِخَبَرِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ احْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ، (مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) (٣/٣٤٤/٣٢١٨)، قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ الشَّهِيدِ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ صَائِمٌ» قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: هَذَا مُنْكَرٌ، لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنْ حَبِيبٍ غَيْرَ الْأَنْصَارِيِّ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ».

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه حَبِيبُ بْنُ الشَّهِيدِ، واختلف عليه من وجهين:

الوجه الأول: حَبِيبُ بْنُ الشَّهِيدِ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

الوجه الثاني: حَبِيبُ بْنُ الشَّهِيدِ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ مَيْمُونَةَ.

تخريج الوجه الأول (حَبِيبُ بْنُ الشَّهِيدِ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ):

وأخرجه الترمذي في «جامعه»، كتاب: الصوم، بَابُ: مَا جَاءَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ، (٣/١٣٨/٧٧٦)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى به بمثله.

وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ».

وأخرجه الأنصاري في «حديثه»: (صـ: ٧٣/برقم: ٨٨)، قال: حَدَّثَنَا حَبِيبُ ابْنُ الشَّهِيدِ، به بمثله.

وعنه أخرجه أحمد في «مسنده»: (٥/٦٨/٢٨٨٨) بلفظه.

وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار»، كتاب: الصيام، بَابُ: الصَّائِمِ يَحْتَجِمُ (٢/١٠١/٣٤٤١) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خُزَيْمَةَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْأَنْصَارِيُّ به بلفظه.

أخرجه العقيلي في «الضعفاء»: (٤/٩١)، قال:حَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ خُزَيْمَةَ، حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ، به بلفظه. وقال العقيلي: «وَالرِّوَايَةُ فِي هَذَا فِيهَا لِينٌ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ».

وأخرجه الطبراني في «الأوسط»: (٣/٤٨/٢٤٣٤) قال: حَدَّثَنَا أَبُو مُسْلِمٍ، نا

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ به بلفظه. وقال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ حَبِيبٍ إِلَّا الْأَنْصَارِيُّ».

وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «الحلية»: (٤/٩٥)، من طريق مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْأَنْصَارِيِّ، به بلفظه.

وأخرجه البيهقي في «معرفة السنن والآثار»، كِتَابُ: الصِّيَامِ، باب: الحجامة للصائم وَرُوِيَ عَنْ مَيْمُونَ ابْنِ مِهْرَانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (٦٦/٣٢٠/٨٨٦٣)، من طريق مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْأَنْصَارِيِّ، به بلفظه.

وقال البيهقي: «وَرُوَاتُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ، إِلَّا أَنَّ عَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ كَانَ يَزْعُمُ أَنَّهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَذَكَرَهُ أَيْضًا يَحْيَى الْقَطَّانُ».

تخريج الوجه الثاني (حبيب، عن ميمون، عن يزيد بن الأصم):

أخرجه أحمد في «مسنده»: (٤٤/٣٩٧/٢٦٨١٥)، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ حَبِيبٍ يَعْنِي ابْنَ الشَّهِيدِ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، ابْنِ أُخْتِ مَيْمُونَةَ ، عَنْ مَيْمُونَةَ، قَالَتْ: «تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَنَحْنُ حَلَالٌ بَعْدَمَا رَجَعْنَا مِنْ مَكَّةَ».

وأخرجه أحمد في «مسنده»: (٤٤/٤١٩/٢٦٨٤١)، قال: حَدَّثَنَا يُونُسُ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ يَعْنِي ابْنَ سَلَمَةَ، به بنحوه.

وأخرجه الدارمي في «سننه»، كِتَابِ: الْمَنَاسِكِ، بَابٌ فِي تَزْوِيجِ الْمُحْرِمِ، (٢/١١٥١/١٨٦٥)، قال: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، به بنحوه.

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

وأخرجه أبو داود في «سننه»، كِتَابٍ: الْمَنَاسِكِ، بَابٌ: الْمُحْرِمِ يَتَزَوَّجُ (٢/١٦٩/١٨٤٣)، قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، به بنحوه.

وأخرجه ابن الجارود في «المنتقى»، كتاب: المناسك (صـ: ١١٧/برقم: ٤٤٥)، وأخرجه أيضًا في «المنتقى»، كتاب: النكاح (صـ: ١٧٤/برقم: ٦٩٥)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، ثَنَا حَجَّاجٌ، ثَنَا حَمَّادٌ، به بنحوه.

وأخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار»، بَابُ: بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ قَوْلِهِ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يُنْكِحُ، وَلَا يَخْطُبُ»: (١٤/٥١٥/٥٨٠٣، ٥٨٠٤)،

وأخرجه الطحاوي أيضًا في «شرح معاني الآثار»، باب: نكاح المحرم (٢/٢٧٠/٤٢١٦)، قال: حَدَّثَنَا الرَّبِيعَانِ: الرَّبِيعُ الْمُرَادِيُّ، وَالرَّبِيعُ الْأَزْدِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى، ح وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خُزَيْمَةَ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، به بنحوه.

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» ـ كما في «الإحسان» ـ كتاب: النكاح، بَابُ حُرْمَةِ الْمُنَاكَحَةِ، ذِكْرُ الْمَوْضِعِ الَّذِي بَنَى بِهَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيْثُ تَزَوَّجَهَا (٩/٤٣/٤١٣٧)، قال: أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ الْحُبَابِ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْفُرَاتِ، حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ الْمِنْهَالِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، به بنحوه.

وأخرجه أبو يعلى المَوْصِلِيُّ في «مسنده»: (١٣/٢٤/٧١٠٦)، قال: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، به بنحوه.

وعن أبي يعلى أخرجه ابن حبان في «صحيحه» ـ كما في «الإحسان» ـ ـ كتاب: النكاح، بَابُ حُرْمَةِ الْمُنَاكَحَةِ ذِكْرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ تَزَوُّجَ الْمُصْطَفَى صَلَّى اللَّهُ

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَيْمُونَةَ كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ انْصِرَافِهَا مِنْ عُمْرَةِ الْقَضَاءِ (٩/٤٤٤/٤١٣٨).

وأخرجه الطبراني في «الكبير»: (٢٣/٤٣٧/١٠٥٨) قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ثنا حَجَّاجُ بْنُ الْمِنْهَالِ، ثنا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، به بنحوه.

وأخرجه الطبراني في «الكبير»: (٢٤/٢٠/٤٤) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، ثنا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ النَّرْسِيُّ، ثنا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، به بنحوه.

وأخرجه الطبراني في «الأوسط»: (٨/٣٧٢/٨٩٠٧) قال: حَدَّثَنَا مِقْدَامٌ، ثَنَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى، ثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، به بنحوه. وقال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ مُجَوَّدًا عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ إِلَّا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ فِي مَتْنِ هَذَا الْحَدِيثِ: بَعْدَ مَا رَجَعَ مِنْ مَكَّةَ، إِلَّا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ».

وأخرجه الدارقطني في «سننه»، كتاب: النكاح، بَابُ الْمَهْرِ (٤/٣٨٩/٣٦٥٦)، قال: نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، نا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ النَّرْسِيُّ، نا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ به بنحوه.

وأخرجه الدارقطني في «سننه»، كتاب: النكاح، بَابُ الْمَهْرِ (٤/٣٩٠/٣٦٥٧)، قال: نا أَبُو بَكْرٍ النَّيْسَابُورِيُّ، نا يَزِيدُ بْنُ سِنَانٍ، نا حَبَّانُ ابْنُ هِلَالٍ، نا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ به بنحوه.

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى»، كتاب: النكاح، بَابُ نِكَاحِ الْمُحْرِمِ (٧/٣٤٤/١٤٢٠٤)، وأخرجه أيضًا في «السنن الصغرى»، كتاب: المناسك، بَابُ: الْمُحْرِمُ لَا يَنْكِحُ وَلَا يُنْكَحُ (٢/١٦١/١٥٦٩)، قال: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدَانَ، أنبأ أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدٍ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي، ثنا الْحَجَّاجُ

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

بْنُ مِنْهَالٍ، ثنا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، به بنحوه.

وقال البيهقي: «فَهَذَا قَوْلُ صَاحِبَةِ الْأَمْرِ فَهُوَ أَوْلَى مِنْ قَوْلِ غَيْرِهَا، وَمَنْ قَالَ بِالْمَدِينَةِ فَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ إِرْسَالَهُ فِي خِطْبَتِهَا بِالْمَدِينَةِ، ثُمَّ النِّكَاحُ كَانَ بَعْدَ مَا أَحَلَّ كَمَا قَالَتْ مَيْمُونَةُ، وَاللهُ أَعْلَمُ».

وتابع سُفْيَانُ بْنُ حَبِيبٍ حمَّادَ بنَ سلمةَ، في روايته عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ:

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى»، كِتَاب: الصيام، بَاب: ذِكْرُ اخْتِلَافِ النَّاقِلِينَ لِخَبَرِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ احْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ، مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، (٣/٣٤٤/٣٢١٩)، قال: أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ، به بمعناه.

دراسة الوجه الأول:

دراسة إسناد النسائي في «السنن الكبرى»:

١ـ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: هو مُحَمَّدُ بنُ المُثَنَّى بن عبيد بن قيس بن دينار العَنَزِي، أبو موسي البصري المعروف بالزَّمِن. روي عن سفيان بن عيينة، ومحمد ابن أَبي عدي، وغيرهما. وروى عنه الجماعة، والبزار، وغيرهم. قال ابن معين، وأبو حفص الفلاس، والدارقطني، ومسلمة: ثقة. وقال الذهلي: حجة. وقال صالح بن محمد: صدوق اللهجة، وكان في عقله شيء. وقال أبو حاتم: صالح الحديث صدوق. وقال النسائي: لا بأس به، كان يُغَيِّرُ في كتابه. وقال ابن خراش: كان من الأثبات. وقال ابن حبان في «الثقات»: كان صاحب كتاب لا يقرأ إلا من كتبه. وقال الخطيب: كان ثقة ثبتًا، احتج سائر الأئمة بحديثه، ولد سنة ١٦٧هـ. وقال ابن حجر: ثقة ثبت. تُوفِيَ في ذي

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

القعدة سنة ٢٥١ هـ. وقيل: بعدها[١].

وخلاصة حاله أنه ثقة ثبت، وأما مَن قال فيه صدوق فالأكثرون على خلافه، ورواية الجماعة عنه دليل على ثقته عندهم.

٢. مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: هو محمد بن عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري، أبو عبدالله البصري القاضي. روى عن أبيه، وسليمان التيمي، وغيرهما. وروى عنه البخاري، وأحمد، ومحمد بن المثنى، وغيرهم. قال ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال أبو داود: تغير تغيرًا شديدًا. وقال النسائي: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال زكرياء الساجي: رجل جليل عالم لم يكن عندهم من فرسان الحديث مثل يحيى القطان، ونظرائه، غلب عليه الرأي. وقال ابن سعد: وكان صدوقًا. وقَالَ أَبُو خَيْثَمَةَ: أَنْكَرَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ القطانُ، وَمُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ عليه حَدِيثَ حَبِيبٍ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ احْتَجَمَ، قَالَ: أَنْكَرَاهُ عَلَى الْأَنْصَارِيِّ، وقال علي ابن المديني: حديث الأنصاري عن حبيب بن الشهيد، عن ميمون بن مهران، عن بن عباسٍ «أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم» ليس منه شيء. وقال أحمد: ذهبت

---

[١] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٨/٩٥/٤٠٩)، «الثقات»: (٩/١١١/١٥٤٧١)، «رجال مسلم»: (٢/٢٠٩/١٥١٤)، «تاريخ بغداد»: (٣/٢٨٣/١٣٧١)، «سير أعلام النبلاء»: (١٢/١٢٣/٤٢)، «تهذيب التهذيب»: (٩/٣٧٧/٦٩٨)، «التقريب»: (صـ: ٥٠٥/برقم: ٦٢٦٤).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

له كتبٌ فكان يُحَدِّثُ من كتاب غلامه يعني فكأنه دخل عليه حديث في حديث. وَقَالَ أحمد: كَانَتْ كُتُبُ الْأَنْصَارِيِّ ذَهَبَتْ فِي فِتْنَةٍ، فَكَانَ بَعْدُ يُحَدِّثُ مِنْ كُتُبِ غُلَامِهِ أَبِي حَكِيمٍ، فَكَانَ هَذَا مِنْ ذَاكَ – أي حصل له الوهم بسبب ذلك. وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. توفي سنة ٢١٤ هـ. وقيل: بعدها[١].

٣. حَبِيبُ بْنُ الشَّهِيدِ: هو حَبِيبُ بْنُ الشَّهِيدِ الأزدي أَبُو مُحَمَّد، ويُقال: أَبُو شهيد، البَصْرِيّ. روى عنالحسن، وعمرو بن دينار، وغيرهما. وروى عنه شعبة والثوري وحماد بن سلمة، وغيرهما. قال أحمد: كان ثبتا ثقة، وكان قليل الحديث. وقال ابن سعد، وابن معين، وابن المديني، وأبو حاتم، والنسائي، والعجلي والدارقطني: ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الذهبي: ثبت. وقال ابن حجر: ثقة ثبت. مات سنة ١٤٥هـ، وهو ابن ٦٦ سنة. وخلاصة حاله أنه ثقة ثبت مُقِلٌّ[٢].

٤. مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ: هو مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ الجزري، أبو أيوب الرَّقِّيُّ الفقيه،

---

[١] يُنْظَر: «الطبقات الكبرى»: (٢٩٤/٧)، «الضعفاء الكبير»: (١٦٤٤/٩٠/٤)، «الجرح والتعديل»:(١٦٥٥/٣٠٥/٧)، «الاغتباط»: (صـ: ٣٢٦/برقم: ٩٩)، «الكاشف»: (٤٩٧٣/١٨٩/٢)، «الكواكب النيرات»: (صـ: ٣٩٨)، «تهذيب التهذيب»: (٤٥٥/٢٤٤/٩)، «التقريب»: (صـ: ٤٩٠/برقم: ٦٠٤٦)، «هدي الساري»، لابن حجر: (صـ:٤٤٠).

[٢] يُنْظَر: «معرفة الثقات»: (٢٦٠/٢٨٢/١)، «الجرح والتعديل»: (٤٧٨/١٠٢/٣)، «الثقات»: (٧٢٦٧/١٨٢/٦)، «الكاشف»: (٩١٠/٣٠٨/١)، «تهذيب التهذيب»: (٣٣٨/١٨٥/٢)، «التقريب»: (صـ: ١٥١/برقم: ١٠٩٧).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

نشأ بالكوفة، ثم نزل الرقة. روى عن ابن عباس، وابن عمر، وغيرهما. وروى عنه ابنه عمرو، وحميد الطويل، وحبيب بن الشهيد، وغيرهم. قال أحمد، وأبو زرعة، والنسائي: ثقة، وذكره أحمد بخير. وقال العجلي: جزري تابعي ثقة. وقال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث. وقال ابن خراش: جليل. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الذهبي: ثقة عابد كبير القدر. وقال ابن حجر: ثقة فقيه، وكان يُرْسِلُ. تُوفِيَ بالجزيرة سنة ١١٦هـ. وقيل: سنة ١١٧ هـ[١].

٥. ابْنُ عَبَّاسٍ: هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم. ولد قبل الهجرة بثلاث سنين ودعا له الرسول صلى الله عليه وسلم بالفهم في القرآن، فكان يسمى البحر والحبر؛ لسعة علمه، وهو أحد المكثرين من الصحابة، روى ١٦٦٠ حديثًا، وهو أحد العبادلة من فقهاء الصحابة. تُوفِيَ سنة ٦٨هـ بالطائف[٢].

دراسة الوجه الثاني:

دراسة إسناد أحمد في «مسنده»:

١. يُونُسُ: يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ: هو يونس بن محمد بن مسلم البغدادي، أبو

---

[١] يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٧٠٣/٣٤٩/١٠)، «التقريب»: (صـ: ٥٥٦ /برقم: ٧٠٤٩)، «الجرح والتعديل»: (١٠٥٣/٢٣٣/٨)، «معرفة الثقات»: (٣٠٧/٢ /١٨٢٨)، «الثقات»: (٥٤٨٦/٤١٧/٥)، «تاريخ دمشق»: (٧٨٠٦/٣٣٦/٦١)، «الكاشف»: (٥٧٦٤/٣١٢/٢).

[٢] يُنْظَر: «الإصابة»: (٤٧٨٤/١٤١/٤)، و«الخلاصة»: (٢٠٣).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

محمد الحافظ المؤدب. روى عن حماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وغيرهما. وروى عنه أحمد بن حنبل، وعبد بن حميد، وغيرهما. قال ابن معين: ثقة. وقال يعقوب بن شيبة: ثقة ثقة. وقال أبو حاتم: صدوق. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الخليلي: ثقة حافظ. وقال ابن حجر: ثقة ثبت. وخلاصة حاله أنه ثقة ثبت. توفي في صفر سنة ٢٠٧هـ. وقيل: بعدها[١].

٢. حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: هو حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ بن دينار، أبو سلمة البصري. روى عن قتادة، وأبي الزبير المكي، وغيرهما. وروى عنه الثوري، وشعبة، وغيرهما. قال أحمد، وابن معين، والنسائي: ثقة. وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وربما حَدَّثَ بالحديث المنكر. وقال العجلي: ثقة رجل صالح حسن الحديث. وقال البيهقي: هو أحد أئمة المسلمين إلا إنه لما كبر ساء حفظه؛ فلذا تركه البخاري، وأما مسلم فاجتهد وأخرج من حديثه عن ثابت ما سمع منه قبل تغيره، وما سوى حديثه عن ثابت لا يبلغ اثني عشر حديثًا أخرجها في الشواهد، وذكر أحمد بن حنبل، وابن معين، وابن المديني أنه أثبت أصحاب ثابت. وقال ابن عدي: وحماد من أجلة المسلمين. وقال الساجي: كان حافظًا ثقة مأمونًا. وقال الذهبي: أحد الأعلام. وقال أيضًا: ثقة

---

[١] يُنْظَر: «تاريخ ابن معين رواية الدارمي»: (صـ: ٢٢٧/برقم: ٨٧٦)، «الجرح والتعديل»: (٩/٢٤٦/١٠٣٣)، «الثقات»: (٩/٢٨٩/١٦٤٨٩)، «الإرشاد»: (١/٢٥٣/٩٥)، «تهذيب التهذيب»: (١١/٣٩٣/٧٦٤)، «التقريب»: (صـ: ٦١٤/برقم: ٧٩١٤).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

صدوق يغلط، وليس في قوة مالك. وقال ابن حجر: ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة. تُوفِيَ سنة في ذي الحجة ١٦٧هـ[١].

٣. حَبِيبُ بْنُ الشَّهِيدِ: هو حَبِيبُ بْنُ الشَّهِيدِ الأزدي أَبُو مُحَمَّد، ويُقال: أَبُو شهيد، البَصْرِيّ. ثقة ثبت. تقدم في الوجه الأول.

٣. مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ: هو مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ الجزري، أبو أيوب الرَّقِّيُّ. ثقة فقيه عابد. تقدم في الوجه الأول.

٤. يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ، ابْنُ أُخْتِ مَيْمُونَةَ: هو يزيد بن الأصم بن عبيد بن معاوية بن عبادة بن البكاء بن عامر ابن ربيعة بن عامر بن صعصعة، أبو عوف البكائي الكوفي، نزيل الرقه، أمه برزة بنت الحارث أخت ميمونة أم المؤمنين. يُقَال له رؤية. روى عن خالته ميمونة بنت الحارث، وعائشة، وغيرهما. وروى عنه الزهري، وميمون بن مهران، وغيرهما. قال ابن سعد: كان كثير الحديث ثقة. وقال العجلي، وأبو زرعة، والنسائي: ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال خليفة: مات سنة ثلاث أو أربع ومئة، زاد الواقدي: وهو ابن ثلاث وسبعين سنة قال ابن حجر: فهذا قاطع على أنه وُلِدَ بعد النبي صلى الله عليه وسلم بدهر، وكذا نَصَّ عليه ابن حبان في «الثقات». وذكره ابن

---

[١] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٣/١٤٠/٦٢٣)، «الثقات»: (٦/٢١٦/٧٤٣٤)، «الكواكب النيرات»: (١/٦/٤٦٠)، «الكاشف»: (١/٣٤٩/١٢٢٠)، «ميزان الاعتدال»: (١/٥٩٠/٢٢٥١)، «تهذيب التهذيب»: (٣/١١/١٤)، «التقريب»: (صـ: ١٧٨/برقم: ١٤٩٩).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

منده، وأبو نعيم في الصحابة، وقال أبو نعيم: لا يصح له صحبة، وقال العلائي: ذكره بعضهم في الصحابة، والصحيح أنه تابعي، وحديثه مرسل. وقال الذهبي: كَانَ ثِقَةً إِمَامًا، كَثِيرَ الْحَدِيثِ. وقال ابن حجر: يُقَال له رؤية، ولا تَثْبُت، وهو ثقة[1].

٥. مَيْمُونَةُ: هي أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث الهلالية، زوج النَّبِيّ صَلَّى الله عليه وسلم، كَانَ اسم ميمونة برة فسماها رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة. روت عن النبي صلى الله عليه وسلم، وروى عنها ابْن عَبَّاس، وَيزِيد بن الْأَصَم، وَجَمَاعَة. لَهَا سِتَّة وَأَرْبَعُونَ حَدِيثًا. وتوفيت ميمونة بسرف في الموضع الذي ابتنى بها فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذلك سنة تسع وأربعين. وقيل: بعدها[2].

سبب الحكم على الحديث بالنكارة:

بعد النظر في طرق الحديث، وأحوال الرواة المختلفين على حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ، يظهر لي رجحان الوجه الثاني: (حَبِيبُ بْنُ الشَّهِيدِ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ مَيْمُونَةَ)، ويصير الوجه الأول (حَبِيبُ بْنُ الشَّهِيدِ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) مرجوحًا، وسبب كونه مرجوحًا أن

---

(1) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٩/٢٥٢/١٠٥٥)، «الثقات»: (٥/٥٣١/٦٠٨٣)، «تاريخ الإسلام»: (٣/١٧٨)، «جامع التحصيل»: (صـ: ٣٠٠/برقم: ٨٨٨)، «تهذيب التهذيب»: (١١/٣١٣/٦٠٠)، «التقريب»: (صـ: ٥٩٩/برقم: ٧٦٨٦).

(2) يُنْظَر: «الاستيعاب»: (٤/١٩١٤/٤٠٩٩)، «الإصابة»: (٨/٣٢٢/١١٧٨٣)، «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال»: (صـ: ٤٩٦).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

راويه محمد بن عبد الله الأنصاري تفرد به، وهو ممن لا يُحتمَل تفرده، قال أبو داود: تغير تغيرًا شديدًا. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال زكرياء الساجي: لم يكن عندهم من فرسان الحديث. وقال ابن سعد: وكان صدوقًا. وقَالَ أَبُو خَيْثَمَةَ: أَنْكَرَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ القطانُ، وَمُعَاذُ ابْنُ مُعَاذٍ عليه حَدِيثَ حَبِيبٍ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ احْتَجَمَ، قَالَ: أَنْكَرَاهُ عَلَى الْأَنْصَارِيِّ[1].

وقال علي ابن المديني: حديث الأنصاري عن حبيب بن الشهيد، عن ميمون بن مهران، عن بن عباسٍ «أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم» ليس من ذلك شيء، إِنَّمَا أَرَادَ حَدِيثَ حَبِيبٍ عَنْ مَيْمُونٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الأَصَمِّ: «تَزَوَّجَ النَّبِيُّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَيْمُونَةَ مُحْرِمًا»[2]. وقال أحمد: ذهبت له كتبٌ فكان يُحَدِّثُ من كتاب غلامه يعني فكأنه دخل عليه حديث في حديث. وَقَالَ أحمد: كَانَتْ كُتُبُ الْأَنْصَارِيِّ ذَهَبَتْ فِي فِتْنَةٍ، فَكَانَ بَعْدُ يُحَدِّثُ مِنْ كُتُبِ غُلَامِهِ أَبِي حَكِيمٍ، فَكَانَ هَذَا مِنْ ذَاكَ – أي حصل له الوهم بسبب ذلك.

وقال الخطيب البغدادي: «لَمْ يَرْوِهِ عَنْ حَبِيبٍ هَكَذَا غَيْرُ الأَنْصَارِيِّ، وَيُقَالُ: إِنَّهُ وَهِمَ فِيهِ، وَالصَّوَابُ مَا أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدٍ الْحَوْفِيُّ فِي كِتَابِهِ إِلَيْنَا مِنْ مِصْرَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَكَرِيَّا النَّيْسَابُورِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ النَّسَائِيُّ، قَالَ:

---

[1] يُنْظَر: «العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله»: (٢٨/٢).

[2] يُنْظَر: «تاريخ بغداد»: (٤٠٥/٣)، «المعرفة والتاريخ»: (٧/٣-٨).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الأَصَمِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ»[1].

ولأجل هذا قَالَ الإمام النسائي: «هَذَا مُنْكَرٌ، لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنْ حَبِيبٍ غَيْرَ الْأَنْصَارِيِّ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ».

وقد ذكر البيهقي قرينة أخرى لترجيح الوجه الثاني، وهو كون السيدة ميمونة صاحبة القصة، فرجحان روايتها أولى من رواية ابن عباس، فقال: «فَهَذَا قَوْلُ صَاحِبَةِ الْأَمْرِ – يعني ميمونة رضي الله عنها – فَهُوَ أَوْلَى مِنْ قَوْلِ غَيْرِهَا».

وبناء على ما سبق يظهر أن محمد بن عبد الله الأنصاري أخطأ في روايته؛ وذلك أنه قلب إسناد الحديث فجعله من مسند ابن عباس رضي الله عنهما، والصواب أنه من مسند ميمونة رضي الله عنها، وقلب متن الحديث أيضًا، فبدلًا من أن يروي عن ميمونة رضي الله عنها قولها: «تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ حَلَالٌ بَعْدَمَا رَجَعْنَا مِنْ مَكَّةَ»، روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم صائم، وسبب الخطأ هو ذهاب كتبه، وكان بعد يُحدِّث هذا الحديث من كتب غلامه أبي حكيم، فهو وإن كان ثقة إلا أنه تغير حفظه بسبب ذهاب كتبه، فصار يروي من كتب غيره، فحصل الخلل في ضبطه بسبب ذلك.

---

[1] يُنْظَر: «تاريخ بغداد»: (٣/٤٠٥).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح صحيح؛ لما تقدم من دراسة إسناده.

المثال السادس:

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى»، كِتَاب: الأشربة، بَاب: ذِكْرُ الْأَخْبَارِ الَّتِي اعْتَلَّ بِهَا مَنْ أَبَاحَ شُرْبَ الْمُسْكِرِ (٥/١٠٥/٥١٦٧)، قال: أَخْبَرَنَا هَنَّادُ ابْنُ السَّرِيِّ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ نِيَارٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اشْرَبُوا فِي الظُّرُوفِ، وَلَا تَسْكَرُوا».

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، غَلِطَ فِيهِ أَبُو الْأَحْوَصِ سَلَّامُ بْنُ سُلَيْمٍ، لَا نَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا تَابَعَهُ عَلَيْهِ مِنْ أَصْحَابِ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، وَسِمَاكٌ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَكَانَ يَقْبَلُ التَّلْقِينَ».

قَالَ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: كَانَ أَبُو الْأَحْوَصِ يُخْطِئُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، خَالَفَهُ شَرِيكٌ فِي إِسْنَادِهِ، وَلَفْظِهِ».

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ، واختلف عنه من أربعة وجوه:

الوجه الأول: سِمَاكٌ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ.

الوجه الثاني: سِمَاكٌ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ.

الوجه الثالث: سِمَاكٌ، عَنْ قِرْصَافَةَ امْرَأَةٍ مِنْهُمْ، عَنْ عَائِشَةَ.

تخريج الوجه الأول (سِمَاكٌ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ):

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

وأخرجه النسائي أيضًا في «السنن الصغرى»، كِتَاب: الأشربة، بَاب: ذِكْرُ الْأَخْبَارِ الَّتِي اعْتَلَّ بِهَا مَنْ أَبَاحَ شُرْبَ الْمُسْكِرِ (٨/٣١٩/٥٦٧٧)، قال: أَخْبَرَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ، به بلفظه.

وقَالَ النسائي: «وَهَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ غَلِطَ فِيهِ أَبُو الْأَحْوَصِ سَلَّامُ بْنُ سُلَيْمٍ، لَا نَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا تَابَعَهُ عَلَيْهِ مِنْ أَصْحَابِ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، وَسِمَاكٌ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَكَانَ يَقْبَلُ التَّلْقِينَ».

وقال النسائي أيضًا: قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «كَانَ أَبُو الْأَحْوَصِ يُخْطِئُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، خَالَفَهُ شَرِيكٌ فِي إِسْنَادِهِ، وَفِي لَفْظِهِ».

وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب: الأشربة، بَابٌ: فِي الشُّرْبِ فِي الظُّرُوفِ، (٥/٨٥/٢٣٩٤٠)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ سِمَاكٍ، به بلفظه.

ومن طريق ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أخرجه الطبراني في «الكبير»: (٢٢/١٩٨/٥٢٢).

وأخرجه الطيالسي في «مسنده»: (٢/٧١٠/١٤٦٦)، قال: حَدَّثَنَا سَلَّامٌ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، به بمثله.

ومن طريق الطيالسي أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى»، كتاب: الأشربة، والحد فيها، بَابُ: مَا يُحْتَجُّ بِهِ مِنْ رُخَصٍ فِي الْمُسْكِرِ إِذَا لَمْ يُشْرَبْ مِنْهُ مَا يُسْكِرُهُ، وَالْجَوَابُ عَنْهُ، (٨/٥١٧/١٧٤٠٨)،

وقال البيهقي: «فَكَذَا رَوَاهُ أَبُو الْأَحْوَصِ سَلَّامُ بْنُ سُلَيْمٍ، وَبَلَغَنِي عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، غَلَطَ فِيهِ أَبُو الْأَحْوَصِ سَلَّامُ بْنُ سُلَيْمٍ، لَا نَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا تَابَعَهُ عَلَيْهِ مِنْ أَصْحَابِ سِمَاكٍ، قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ:

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: كَانَ أَبُو الْأَحْوَصِ يُخْطِئُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: وَرَوَاهُ أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ قِرْصَافَةَ، امْرَأَةٍ مِنْهُمْ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: «اشْرَبُوا وَلَا تَسْكَرُوا»، وَهَذَا أَيْضًا غَيْرُ ثَابِتٍ، وَقِرْصَافَةُ هَذِهِ لَا يُدْرَى مَنْ هِيَ، وَالْمَشْهُورُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا خِلَافُ ذَلِكَ».

وقال البيهقي في «السنن الصغرى»، كتاب: الأشربة، بَاب: تَفْسِيرِ الْخَمْرِ الَّتِي نَزَلَ تَحْرِيمُهَا (٣/٣٣٥/٢٦٨٧): وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي الْأَحْوَصِ سَلَّامُ بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «اشْرَبُوا وَلَا تَسْكَرُوا» فَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ أَبَا الْأَحْوَصِ وَهِمَ مِنْ إِسْنَادِهِ، وَمَتْنِهِ، وَإِنَّمَا الرِّوَايَةُ عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا».

وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار»، كتاب: الأشربة، بَابُ: الِانْتِبَاذِ فِي الدُّبَّاءِ وَالْحَنْتَمِ وَالنَّقِيرِ، وَالْمُزَفَّتِ (٤/٢٢٨/٦٥٤١)، قال: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي دَاوُدَ، ثنا عَلِيُّ بْنُ مَعْبَدٍ، وَيَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، قَالَا: ثنا أَبُو الْأَحْوَصِ سَلَّامُ ابْنُ سُلَيْمٍ الْحَنَفِيُّ به بنحوه.

وأخرجه الدارقطني في «سننه»، كتاب: الأشربة (٥/٤٦٦/٤٦٧٦)، قال:حَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ زَكَرِيَّا الْمُحَارِبِيُّ، نا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ وَاصِلٍ، نا أَبُو غَسَّانَ، نا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ سِمَاكٍ، به بمثله.

وقال الدارقطني: «وَهِمَ فِيهِ أَبُو الْأَحْوَصِ فِي إِسْنَادِهِ، وَمَتْنِهِ. وَقَالَ غَيْرُهُ: عَنْ سِمَاكٍ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ.

ومن طريق الدارقطني أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى»، كتاب: الأشربة،

والحد فيها، بَاب: مَا يُحْتَجُّ بِهِ مِنْ رُخَصٍ فِي الْمُسْكِرِ إِذَا لَمْ يُشْرَبْ مِنْهُ مَا يُسْكِرُهُ، وَالْجَوَابُ عَنْهُ، (٨/٥١٧/١٧٤٠٩).

تخريج الوجه الثاني (سِمَاكٌ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ):

أخرجه أحمد في «مسنده»: (٣٨/١٢٤/٢٣٠١٧)، قال: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ جَابِرٍ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِوَدَّانَ قَالَ: مَكَانَكُمْ حَتَّى آتِيَكُمْ، فَانْطَلَقَ، ثُمَّ جَاءَنَا وَهُوَ ثَقِيلٌ فَقَالَ: «إِنِّي أَتَيْتُ قَبْرَ أُمِّ مُحَمَّدٍ، فَسَأَلْتُ رَبِّي الشَّفَاعَةَ فَمَنَعَنِيهَا، وَإِنِّي كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا، وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَكُلُوا، وَأَمْسِكُوا مَا بَدَا لَكُمْ، وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ هَذِهِ الْأَشْرِبَةِ فِي هَذِهِ الْأَوْعِيَةِ فَاشْرَبُوا فِيمَا بَدَا لَكُمْ».

وأخرجه العقيلي في «الضعفاء الكبير»، ترجمة: (١/١١٤)، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْوَرْكَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ جَابِرٍ، عَنْ سِمَاكٍ، به بنحوه، وبدون قصة.

وقَالَ العقيلي: «لَمْ يُتَابِعْهُ عَلَيْهِ أَحَدٌ وَلَا أَصْلَ لَهُ مِنْ حَدِيثِ سِمَاكٍ، وَلَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْمَتْنِ شَيْءٌ».

وأخرجه الطبراني في «الأوسط»: (٣/٢١٩/٢٩٦٦)، قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ إِسْحَاقَ السَّرَّاجُ النَّيْسَابُورِيُّ، نا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، نا مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ بنِ سَيَّار، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، به بنحوه.

وقال الطبراني: «لَمْ يَرْوِهِ عَنْ سِمَاكٍ إِلَّا مُحَمَّدٌ».

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

وأخرجه الدارقطني في «سننه»، كتاب: الأشربة (٥/٤٦٦/٤٦٧٧)، قال: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ الدَّقَّاقُ، نا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْبَاقِي، نا لُوَيْنٌ، نا مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ، عَنْ سِمَاكٍ، به بنحوه، وبدون قصة.

وأخرجه الدارقطني في «سننه»، كتاب: الأشربة (٥/٤٦٧/٤٦٧٨)، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْهَيْثَمِ، نا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْقُوهُسْتَانِيُّ، نا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، نا مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ، عَنْ سِمَاكٍ به بنحوه، وبدون قصة.

وقال الدارقطني: «وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى»، كِتَاب: الأشربة، بَاب: ذِكْرُ الْأَخْبَارِ الَّتِي اعْتَلَّ بِهَا مَنْ أَبَاحَ شُرْبَ الْمُسْكِرِ (٥/١٠٦/٥١٦٨)، قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ، أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، به بلفظ: «إِنِّي كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الظُّرُوفِ فَانْتَبِذُوا فِيمَا بَدَا لَكُمْ وَاجْتَنِبُوا كُلَّ مُسْكِرٍ».

<u>وتابع مُحَارِبُ بْنُ دِثَارٍ القاسمَ في روايته عن ابْنِ بُرَيْدَةَ:</u>

أخرجه مسلم في «صحيحه»، كِتَاب: الْجَنَائِزِ، بَاب: اسْتِئْذَانِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي زِيَارَةِ قَبْرِ أُمِّهِ (٢/٦٧٢/٩٧٧ (١٠٦))، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ وَابْنِ نُمَيْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ أَبِي سِنَانٍ وَهُوَ ضِرَارُ بْنُ مُرَّةَ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، فذكره بنحوه.

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى»، كتاب: الأشربة، والحد فيها، بَاب: مَا

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

يُحْتَجُّ بِهِ مِنْ رُخَصٍ فِي الْمُسْكِرِ إِذَا لَمْ يُشْرَبْ مِنْهُ مَا يُسْكِرُهُ، وَالْجَوَابُ عَنْهُ، (٨/٥١٨/١٧٤١٠)، من طريق مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، به بنحوه، وبدون قصة.

تخريج الوجه الثالث (سِمَاكٌ، عَنْ قِرْصَافَةَ امْرَأَةٍ مِنْهُمْ، عَنْ عَائِشَةَ):

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى»، كِتَاب: الأشربة، بَاب: ذِكْرُ الْأَخْبَارِ الَّتِي اعْتَلَّ بِهَا مَنْ أَبَاحَ شُرْبَ الْمُسْكِرِ (٥/١٠٦/٥١٦٩)، قال: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الحَجَّاجِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ قِرْصَافَةَ امْرَأَةٍ مِنْهُمْ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «اشْرَبُوا وَلَا تَسْكَرُوا».

وقَالَ النسائي: «وَهَذَا أَيْضًا غَيْرُ ثَابِتٍ، وَقِرْصَافَةُ هَذِهِ لَا نَدْرِي مَنْ هِيَ».

ثم قال: «وَالْمَشْهُورُ عَنْ عَائِشَةَ خِلَافُ مَا رَوَتْ عَنْهَا قِرْصَافَةُ».

<u>دراسة إسناد الوجه الأول:</u>

<u>دراسة إسناد النسائي في «السنن الكبرى»:</u>

١. هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ: هو هَنَّادُ بنُ السَّرِيِّ بنِ مصعب بن أبي شبر التَّمِيمِيُّ الدَّارِمِيُّ، أبو السَّرِيِّ الكوفيُّ. روى عن أبي الأحوص، وابن المبارك، وغيرهما. وروى مسلم، والأربعة، وغيرهم. وُلِدَ سنة ١٥٢هـ. قال أحمد: عليكم بهناد. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال قتيبة: ما رأيت وكيعًا يُعَظِّمُ أحدًا تعظيمه لهناد. وقال النسائي: ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال ابن حجر: ثقة.

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

تُوفِيَ سنة ٢٤٣هـ، وله ٩١ سنة[١].

٢ـ أَبُو الْأَحْوَصِ: سلام بن سليم الحنفي، أَبُو الْأَحْوَصِ الكوفي. روى عن سماك بن حرب، والأعمش، وغيرهما. وروى عنه هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ، ووكيع، ومسدد، وغيرهم. قال ابن مهدي: أبو الأحوص أثبت من شريك. وقال ابن معين: ثقة متقن. وقال العجلي: كان ثقة، صاحب سنة واتباع. وقال أبو زرعة، والنسائي، وابن نمير: ثقة. وقال أبو حاتم: صدوق دون زائدة، وزهير في الإتقان. وقال ابن سعد: كان كثير الحديث، صالحًا فيه. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال ابن حجر: ثقة متقن صاحب حديث[٢].

وخلاصة حاله أنه ثقة متقن حافظ، توفي سنة ١٧٩هـ.

٣ـ سِمَاكٌ: هو سِمَاكُ بن حَرْبِ بن أوس بن خالد بن نزار بن معاوية بن حارثة الذُّهْلِيُّ البَكْرِيُّ، أبو المغيرة الكوفي. روى عن إبراهيم النخعي، والْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وغيرهما. وروى عنه شعبة، والثوري، وأَبُو الْأَحْوَصِ الكوفي، وغيرهم. قال الثوري: ما سقط لسماك حديث. وقال أحمد: سماك أصح حديث من عبد الملك بن عمير. وقال أحمد أيضًا: مضطرب الحديث. وقال ابن معين: ثقة، وكان شعبة يضعفه. وقال ابن معين أيضًا: أسند

---

[١] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٥٠١/١١٩/٩)، «الثقات»: (١٦٢٤٦/٢٤٦/٩)، «سير أعلام النبلاء»: (١١٨/٤٦٥/١١)، «تهذيب التهذيب»: (١٠٩/٦٣/١١)، «التقريب»: (صـ: ٥٧٤/برقم: ٧٣٢٠).

[٢] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (١١٢١/٢٥٩/٤)، «الكاشف»: (٢٢٠٥/٤٧٤/١)، «تهذيب التهذيب»: (٤٩٧/٢٨٢/٤)، «التقريب»: (صـ: ٢٦١/برقم: ٢٧٠٣).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

أحاديث لم يُسْنِدْها غيرها، وهو ثقة. وقال ابن عمار: يقولون إنه كان يغلط، ويختلفون في حديثه. وقال العجلي: جائز الحديث، إلا إنه كان في حديث عكرمة ربما وصل الشيء، وكان الثوري يضعفه بعض الضعف، ولم يرغب عنه أحد، وكان فصيحًا عالمًا بالشعر، وأيام الناس. وقال أبو حاتم: صدوق ثقة، وهو كما قال أحمد. وقال ابن المديني: رواية سماك عن عكرمة مضطربة. وقال ابن المبارك: سماك ضعيف في الحديث. وقال يعقوب: وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح، وليس من المتثبتين، ومن سمع منه قديمًا مثل شعبة، وسفيان فحديثهم عنه صحيح مستقيم، والذي قاله ابن المبارك إنما نرى أنه فيمن سمع منه بأخرة. وقال النسائي: ليس به بأس، وفي حديثه شيء. وقال صالح جزرة: يُضَعَّفُ. وقال ابن خراش: في حديثه لين. وقال ابن حبان في «الثقات»: يخطيء كثيرًا. وقال النسائي: كان ربما لُقِّنَ؛ فإذا انفرد لم يكن حجة؛ لأنه كان يُلَقَّن فيتلقن. وقال البزار في «مسنده»: كان رجلًا مشهورًا لا أعلم أحدًا تركه، قد تغير قبل موته. وقال ابن حجر: قد خرف. وقال ابن عدي: ولسماك حديث كثير مستقيم، وهو من كبار تابعي أهل الكوفة، وأحاديثه حسان، وهو صدوق لا بأس به، أخرج له البخاري تعليقًا، ومسلم، والأربعة. وقال ابن حجر: صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بآخره، فكان ربما تلقن، تُوفِيَ سنة ١٢٣ هـ[1].

---

[1] يُنْظَر: «بحر الدم»: (صـ: ٧٠)، «الثقات»: (٤/٣٣٩/٣٢٢٨)، «تاريخ بغداد»=

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

٤ـ الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: هو القاسم بن عَبْد الرَّحْمَنِ بْن عَبد الله بْن مسعود الهذلي المسعودي، أَبُو عَبْد الرَّحْمَنِ الكوفي، قاضيها، أخو معن بْن عَبْد الرَّحْمَنِ. روى عن أبيه، وعن جده مرسلًا، وعن ابن عمر، وغيرهم. وروى عنه أبو إسحاق السبيعي، وسِمَاكُ بن حَرْبٍ، وغيرهما. قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث. وقال ابن معين: ثقة. وقال العجلي: كان على قضاء الكوفة، وكان لا يأخذ على القضاء أجرًا، وكان ثقة رجلًا صالحًا. وقال ابن عيينة: قلت لمسعر: مَنْ أثبت من أدركت؟ قال: القاسم بن عبد الرحمن، وعمرو بن دينار. وقال ابن خراش: ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال ابن حجر: ثقة عابد. وقال غيره مات سنة ست عشرة ومئة، وقيل: بعدها[1].

٥. أَبوه: هو عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي الكوفي. روى عن أبيه، وأبي بردة بن نيار – إن كان محفوظًا – ومسروق، وغيرهم. وروى عنه ابناه القاسم، ومعن، وسماك بن حرب، وغيرهم. قال يعقوب بن شيبة: كان ثقة قليل الحديث، وقد تكلموا في روايته عن أبيه، وكان صغيرًا. وقال ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: صالح. وقال العجلي: ثقة. وقال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث. وقال أبو حاتم: سمع من أبيه، وهو ثقة. تُوفِي بالعراق

=(٩/٢١٤/٤٧٩٢)، «الكواكب النيرات»: (صـ: ٢٣٧/برقم: ٢٩)، «تهذيب التهذيب»: (٤/٢٠٤/٤٠٥)، «التقريب»: (صـ: ٢٥٥/برقم: ٢٦٢٤).

[1] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٧/١١٢/٦٤٧)، «الثقات»: (٥/٣٠٣/٤٩٥٤)، «الكاشف»: (٢/١٢٩/٤٥١٦)، «جامع التحصيل»: (صـ: ٢٥٢/برقم: ٦٢٤)، «تهذيب التهذيب»: (٨/٣٢١/٥٨١)، «التقريب»: (صـ: ٤٥٠/برقم: ٥٤٦٩).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

سنة ٧٩هـ. وقال ابن حجر: ثقة[١].

٦. أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَارٍ: هو هانئ بن نيار بن عمرو البلويُّ ، وقيل: مالك بن هبيرة، والأول أصح، وهو حليف الأنصار، وخال البراء بن عازب، وقيل: عمه، شهد بدرًا، وما بعدها، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، وروى عنه البراء بن عازب، وعبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي، وغيرهم. تُوفِيَ سنة إحدى وأربعين، وقيل: بعدها[٢].

دراسة إسناد الوجه الثاني:

دراسة إسناد أحمد في «مسنده»:

١. حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ: هو الحسين بن محمد بن بهرام التميمي، أبو أحمد، ويقال: أبو علي المؤدب المروزي، سكن بغداد. روى عن شريك بن عبد الله النخعي، وأَيُّوبَ بْنِ جَابِرٍ، وغيرهما. وروى عنه جعفر بن محمد بن شاكر الصائغ، وأحمد بن حنبل، وغيرهما. قال ابن سعد، والعجلي، وابن قانع، ومحمد بن مسعود: ثقة. وقال أحمد: اكتبوا عنه. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال ابن نمير: صدوق. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال ابن

---

[١] يُنْظَر: «معرفة الثقات»: (٢/٨١/١٠٥٢)، «الجرح والتعديل»: (٥/٢٤٨/١١٨٥)، «الثقات»: (٥/٧٦/٣٩٢٨)، «تاريخ الإسلام»: (٢/٨٥٤/٧١)، «تحفة التحصيل»: (صـ: ٢٠٠)، «تهذيب التهذيب»: (٦/٢١٥/٤٣٦)، «التقريب»: (صـ: ٣٤٤/برقم: ٣٩٢٤).

[٢] يُنْظَر: «الاستيعاب في معرفة الأصحاب»: (٤/١٥٣٥/٢٦٧٠)، «أسد الغابة»: (٤/٦٠٦/٥٣٣٢)، «الإصابة»: (٦/٤١٠/٨٩٤٨).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

حجر: ثقة، تُوفِيَ سنة ٢١٣هـ، وقيل: بعدها بسنة، أو سنتين[١].

٢. أَيُّوبُ بْنُ جَابِرٍ: هو أيوب بن جابر بن سيار بن طارق السُّحَيْمِي، أبو سليمان اليمَامِي، ثم الكوفي. روى عن سماك بن حرب، والأعمش، وغيرهما. وروى عنه الطيالسي، وحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وغيرهما. قال أحمد: حديثه يُشْبِهُ حديثَ أهل الصدق. وقال ابن معين: ضعيف، ليس بشيء. وقال في موضع آخر: ليس بشيء. وقال أحمد بن عصام الأصبهاني: كان على بن المديني يضعف حديث أيوب بن جابر. وقال عمرو بن على: صالح. وقال النسائي: ضعيف. وقال أبو زرعة: واهي الحديث، ضعيف، وهو أشبه من أخيه. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث. وقال ابن عدي: وسائر أحاديث أيوب بن جابر متقاربة يحمل بعضها بعضًا، وهو ممن يكتب حديثه. وقال ابن حبان: كان يخطيء حتى خرج عن حد الاحتجاج به؛ لكثرة وهمه. وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم. وقال الذهبي: لين. وقال ابن حجر: ضعيف[٢].

٣. سِمَاكٌ: هو سِمَاكُ بن حَرْبِ بن أوس الذُّهْلِيُّ البَكْرِيُّ، أبو المغيرة الكوفي

---

[١] يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (١/٥٤٧/٢٠٤٧)، «تاريخ الإسلام»: (١٥/١٢٣)، «الكاشف»: (١/٣٣٥/١١٠٧)، «تهذيب التهذيب»: (٢/٣١٥/٦٢٧)، «التقريب»: (صـ: ١٦٨/برقم: ١٣٤٥).

[٢] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٢/٢٤٢/٨٦٢)، «المجروحين»: (١/١٦٧)، «الكامل»: (١/٣٥٥/١٨٤)، «الكاشف»: (١/٢٦١/٥١٢)، «ميزان الاعتدال»: (١/٢٨٥/١٠٦٨)، «تهذيب التهذيب» : (١/٣٤٩/٧٣٥)، «التقريب»: (صـ: ١١٨/برقم: ٦٠٧).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بآخره، فكان ربما تلقن. تقدم في الوجه الأول.

٤ـ الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: هو الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْن عَبد الله بْن مسعود الهذلي المسعودي، أَبُو عَبْد الرَّحْمَنِ الكوفي. ثقة عابد. تقدم في الوجه الأول.

٥ـ ابْنُ بُرَيْدَةَ: هو عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي، أبو سهل المروزي، قاضي مرو. روى عن أبيه، وابن عباس، ومعاوية، وغيرهم. وروى عنه سعيد الْجُرَيْرِيُّ، والْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وغيرهما. قال عبدالله بن بريدة: ولدت لثلاث خلون من خلافة عمر. وقال ابن معين، والعجلي، وأبو حاتم: ثقة. وقال ابن خراش: صدوق كوفي، نزل البصرة، وضَعَّفَ أحمد حديثه. وقال الذهبي: ثقة. وقال ابن حجر: ثقة، أخرج له الستة، تُوفِيَ سنة ١٠٥هـ. وقيل: بعدها، وله ١٠٠ سنة[١].

٦. أَبُوهُ: هو بريدة بن الحُصَيْب بن عبد الله بن الحارث الأسلمي، أبو عبدالله. وقيل: غير ذلك. صحابي جليل، له ١٦٤ حديثًا، اتفقا على حديث، وانفرد البخاري بحديثين، ومسلم بأحد عشر حديثًا، وهو آخر من مات بخراسان من

---

[١] يُنْظَر: «الطبقات الكبرى»: (٢٢١/٧)، «العلل ومعرفة الرجال»: (١٤٢٠/٢٢/٢)، «معرفة الثقات»: (٨٥٧/٢١/٢)، «الجرح والتعديل»: (٦١/١٣/٥)، «الثقات»: (٣٦١٤/١٦/٥)، «تهذيب التهذيب»: (٢٧٠/١٣٧/٥)، «التقريب»: (صـ: ٢٩٧ برقم: ٣٢٢٧).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

الصحابة. تُوفِيَ سنة ٦٣هـ[١].

دراسة متابعة شريك لأيوب في إسناد النسائي في «السنن الكبرى»:

١ـ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ: هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي أبو عبد الله، ويقال: أبو بكر البصري المعروف أبوه بابن عُلَيَّة، قاضي دمشق. روى عن عبد الرحمن بن مهدي، ويزيد بن هارون، وغيرهما. وروى عنه النسائي، وأبو زرعة الدمشقي، وغيرهما. قال النسائي: حافظ ثقة. وقال الدارقطني: لا بأس به. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: يُغْرِبُ. وقال محمد بن جعفر بن بلاس: ثقة رضي. وقال مسلمة: كان ثقة. وقال المستملي: كان مستقيم الحديث. توفي سنة أربع وستين ومائتين[٢].

٢ـ يَزِيدُ: هو يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ بن زاذي. ويقال: زاذان بن ثابت السلمي، أبو خالد الواسطي. روى عن إسرائيل بن يونس، ومحمد بن راشد، وغيرهما. وروى عنه أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الجزري، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وغيرهما. قال ابن المديني: هو من الثقات. وقال أيضًا: ما رأيت أحفظ منه. وقال ابن معين، ويعقوب بن شيبة: ثقة. وقال العجلي: ثقة ثبت في الحديث، وقال أبو

---

[١] يُنْظَر: «الإصابة»: (٦٣٢/٢٨٦/١)، «تهذيب التهذيب»: (٧٩٧/٣٧٨/١)، «الخلاصة»: (صـ: ٤٧).

[٢] يُنْظَر: «مشيخة النسائي»: (صـ: ٥٤/برقم: ٤٧)، «تاريخ الإسلام»: (٣٨٧/٣٩٥/٦)، «سير أعلام النبلاء»: (١٠٦/٢٩٤/١٢)، «تهذيب الكمال»: (٢٤/ ١٥٠٦٠/٤٦٩)، «تهذيب التهذيب»: (٥٤/٥٥/٩)، «التقريب»: (صـ: ٤٦٨/برقم: ٥٧٢٨)..

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

بكر ابن أبي شبية: ما رأيت أتقن حفظًا من يزيد. وقال أبو حاتم: ثقة إمام صدوق، لا يُسْأَلُ عن مثله. وقال ابن قانع: ثقة مأمون. وقال ابن حجر: ثقة متقن عابد، تُوفِيَ سنة ٢٠٦هـ، وقد قارب السبعين[١].

٣. شَرِيكٌ: هو شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بن أبي شريك النخعي، أبو عبد الله الكوفي القاضي. روى عنه منصور بن المعتمر، وسماك بن حرب، وغيرهما. وروى عنه يزيد بن هارون، وأبو داود الطيالسي، وغيرهما. قال أحمد: ولد شريك سنة ٩٠ هـ. وقال ابن معين: شريك ثقة. وقال أيضًا: ثقة ثقة. وقال أيضًا: شريك صدوق ثقة إلا أنه إذا خالف فغيره أحب إلينا منه. وقال العجلي: كوفي ثقة وكان حسن الحديث. وقال يعقوب بن شيبة: شريك صدوق ثقة سيء الحفظ جدًا. وقال الجوزجاني: شريك سيء الحفظ، مضطرب الحديث مائل. وقال أبو زرعة: كان كثير الحديث، صاحب وهم، وهو يغلط أحيانًا. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال ابن عدي: في بعض ما لم أتكلم عليه من حديثه مما أمليت بعض الإنكار، والغالب على حديثه الصحة والاستواء، والذي يقع في حديثه من النكرة إنما أتى به من سوء حفظه، لا أنه يتعمد شيئًا مما يستحق أن ينسب فيه إلى شيء من الضعف. وقال ابن سعد: كان ثقة مأمونًا، كثير الحديث، وكان يغلط. وقال أبو داود: ثقة يخطيء على

---

[١] يُنْظَر: «تاريخ أسماء الثقات»: (صـ: ١٤/برقم: ٢٧)، «تهذيب الكمال»: (٣٢/٢٦١/٧٠٦١)، «سير أعلام النبلاء»: (٩/٣٥٨/١١٨)، «تهذيب التهذيب»: (١١/٣٢١/٦١٢)، «التقريب»: (صـ: ٦٠٦/برقم: ٧٧٨٩).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

الأعمش. وقال ابن حبان في «الثقات»: كان في آخر أمره يخطئ فيما روى، تغير عليه حفظه، فسماع المتقدمين منه ليس فيه تخليط، وسماع المتأخرين منه بالكوفة فيه أوهام كثيرة. وقال العجلي: كان صحيح القضاء، ومن سمع منه قديمًا فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعدما ولي القضاء ففي سماعه بعض الاختلاف. وقال إبراهيم الحربي: كان ثقة. وقال الذهلي: كان نبيلًا. وقال صالح جزرة: صدوق، ولما ولي القضاء اضطرب حفظه. وقال النسائي في موضع آخر، والدارقطني: ليس بالقوي. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين. وقال ابن القطان: كان مشهورًا بالتدليس. وقال الذهبي: الحافظ الصادق أحد الأئمة. وقال الذهبي أيضًا: صدوق. وقال ابن حجر: صدوق يخطيء كثيرًا، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلًا فاضلًا عابدًا شديدًا على أهل البدع.

وخلاصة حاله أنه صدوق له أوهام، تغير بأخرة، توفي في ذي القعدة سنة ١٧٧هـ، أو ١٧٨هـ. ويلتقي هذا مع قول أبي زرعة كان كثير الحديث صاحب وهم، يغلط أحيانًا.

وأما وصف ابن حجر له بأنه صدوق يخطئ كثيرًا، فيتنافى مع ما عُدَّ من أخطائه وأوهامه، ولقد تبع ابنُ حجرٍ يعقوب بن شيبة ـ رحمهما الله ـ في هذا، ولما استقرأت كتب العلل لم أجده أخطأ سوى في موضعين فيما نقل عنه ابن

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

أبي حاتم في «العلل»[1]، وكذا لم يخطئه الدارقطني سوى في أحرف يسيرة، برغم كثرة مرويات شريك، واختلف صنيع الحافظ ابن حجر نفسه عند التطبيق مع ما قاله في «التقريب» فقد حسَّن حديث شريك في كتابه «موافقة الخُبْرِ الخَبَر»، في المجلس السابع والثمانين بعد المائة، قال: «وزعم أبو محمد ابن حزم أن شريكًا وزيادًا انفردا به عن محمد بن إسحاق، وأنهما ضعيفان، وكلاهما ـ أي الضعف، والتفرد ـ متعقب، فإطلاقه الضعف عليهما ليس بجيد؛ لأنهما صدوقان تُكُلِّمَ فيهما من قِبَلِ حفظهما، فحديثهما حسن لو انفردا، ولم يخالفا، فكيف إذا اتفقا، وقد أخرج البخاري لزياد، وأخرج مسلم لشريك» انتهى كلامه رحمه الله.

كما وصف العلائيُّ – شيخُ ابن حجر رحمهما الله – حديث شريك بأنه حسن، فقال بعد أن ترجم له: «فعلى هذا يكون تفرده حسنًا» أ.هـ.

وأما تدليسه فقد نَسَبَهُ عبد الحق في «الأحكام» إلى التدليس، وسبقه إلى وصفه به الدارقطني، وتدليسه ليس بقادح فقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية، وقال: كان يتبرأ من التدليس[2].

---

[1] ينظر: «علل الحديث»، لابن أبي حاتم: (٥/٥٣٥)، مسألة: (٢١٦٨)، (٦/٦٤)، ومسألة: (٢٣١٩)

[2] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٤/٣٦٥/١٦٠٢)، «الثقات»: (٦/٤٤٤/٨٥٠٧)، «ميزان الاعتدال»: (٢/٢٧٠/٣٦٩٧)، «النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح»: (صـ: ٥٥)، «الكواكب النيرات»: (صـ: ٢٥٠/ برقم: ٣٢)، «تهذيب التهذيب»=

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

٤. سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ: هو سِمَاكُ بن حَرْبِ بن أوس الذُّهْلِيُّ البَكْرِيُّ، أبو المغيرة الكوفي صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بآخره، فكان ربما تلقن. تقدم في الوجه الأول.

٥ـ ابْنُ بُرَيْدَةَ: هو عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي، أبو سهل المروزي. ثقة. تقدم في الوجه الثاني.

٦ـ أَبُوهُ: هو بريدة بن الحُصَيْب بن عبد الله بن الحارث، أبو عبد الله الأسلمي. صحابي جليل. تقدم في الوجه الثاني.

<u>دراسة إسناد الوجه الثالث:</u>

<u>دراسة إسناد النسائي في «السنن الكبرى»:</u>

١. أَبُو بَكْرِ بْنُ عَلِيٍّ: هو أحمد بن علي بن سعيد بن إبراهيم القرشي الأموي، أبو بكر المروزي، قاضي حمص. روى عن ابن المديني، وإِبْرَاهِيمَ ابْنِ الحَجَّاجِ، وخلق كثير. وروى عنه النسائي فأكثر، وأبو عوانة، والطبراني، وجماعة. قال النسائي: ثقة. وقال في موضع آخر: لا بأس به. وقال ابن حجر: كان فاضلًا، له تصانيف، وكان مكثرًا شيوخًا وحديثًا. وقال الذهبي: إمام حافظ. وقال ابن حجر أيضًا: ثقة حافظ، تُوفِي سنة اثنتين وتسعين ومئتين، وله نحو من تسعين سنة[١].

=(٤/٢٩٦/٥٨٧)، «التقريب»: (صـ: ٢٦٦/برقم: ٢٧٨٧)، «طبقات المدلسين»: (صـ: ٣٣)، «موافقة الخُبْرِالخَبَر»: (٢/٢٦٦).

[١] ينظر: «تذكرة الحفاظ»: (٢/١٧٢/٦٨٣)، «سير أعلام النبلاء»: (١٣/٥٢٧/٢٦٠)، «تهذيب التهذيب»: (١/٦٢/١٠٧)، «التقريب»: (صـ: ٨٢/برقم: ٨١).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

٢ـ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الحَجَّاجِ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ الحَجَّاجِ بن زيد السامي الناجي، أبو إسحاق البصري. روى عن الحمادين، وأبي عَوَانَةَ، وغيرهم. وروى عنه أبو زرعة، وأبو يعلي الموصلي، وأبو بكر المروزي، وغيرهم. ذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الدارقطني: ثقة. وقال ابن قانع: صالح. وقال ابن حجر: ثقة يهم قليلًا. تُوفِيَ سنة ٢٣١هـ. وقيل: بعدها[١].

٣. أَبُو عَوَانَةَ: هو الوضاح بن عبد الله اليشكري، -مولى يزيد بن عطاء- أبو عَوَانَةَ الواسطي البزاز. ثقة ثبت حجة فيما حَدَّثَ من كتابه، وإذا حَدَّثَ من حفظه ربما غلط، وهو في قتادة خاصة ضعيف؛ لأنه ذهب كتابه. تقدم في المثال الرابع.

٤. سِمَاكٌ: هو سِمَاكُ بن حَرْبِ بن أوس الذُّهْلِيُّ البَكْرِيُّ، أبو المغيرة الكوفي صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بآخره، فكان ربما تلقن. تقدم في الوجه الأول.

٥. قِرْصَافَةُ امْرَأَةٌ مِنْهُمْ: قرصافة الذهلية عن عائشة: «اشربوا في الظروف، ولا تسكروا». وروى عنها سماك بن حرب، قال عن قرصافة امرأة منهم. قال أحمد: لا تُعْرَفُ، وخبرها منكر. قال النسائي: قرصافة لا ندري من هي،

---

[١] ينظر: «سؤالات السلمي»: (صـ: ٣/برقم: ٣٩)، «الجرح والتعديل»: (٢٤٨/٩٣/٢)، «الثقات»: (١٢٣٢٣/٨٧/٨)، «الكاشف»: (١٢٧/٢١٠/١)، «سير أعلام النبلاء»: (٢٠/٣٩/١) «تهذيب التهذيب»: (٢٠٠/٩٨/١)، «التقريب»: (صـ: ٨٨/برقم: ١٦٢).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

والمشهور عن عائشة خلاف ما روت. وقال ابن حجر: لا يُعْرَف حالها[1].

٦. عَائِشَةُ: هي عائشة بنت أبي بكر الصديق أم المؤمنين أفقه النساء مطلقًا وأفضل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم إلا خديجة ففيهما خلاف شهير، لها ٢٢١٠ أحاديث، اتفقا على ١٧٤ حديثًا، وانفرد البخاري بـ ٥٤ حديثًا، ومسلم بـ ٦٨ حديثًا. ماتت سنة ٥٧ على الصحيح[2].

النظر والترجيح

بعد النظر في طرق الحديث، وأحوال الرواة المختلفين على سماك يظهر رجحان الوجه الثاني (سِمَاكٌ، عن القاسم، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ)، حيث رواه عن سماك أيُّوبُ ومحمدٌ ابنا جابرٍ وهما وإن كانا ضعيفان إلا إنه قد تابعهما شَرِيكُ بن عبد الله النخعي وهو صدوق له أوهام، كما تُوبع سماك على روايته من قبل آخرين سواء كانت متابعة تامة أو قاصرة، كما قال أبو زرعة الرازي: «وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ ابْنِ بُرَيْدة، عَنْ أَبِيهِ: أَبُو سِنَان ضِرَارُ بْنُ مُرَّة، وزُبَيدٌ الْيَامِيُّ، عَنْ مُحَارِب بْنِ دِثَار، وسِماكُ بْنِ حَرْبٍ، والْمُغِيرةُ بْنِ سُبَيْع، وعَلْقَمةُ بْنِ مَرْثَد، والزُّبَيرُ بْنِ عَدِي، وعطاءٌ الخُرَاساني، وسَلَمَةُ بن

---

[1] ينظر: «تهذيب الكمال»: (٣٥/٢٧٢/٧٩١٠)، «ميزان الاعتدال»: (٣/٣٨٧/٦٨٧٨)، «الكاشف»: (٢/٥١٥/٧٠٥٩)، «لسان الميزان»: (٧/٥٢٨/٥٩٣١)، «تهذيب التهذيب»: (١٢/٤٤٦/٢٨٧٢)، «التقريب»: (صـ: ٧٥٢/برقم: ٨٦٦٣).

[2] يُنْظَر: «الإصابة»: (٨/١٦/١١٤٥٧)، «تقريب التهذيب»: (صـ: ٧٥٠/برقم: ٨٦٣٣)، «الخلاصة»: (صـ:٤٩٣).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

كُهَيل، كلُّهم عَنِ ابْنِ بُرَيْدة، عن أبيه»[1].

وقال الدارقطني: «وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

وقد رواه الإمام مسلم في «صحيحه»، من أكثر من طريق كلها متابعات للوجه الراجح.

وأما الوجه الأول فقد أخطأ فيه أَبُو الْأَحْوَصِ الكوفي سلام بن سليم الحنفي، فهو وإن كان ثقة إلا أن الأئمة قد خطأوه في هذا الحديث، فقد قال أحمد بن حنبل: كان أبو الأحوص يُخطىء في هذا الحديث، وقال الدارقطني: وهم فيه أبو الأحوص في إسناده ومتنه.

وقَالَ النسائي: «هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، غَلِطَ فِيهِ أَبُو الْأَحْوَصِ سَلَّامُ بْنُ سُلَيْمٍ، لَا نَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا تَابَعَهُ عَلَيْهِ مِنْ أَصْحَابِ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، وَسِمَاكٌ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَكَانَ يَقْبَلُ التَّلْقِينَ».

وقَالَ: النسائي أيضًا: «قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: كَانَ أَبُو الْأَحْوَصِ يُخْطِئُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، خَالَفَهُ شَرِيكٌ فِي إِسْنَادِهِ، وَلَفْظِهِ».

وقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: وَهِمَ أَبُو الأَحْوَص، فَقَالَ: عَنْ سِمَاك، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَة، قَلَبَ مِنَ الإِسْنَادِ مَوْضِعًا، وصحَّف فِي مَوْضِعٍ؛ أمَّا القَلْبُ: فَقَوْلُهُ: «عَنْ أَبِي بُرْدَة»، أَرَادَ: عَنِ ابْنِ بُرَيْدة، ثُمَّ احْتَاجَ أَنْ يَقُولَ: «ابْنُ بُرَيْدة، عَنْ أَبِيهِ» ، فقَلَبَ الإِسْنَادَ بِأَسْرِهِ، وأَفْحَشَ فِي الْخَطَإِ، وأَفْحَشُ مِنْ ذَلِكَ

---

[1] ينظر: «علل الحديث»، لابن أبي حاتم: (٤/٤٣٨/١٥٤٩).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

وأَشْنَعُ: تصحيفُهُ فِي مَتْنِه: «اشْرَبُوا فِي الظُّرُوفِ، وَلا تَسْكَرُوا»[1].

وقال ابن أبي حاتم: «وسمعتُ أَبَا زُرْعَةَ، يَقُولُ: سمعتُ أَحْمَدَ بْنَ حنبل يَقُولُ: حديثُ أَبِي الأَحْوَص، عَنْ سِماك، عن القاسم ابن عبد الرحمن، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَة: خطأٌ؛ الإسنادُ والكلامُ: فَأَمَّا الإسنادُ: فإنَّ شَرِيكًا وأيُّوبَ ومحمدًا ابني جابرٍ رَوَوْهُ عَنْ سِمَاك، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عبد الرحمن، عَنِ ابْنِ بُرَيْدة، عَنْ أَبِيهِ، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم كما روى الناسُ: «فَانْتَبِذُوا فِي كُلِّ وِعَاءٍ، وَلا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا»، قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: كَذَا أَقُولُ: هَذَا خطأٌ! أمَّا الصَّحيحُ: حديثُ ابنِ بُرَيْدة، عَنْ أَبِيهِ»[2].

وقال الدارقطني: «وَوَهِمَ فِيهِ أَبُو الْأَحْوَصِ عَلَى سِمَاكٍ أَيْضًا، وَإِنَّمَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ سِمَاكٌ، عن القاسم، عن ابن بريدة، عَنْ أَبِيهِ، وَوَهِمَ أَيْضًا فِي مَتْنِهِ، فِي قَوْلِهِ: «وَلَا تَسْكَرُوا»، وَالْمَحْفُوظُ عَنْ سِمَاكٍ، أَنَّهُ قَالَ: «وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»[3]. وقال الدارقطني في موضع آخر: «وَهِمَ فِيهِ أَبُو الْأَحْوَصِ فِي إِسْنَادِهِ، وَمَتْنِهِ».

ومثل هذا قال الإمام البيهقي: «وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي الْأَحْوَصِ سَلَّامُ بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «اشْرَبُوا وَلَا تَسْكَرُوا» فَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ أَبَا الْأَحْوَصِ

---

[1] ينظر: «علل الحديث»، لابن أبي حاتم: (١٥٤٩/٤٣٨/٤).

[2] ينظر: «علل الحديث»، لابن أبي حاتم: (١٥٥١/٤٤٢/٤).

[3] ينظر: «العلل الواردة في الأحاديث النبوية»، للدارقطني: (٩٥٥/٢٦/٦).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

وَهِمَ مِنْ إِسْنَادِهِ، وَمَتْنِهِ، وَإِنَّمَا الرِّوَايَةُ عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا»[1].

وأما الوجه الثالث فقد رواه عن سماكٍ الوَضَّاحُ بنُ عبد الله اليشكريُّ، أبو عَوَانَةَ الواسطيُّ البزازُ، وهو ثقة ثبت حجة فيما حَدَّثَ من كتابه، وإذا حَدَّثَ من حفظه ربما غلط، وقَالَ النسائي: «وَهَذَا أَيْضًا غَيْرُ ثَابِتٍ، وَقِرْصَافَةُ هَذِهِ لَا نَدْرِي مَنْ هِيَ»، ثم قال: «وَالْمَشْهُورُ عَنْ عَائِشَةَ خِلَافُ مَا رَوَتْ عَنْهَا قِرْصَافَةُ».

سبب الحكم على الحديث بالنكارة:

يظهر من كلام الأئمة السابقين تفرد أَبي الْأَحْوَصِ الكوفي سلام بن سليم الحنفي بروايته لى هذا الوجه الذي حصل فيه الخطأ، فهو وإن كان ثقة، إلا أنه أخطأ في هذا الحديث، ولم يُتابَع على روايته، بل خالفه الكثرة من تلاميذ سماك، وقد ظهر من التخريج والدراسة أنه وهم في إسناده ومتنه.

وقد أوضح لنا الإمام أَبُو زُرْعَةَ سبب النكارة، وهو القلب الحاصل من أَبي الأَحْوَص حين قَالَ: «عَنْ سِمَاك، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ»، فقَلَبَ مِنَ الإِسْنَادِ حين قال: «عَنْ أَبِي بُرْدَةَ»، وصوابه: عَنِ ابْنِ بُرَيْدة، ثُمَّ احْتَاجَ أَنْ يَقُولَ: «ابْنُ بُرَيْدة، عَنْ أَبِيهِ»، فقَلَبَ الإِسْنَادَ بِأَسْرِهِ، فكان خطأ فاحشًا، ثم صَحَّفَ فِي مَتْنِه فرواه بلفظ: «اشْرَبُوا فِي الظُّرُوفِ، وَلا تَسْكَرُوا».

---

[1] ينظر: «السنن الصغرى»، للبيهقي، كتاب: الأشربة، بَاب: تَفْسِيرِ الْخَمْرِ الَّتِي نَزَلَ تَحْرِيمُهَا (٣/٣٣٥/٢٦٨٧)».

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

وقال أبان الإمام الدارقطني عن هذا الوهم، وبَيَّن الوجه الصواب السالم من النكارة والوهم حين قال: «وَوَهِمَ فِيهِ أَبُو الْأَحْوَصِ عَلَى سِمَاكٍ أَيْضًا، وَإِنَّمَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ سِمَاكٌ، عن القاسم، عن ابن بريدة، عَنْ أَبِيهِ، وَوَهِمَ أَيْضًا فِي مَتْنِهِ، فِي قَوْلِهِ: «وَلَا تَسْكَرُوا»، وَالْمَحْفُوظُ عَنْ سِمَاكٍ، أَنَّهُ قَالَ: «وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»[1].

فتفرد أبو الأحوص برواية الحديث على وجه يُخالف الأصول، ويُخالف أقرانه في سند الحديث ومتنه.

وهناك فارق واضح بين تحريم السُّكر، وتحريم المُسْكِر، فالثابت بالنصوص الكثيرة القاطعة هو تحريم المُسْكِر سواء كان قليلًا أو كثيرًا، أما أبو الأحوص فرواه بالمعنى فقال: «وَلَا تَسْكَرُوا»[2].

والمحفوظ عند أهل الحديث – كما تقدم – حديث ابن بريدة بن الحُصَيب، عن أبيه، وقد أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الْأَشْرِبَةِ، بَابُ: النَّهْيِ عَنِ الِانْتِبَاذِ فِي الْمُزَفَّتِ وَالدُّبَّاءِ وَالْحَنْتَمِ وَالنَّقِيرِ، وَبَيَانِ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ، وَأَنَّهُ الْيَوْمَ حَلَالٌ مَا لَمْ يَصِرْ مُسْكِرًا (٣/ ١٥٨٥/ ٦٤ (١٩٩٩))، قال: وحَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا ضَحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «نَهَيْتُكُمْ عَنِ

---

[1] ينظر: «العلل الواردة في الأحاديث النبوية»، للدارقطني: (٦/٢٦/٩٥٥).

[2] ينظر: «الحديث المنكر عند نقاد الحديث دراسة نظرية وتطبيقية»، د/ عبد الرحمن بن نويفع بن فالح السُّلمي: (٢/٨٨٨)»، بتصرف كثير.

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

الظُّرُوفِ، وَإِنَّ الظُّرُوفَ – أَوْ ظَرْفًا – لَا يُحِلُّ شَيْئًا وَلَا يُحَرِّمُهُ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح ضعيف؛ لحال أيوب بن جابر بن سيار بن طارق السُّحَيْمِي وهو ضعيف، ولكنه يرتقي لدرجة الحسن لغيره؛ لمتابعة شريك بن عبد الله النخعي القاضي، صدوق له أوهام، وقد عدَّ أئمة النقد هذا الحديث مما ضبط فيه ولم يهم، والله – تعالى – أعلم.

المطلب الثالث

تفرد الصدوق

إن مصطلح «صدوق»، أو «لا بأس به»، يُشْعِرُ عند المحدثين بتوفر وصف العدالة، دون تمام وصف الضبط؛ ولذا اختلفت فيه أقوال النقاد، فبعضهم يعتبره صحيحًا، وبعضهم يعتبره ضعيفًا، وبعضهم يعتبره في مرتبة متوسطة بين «الصحيح» و«الضعيف» أطلقوا عليها مصطلح «الحسن»؛ فالراوي إذا قيل فيه: «صدوق»، أو «لا بأس به» فهذا يعني أنه عندهم في مرتبة دون الثقة الثبت، وفوق الضعيف السيئ الحفظ، ويعتبر هذا ما استقر عليه العُرْف الحديثي، واتفق عليه العلماء المعاصرون في المدارس الحديثية اليوم، يقول الإمام ابن أبي حاتم – رحمه الله: «إن الناقلة للآثار والمقبولين على منازل، وأن أهل المنزلة الأعلى الثقات، وأن أهل المنزلة الثانية أهل الصدق والأمانة، ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى، وإذا قيل للواحد: إنه ثقة، أو متقن ثبت فهو ممن يحتج بحديثه، وإذا قيل له: إنه صدوق، أو

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

محله الصدق، أولا بأس به فهو ممن يكتب حديثه، ويُنْظَر فيه وهي المنزلة الثانية»[١].

وقال ابن الصلاح – رحمه الله: «فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده استحسنا حديثه ذلك، ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف»[٢].

ولكن رواية الصدوق التي تفرد بها تكون مردود وليست حسنة إذا اقترنت بها قرينة تُوجِب ردها، قال الإمام الذهبي – رحمه الله – وهو يُعَرِّف «المنكر»: «وهو ما انفرد الراوي الضعيفُ به، وقد يُعَدُّ مُفْرَدُ الصَّدُوقِ منكَرا»[٣].

وقال في موضع آخر: «وقد يُسمِّي جماعةٌ من الحفاظ الحديثَ الذي ينفرد به مثلُ هُشَيْم، وحفص بن غِياثٍ: «منكرًا»، فإن كان المنفردُ مِن طبقة مشيخة الأئمة، أطلقوا النكارةَ عَلَى ما انفردَ به، مثلُ عثمان بن أبي شيبة، وأبي سَلَمة التَّبُوذَكِيّ، وقالوا: «هذا منكر»[٤].

قلت: فإذا كان حديث هؤلاء الثقات الكبار يُسَمَّى منكرًا إذا احتفت به قرائن يُردُّ بها، فحديث مَن دونهم من الصدوقين يكون كذلك من باب أولى، والله أعلم.

فحكم تفرد الصدوق إذن: قبول روايته ما لم يخالف الأوثق منه والأحفظ،

---

[١] ينظر: «الجرح والتعديل»: (٣٧/٢).

[٢] ينظر: «مقدمة ابن الصلاح»: (صـ: ٧٩).

[٣] ينظر: «الموقظة في علم مصطلح الحديث»: (صـ: ٤٢).

[٤] ينظر: «الموقظة»: (صـ: ٧٧).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

ويُعَدُّ حديثه حسنًا.

وأما إذا وُصِفَ الراوي بقلة الضبط، أو ضعف الحفظ، فهذا من أكثر الأقسام التي يُخشى فيها من التفرد في الرواية، فأكثر ما تقع التفردات من خفيفي الضبط، والضعفاء والمجروحين، والمتكلم في ضبطهم، وهذا ظاهر يعرفه مَن له أدنى معرفة بكتب الرجال والعلل[1].

فتفرد المُقلّ في الرواية الغير مشهور بالحفظ والرواية، أو مَن خَفَّ ضبطه عن إمام مشهور يُجمَع حديثه قرينة يُرد بها التفرد أيضًا، ويكون أمارة عدم القبول؛ وذلك لعدم اشتهار هذا الحديث بين تلاميذ هذا الإمام، لا سيما الخواص منهم الذين لازموه وطالت صحبتهم له.

وقد استعمل الإمام النسائي كلمة «المنكر» في «السنن الكبرى»، وعَنَى به أفراد الصدوقين، بدون مخالفة لغيره ممن هو أولى منه وأرجح، وإنما استعملها لمجرد تفرد الراوي الصدوق، وذلك في أربعة أحاديث، اخترت منها ما يلي:

المثال السابع:

أخرج النسائي في «السنن الكبرى»، كتاب: الصيام، باب: فِي الصَّائِمِ يَأْكُلُ نَاسِيًا، (٣/٣٥٧/٣٢٦٤)، قال: أَخْبَرَنَا يُوسُفُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ بَكَّارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَفَعَهُ فِي الرَّجُلِ

---

[1] ينظر: «التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو رده»: (صـ: ٩٤) بتصرف كثير.

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

يَأْكُلُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ نَاسِيًا قَالَ: «اللهُ أَطْعَمُهُ وَسَقَاهُ».

قَالَ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو».

تخريج الحديث:

وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه»، كتاب: الصوم، بَاب ذِكْرِ إِسْقَاطِ الْقَضَاءِ وَالْكَفَّارَةِ عَنِ الْآكِلِ وَالشَّارِبِ فِي الصِّيَامِ إِذَا كَانَ نَاسِيًا لِصِيَامِهِ وَقْتَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ (١٩٩٠/٢٣٩/٣)، قال: نا مُحَمَّدُ وإِبْرَاهِيمُ ابنا مُحَمَّدِ بْنِ مَرْزُوقٍ الْبَاهِلِيَّان، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو به بلفظ: «مَنْ أَفْطَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، وَلَا كَفَّارَةَ».

وعن أخرجه ابن حبان في «صحيحه» ـ كما في «الإحسان» ـ كتاب: الصَّوْمِ، بَابُ قَضَاءِ الصَّوْمِ، ذِكْرُ نَفْيِ الْقَضَاءِ وَالْكَفَّارَةِ عَلَى الْآكِلِ الصَّائِمِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ نَاسِيًا (٣٥٢١/٢٨٧/٨)،.

وأخرجه الدارقطني في «سننه»، كِتَابُ الصِّيَامِ (٢٢٤٣/١٤٢/٣)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَحْمُودٍ أَبُو بَكْرٍ السَّرَّاجُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَرْزُوقٍ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو به بلفظ: «مَنْ أَفْطَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ».

وقال الدارقطني: «تَفَرَّدَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ مَرْزُوقٍ وَهُوَ ثِقَةٌ، عَنِ الْأَنْصَارِيِّ».

ومن طريق الدارقطني أخرجه البيهقي في «معرفة السنن والآثار»، كتاب: الصيام، باب: الْفِطْرُ نَاسِيًا (٨٧٠٩/٢٧٢/٦).

وأخرجه الحاكم في «المستدرك»، كِتَابُ: الصَّوْمِ (١٥٦٩/٥٩٥/١)، قال: أَخْبَرَنِي أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّاجِرُ، ثنا أَبُو حَاتِمٍ مُحَمَّدُ

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

ابْنُ إِدْرِيسَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، به بلفظ: «مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ».

وقال الحاكم: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ بِهَذِهِ السِّيَاقَةِ».

وعن الحاكم أخرجه البيهقي في «معرفة السنن والآثار»، كتاب: الصيام، باب: الْفِطْرُ نَاسِيًا (٦/٢٧٢/٨٧٠٨)، وأخرجه أيضًا البيهقي في «السنن الكبرى»، كتاب: الصيام، بَابُ مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا فَلْيُتِمَّ صَوْمَهُ وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ (٤/٣٨٧/٨٠٧٤).

وقال البيهقي: «وَهُوَ مِمَّا تَفَرَّدَ بِهِ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، وَكُلُّهُمْ ثِقَاتٌ، وَاللهُ أَعْلَمُ».

<u>دراسة إسناد النسائي في «السنن الكبرى»:</u>

١. يُوسُفُ بْنُ سَعِيدٍ: هو يُوسُفُ بْنُ سَعِيدِ بن مسلم المصيصي. أَبُو يعقوب الأنطاكي. روى عنه حجاج بن محمد المصيصي، وعَلِيِّ بْنِ بَكَّارٍ، وغيرهما. وروى عنه النسائي، وأبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري، وغيرهما. قال النسائي: ثقة حافظ. وقال ابن أبي حاتم: كتب إليَّ ببعض حديثه، وهو صدوق. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن حجر: ثقة

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

حافظ، تُوفِيَ سنة ٢٧١هـ[١].

٢. عَلِيُّ بْنُ بَكَّارٍ: علي بن بكار بن هارون المصيصي، أبو الحسن البصري. روى عن أبي إسحاق الفزاري، ومُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو. وروى عنه محمد بن عبد الله الخضرمي، ويُوسُفُ بْنُ سَعِيدٍ المصيصي، وغيرهما. قال ابن سعد: كَانَ عَالِمًا فَقِيهًا. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: مستقيم الحديث. وقال الذهبي، وابن حجر: صدوق توفي قريبًا من سنة ٢٢٤هـ.[٢].

٣. مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو: هو مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بن علقمة بن وقاص الليثي، أبو عبد الله. ويقال: أبو الحسن المدني. روى عن أبيه، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وغيرهما. وروى عنه شعبة، والثوري، عَلِيُّ بْنُ بَكَّارٍ، وغيرهم. قال يحيى القطان: رجل صالح ليس بأحفظ الناس للحديث. وقال الجوزجاني: ليس بقوي الحديث. وقال ابن معين: مازال الناس يتقون حديثه، قيل له: وما علة ذلك؟ قال: كان يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء من روايته، ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة. وقال في موضع آخر: ثقة. وقال أبو حاتم: صالح الحديث، يكتب حديثه، وهو شيخ. وقال النسائي: ليس به

---

[١] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٩/٢٢٤/٩٣٨)، «الثقات»: (٩/٢٨١/١٦٤٤٢)، «شذرات الذهب»: (٢/١٦٢)، «تاريخ الإسلام»: (٢٠/٤٩٦)، «العبر»: (١/٣٩٢) «تهذيب التهذيب»: (١١/٣٦٤/٧٠٨)، «التقريب»: (صـ: ٦١١/برقم: ٧٨٦٦).

[٢] يُنْظَر: «الطبقات الكبرى»: (٧/٤٩٠)، «الثقات»: (٨/٤٧٤/١٤٥٠٥)، «الكاشف»: (٢/٣٥/٣٨٨٤)، «تاريخ الإسلام»: (٥/١٢٣/٢٦٧)، «تهذيب التهذيب»: (٧/٢٨٦/٤٩٨)، «تقريب التهذيب»: (صـ: ٣٩٨/برقم: ٤٦٩٤).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

بأس. وقال في موضع آخر: ثقة. وقال ابن عدي: له حديث صالح، وقد حدث عنه جماعة من الثقات، كل واحد ينفرد عنه بنسخة، ويُغْرِبُ بعضهم على بعض، وروى عنه مالك في «الموطأ»، وأرجو أنه لا بأس به. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: يُخطِيء. وقال يعقوب بن شيبة: هو وسط، وإلى الضعف ما هو. وقال ابن المبارك: لم يكن به بأس. وقال ابن سعد: كان كثير الحديث يستضعف. وقال ابن حجر: روى له البخاري مقرونًا بغيره، ومسلم في المتابعات. روى له البخاري مقرونًا ومسلم متابعة، قال الذهبي: مشهور حسن الحديث، تُوفِيَ سنة ١٤٥هـ على الصحيح[1]. وخلاصة حاله أنه صدوق له أوهام.

٤ـ أَبُو سَلَمَةَ: هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري المدني. ثقة فقيه إمام، تقدم في المثال الأول.

٥ـ أَبُو هُرَيْرَةَ: هو حافظ الصحابة صحابي جليل رضي الله عنه. سبقت ترجمته في المثال الأول.

سبب الحكم على الحديث بالنكارة:

لم يظهر لي سبب النكارة في الرواية، ولم أقف على نص أحد من العلماء يكشف لي وجهًا لحكم النسائي رحمه الله على هذا الحديث: «هَذَا حَدِيثٌ

---

[1] ينظر: «الجرح والتعديل»: (١٣٨/٣٠/٨)، «الكاشف»: (٥٠٨٧/٢٠٧/٢)، «الكامل»: (١٦٩٣/٢٢٤/٦)، «تهذيب التهذيب»: (٦١٩/٣٣٣/٩)، «التقريب»: (صـ: ٤٩٩/برقم: ٦١٨٨).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

مُنْكَرٌ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو».

ولكن لما قارنت رواية النسائي بالرواية التي أخرجها الإمام البخاري في «صحيحه»، كِتَاب: الصوم، بَاب: الصَّائِمِ إِذَا أَكَلَ أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا (٣/٣١/١٩٣٣)، قال: حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «إِذَا نَسِيَ فَأَكَلَ وَشَرِبَ، فَلْيُتِمَّ صَوْمَهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ».

وكذا التي أخرجها الإمام مسلم في «صحيحه»، كِتَاب: الصيام، بَاب: أَكْلُ النَّاسِي وَشُرْبُهُ وَجِمَاعُهُ لَا يُفْطِرُ (٢/٨٠٩/١٧١ (١١٥٥))، قال: وحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هِشَامٍ الْقُرْدُوسِيِّ، به بمثله. وجدت أن لفظة النسائي تفترق عن لفظة «الصحيحين» بتخصيص هذا الحكم: «فِي شَهْرِ رَمَضَانَ»، فهي مقيدة بكونها في رمضان، وأما لفظ «الصحيحين» فهو في مطلق النسيان في أي صوم؛ فريضة كان أو تطوعًا.

ولكن لعله يقصد بالنكارة أيضًا التفرد بلفظ: «مَنْ أَفْطَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ»، كما في رواية ابن حبان، والدارقطني، والحاكم والبيهقي.

والتي حكم عليها الدارقطني بقوله: «تَفَرَّدَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ مَرْزُوقٍ وَهُوَ ثِقَةٌ، عَنِ الْأَنْصَارِيِّ»، وكذا البيهقي قال: «وَهُوَ مِمَّا تَفَرَّدَ بِهِ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ عَمْرٍو، وَكُلُّهُمْ ثِقَاتٌ، وَاللهُ أَعْلَمُ».

فزاد محمد بن عمرو بن علقمة لفظة: «فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ»، وهي تُثْبِتُ حكمًا جديدًا لم تثبته الأحاديث الأصح منه، فمحمد بن عمرو بن علقمة

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

لا يُحتمل تفرده، كما هو ظاهر في ترجمته.

وقد تقدم أيضًا أن محمد بن عبد الله الأنصاري (راويه عنه) ممن لا يُحتمَل تفرده أيضًا، قال أبو داود: تغير تغيرًا شديدًا. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال زكرياء الساجي: لم يكن عندهم من فرسان الحديث. وقد أنكروا عليه بعض الأحاديث، وقد تقدم تفصيل ترجمته في المثال الخامس.

ولا يمكنني الجزم بأن علي بن بكار قد تابع محمد بن عبد الله الأنصاري على روايته؛ لأن رواية علي بن بكار لم يذكر لفظ: «فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ»، والله تعالى أعلم بالصواب.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف لحال محمد بن عمرو بن علقمة وهو صدوق له أوهام، وقد وهم في زيادة لفظة لم يذكرها الثقات عند روايتهم للحديث، فتكون روايته ضعيفة لأجل الوهم الحاصل منه.

المثال الثامن:

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى»، كتاب: قطع السارق، باب: امْتِحَانُ السَّارِقِ بِالضَّرْبِ وَالْحَبْسِ (٧/٧/٧٣٢٠)، قال: أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ رَاهَوَيْهِ، أَخْبَرَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنِي صَفْوَانُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنِي أَزْهَرُ ابْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَرَازِيُّ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، أَنَّهُ رَفَعَ إِلَيْهِ نَاسٌ مِنَ الْكَلَاعِيِّينَ، أَنَّ حَاكَةً سَرَقُوا مَتَاعًا فَحَبَسَهُمْ أَيَّامًا ثُمَّ خَلَّى سَبِيلَهُمْ فَأَتَوْهُ فَقَالُوا: خَلَّيْتَ سَبِيلَ هَؤُلَاءِ بِلَا امْتِحَانٍ، وَلَا ضَرْبٍ، فَقَالَ النُّعْمَانُ: «مَا شِئْتُمْ إِنْ شِئْتُمْ أَضْرِبُهُمْ؛ فَإِنْ أَخْرَجَ اللهُ مَتَاعَكُمْ فَذَاكَ، وَإِلَّا أَخَذْتُ مِنْ ظُهُورِكُمْ مِثْلَهُ قَالُوا: هَذَا حُكْمُكَ؟ قَالَ:

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

هَذَا حُكْمُ اللهِ وَرَسُولِهِ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، لَا يُحْتَجُّ بِمِثْلِهِ، وَإِنَّمَا أَخْرَجْتُهُ لِيُعْرَفَ».

تخريج الحديث:

وأخرجه النسائي أيضًا في «السنن الصغرى»، كتاب: قطع السارق، باب: امْتِحَانُ السَّارِقِ بِالضَّرْبِ وَالْحَبْسِ (٤٨٧٤/٦٦/٨)، قال: أَخْبَرَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، به بمثله.

وأخرجه الطبراني في «مسند الشاميين»: (١٠٠٧/١٠٩/٢) قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ هَارُونَ، ثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ، ثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، به بمثله.

وأخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: الحدود، بَابٌ: فِي الِامْتِحَانِ بِالضَّرْبِ (٤٣٨٢/١٣٥/٤)، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ نَجْدَةَ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ، به بمثله.

وقَالَ أَبُو دَاوُدَ: «إِنَّمَا أَرْهَبَهُمْ بِهَذَا الْقَوْلِ، أَيْ لَا يَجِبُ الضَّرْبُ إِلَّا بَعْدَ الِاعْتِرَافِ».

وأخرجه الطبراني في «مسند الشاميين»: (١٠٠٧/١٠٩/٢) قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ نَجْدَةَ، ثَنَا أَبِي، ثَنَا بَقِيَّةُ، به بمثله.

دراسة إسناد النسائي في «السنن الكبرى»:

١. إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ رَاهُويه: هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم بن مطر، أبو يعقوب الحنظلي، المعروف بابن راهويه المروزي، نزيل نيسابور، أحد الأئمة طاف البلاد. روى عن ابن عيينة، وابن عُلَيَّة، وغيرهما. وروى عنه الجماعة سوى ابن ماجه، وغيرهم. ولد سنة ١٦٦هـ. وقال أحمد:

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

إسحاق عندنا إمام من ائمة المسلمين. وقال النسائي: ثقة مأمون. وقال أبو حاتم: والعجب من إتقانه وسلامته من الغلط مع ما رزق من الحفظ. وقال ابن حجر: ثقة حافظ مجتهد قرين أحمد بن حنبل، تُوفِيَ سنة ٢٣٧هـ، وقيل: ٢٣٨ هـ، وهو ابن ٧٧ سنة[١].

٢. بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ: هو بقية بن الوليد بن صائد بن كعب بن حريز الكَلَاعِيُّ، أبو يُحْمِد الحمصيُّ. روى عن مالك، وصَفْوَانَ بْنِ عَمْرٍو، وخلق كثير. وروى عنه ابن المبارك، وشعبة، وابن رَاهُويه، وغيرهم. قال ابن المبارك: كان صادقًا، ولكنه كان يكتب عمن أقبل وأدبر. وقال أحمد: إذا حَدَّثَ عن قوم ليسوا بمعروفين فلا تقبلوه. وقال ابن معين: إذا حَدَّثَ عن الثقات مثل صفوان بن عمرو، وغيره فاقبلوه، أما إذا حدث عن أولئك المجهولين فلا، وإذا كنى الرجل، ولم يسمعه فليس يساوي شيئًا. وقال يعقوب بن شيبة: بقية ثقه حسن الحديث إذا حدث عن المعروفين، ويحدث عن قوم متروكي الحديث وعن الضعفاء ويحيد عن أسمائهم إلى كناهم وعن كناهم إلى اسمائهم. وقال ابن سعد: كان ثقة في روايته عن الثقات، ضعيفًا في روايته عن غير الثقات. وقال العجلي: ثقة فيما يروي عن المعروفين، وما روى عن

---

[١] يُنْظَر: «تاريخ بغداد»: (٦/٣٤٥/٣٣٨١)، «الجرح والتعديل»:(٢/٢٠٩/٧١٤)، «الكواكب النيرات»: (١/٨١/٤)، «شذرات الذهب»: (٢/٨٩)، «الوافي بالوفيات»: (٨/٢٥١)، «تهذيب التهذيب»: (١/١٩٠/٤٠٨)، «تقريب التهذيب»: (صـ: ٩٩/برقم: ٣٣٢).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

المجهولين فليس بشيء. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به. وقال النسائي: إذا قال حدثنا، وأخبرنا فهو ثقة، وإذا قال عن فلان فلا يؤخذ عنه؛ لأنه لا يدري عمن أخذه. وقال ابن عدي: يخالف في بعض رواياته عن الثقات، وإذا روى عن أهل الشام فهو ثبت، وإذا روى عن غيرهم خلط، وإذا روى عن المجهولين فالعهدة منهم لا منه وبقية صاحب حديث. وقال ابن حبان: رأيته ثقة مأمونًا، ولكنه كان مدلسًا. وقال العقيلي: صدوق اللهجة، إلا أنه يأخذ عمن أقبل وأدبر، فليس بشيء. وقال ابن المديني: صالح فيما روى عن أهل الشام، وأما عن أهل الحجاز، والعراق فضعيف جدًّا. وقال الحاكم: بقية ثقة مأمون. وقال الخطيب: في حديثه مناكير إلا أن أكثرها عن المجاهيل، وكان صدوقًا. وقال البيهقي: أجمعوا على أن بقية ليس بحجة. وقال عبد الحق في «الأحكام» في غير ما حديث: بقية لا يحتج به. وقال ابن القطان: بقية يُدَلِّسُ عن الضعفاء، ويستبيح ذلك، وهذا إن صح مفسد لعدالته. وقال الذهبي: وَثَّقَهُ الجمهور فيما سمعه من الثقات. وقال ابن حجر: صدوق كثير التدليس عن الضعفاء، تُوفِيَ سنة سبع وتسعين ومائة، وله سبع وثمانون سنة[1]. وخلاصة حاله أنه ثقة في روايته عن الثقات، ضعيف

---

[1] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٢/٤٣٤/١٧٢٨)، «رجال مسلم»: (١/٩٩/١٧٠)، «تاريخ الإسلام»: (١٣/١٢٤)، «الكاشف»: (صـ: ٢٧٣/برقم: ٦١٩)، «تهذيب التهذيب»: (١/٤١٦/٨٧٨)، «التقريب»: (صـ: ١٢٦/برقم: ٧٣٤)، «طبقات المدلسين» (صـ: ٤٩/برقم: ١١٧).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

في روايته عن غير الثقات، يُدَلِّس تدليس تسوية[1]، وهو شر أنواع التدليس.

٣. صَفْوَانُ بْنُ عَمْرٍو: هو صفوان بن عمرو بن هرم السكسكي، أبو عمرو الحمصي. روى عن جبير بن نفير، أَزْهَرَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْحَرَازِيِّ، وجماعة. وروى عنه ابن المبارك، وبقية، وغيرهما. قال العجلي، ودحيم، وأبو حاتم، والنسائي: ثقة، زاد أبو حاتم: لا بأس به. وقال عمرو بن علي: ثبت في الحديث. وقال أحمد، وابن معين: ليس به بأس. وقال ابن سعد: كان ثقة مأمونًا. وقال أبو زرعة الدمشقي: قلت لدحيم: من أثبت بحمص؟ قال: صفوان، وسَمَّى جماعةً. وقال ابن خراش: كان ابن المبارك، وغيره يوثقه. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال أيضًا: من صالحي أهل الشام وخيارهم، ومتقنى أتباع التابعين. وقال النسائي في «التمييز»: له حديث منكر في عمار بن ياسر. وقال ابن حجر: ثقة[2].

٤. أَزْهَرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَرَازِيُّ: هو أَزْهَرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَرَازِيُّ الحمصي. روى عن أبي أمامة الباهلي، والنعمان بْن بشير، وغيرهم. وروى عنه معاوية بن

---

[1] تدليس التسوية: هو إسقاط ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر. يُنْظَر: «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (٢٥٧/١).

[2] يُنْظَر: «بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم»: (صـ: ٧٧/برقم: ٤٦٤)، «معرفة الثقات»: (٧٦٤/٤٦٧/١)، «الجرح والتعديل»: (١٨٥٢/٤٢٢/٤)، «الثقات»: (٨٦٢٥/٤٦٩/٦)، «مشاهير علماء الأمصار»: (صـ: ٢٨٣/برقم: ١٤١٣)، «الكاشف»: (٢٤٠٢/٥٠٣/١)، «تهذيب التهذيب»: (٧٥١/٤٢٨/٤)، «التقريب»: (صـ: ٢٧٧/برقم: ٢٩٣٨).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

صالح، وصَفْوَانُ بْنُ عَمْرٍو، وغيرهما. قال ابن سعد: كان قليل الحديث. وقال العجلي: شامي تابعي ثقة. وقال الأزدي: يتكلمون فيه. قال ابن حجر: لم يتكلموا إلا في مذهبه، يعني النصب. وقال الذهبي: تابعي حسن الحديث. وقال ابن حجر: صدوق. تُوفِيَ سنة ١٢٨هـ. وقيل: بعدها[١].

٥. النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ: هو النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة الأنصاري، أبو عبد الله الخزرجي، له ولأبويه صحبة. ولي حمص ليزيد بن معاوية، ثم ولي إمرة الكوفة، وهو أول مولود للأنصار بعد الهجرة. له (١٢٤) حديثًا، روى عنه ابنه محمد، وأَزْهَرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، وغيرهم. وكان فصيحًا، ولي الكوفة، ودمشق، ثم قتل بحمص سنة ٦٥ هـ، وله ٦٤ سنة[٢].

سبب الحكم على الحديث بالنكارة:

قَالَ الإمام النسائي رحمه الله عن هذا الحديث: «هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ لَا يُحْتَجُّ بِمِثْلِهِ، وَإِنَّمَا أَخْرَجْتُهُ لِيُعْرَفَ»، ولم أقف على قول أحد من الأئمة يُبين سبب نكارته، وهناك من العلماء من حكم عليه بالحسن، لكن علائم النكارة عليه بادية، فقد تفرد به بقية بن الوليد الكَلَاعِيُّ، قال عنه ابن عدي: يخالف في بعض رواياته عن الثقات. وقال الخطيب: في حديثه مناكير. وقال البيهقي:

---

[١] يُنْظَر: «معرفة الثقات»: (١/٢١٤/٥٦)، «الجرح والتعديل»: (٢/٣١٢/١١٧٤)، «الثقات»: (٦/٤٦٩/٨٦٢٥)، «الكاشف»: (١/٢٣١/٢٥٧)، «تهذيب التهذيب»: (١/٢٠٤/٣٨٥)، «التقريب»: (صـ: ٩٧/برقم: ٣٠٨).

[٢] يُنْظَر: «الإصابة»: (٦/٤٤٠/٨٧٣٤)، «الخلاصة»: (صـ: ٤٠٢).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

أجمعوا على أن بقية ليس بحجة. وقال عبد الحق في «الأحكام»: بقية لا يحتج به، ومن كان هذا حاله، وإن كان ثقة، وروايته هنا عن صفوان بن عمرو إلا أن عدم المتابعة مما يجعلنا نخاف من تفرده.

كما تفرد به صَفْوَانُ بْنُ عَمْرٍو بن هرم السكسكي، أبو عمرو الحمصي اختلفت أقوال النقاد فيه بين توثيقه، وبين قولهم: لا بأس به، قال النسائي في «التمييز»: له حديث منكر في عمار بن ياسر[1]، وهو يقصد به هذا الحديث.

كما تفرد به أَزْهَرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَرَازِيُّ الحمصي تابعي صدوق كما تقدم في ترجمته.

فالتفرد حصل ممن لا يُحتَمَل تفردهم، ولم يُتابع أحد على روايته، والله تعالى أعلم بالصواب.

<u>الحكم على الحديث:</u>

الحديث بهذا الإسناد ضعيف لتفرد بقية، وهو له مناكير، وكذا لتفرد صفوان ابن عمرو، وتفرد أزهر بن عبد الله الحرازي، وقد حكم العلماء بأن لهم بعض ما يُنكَر عليهم، فلعل هذا الحديث منها والله تعالى اعلم.

<u>المثال التاسع</u>:

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى»، كِتَاب: الزينة، بَاب: مِقْدَارُ مَا يُجْعَلُ فِي

---

[1] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٤/٤٢٢/١٨٥٢)، «تهذيب التهذيب»: (٤/٤٢٨/٧٥١).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

الْخَاتَمِ مِنَ الْفِضَّةِ (٩٤٤٢/٣٧٦/٨)، قال: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُسْلِمٍ، مِنْ أَهْلِ مَرْوَ أَبُو طَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ، فَقَالَ: «مَا لِي أَرَى عَلَيْكَ حِلْيَةَ أَهْلِ النَّارِ؟» فَطَرَحَهُ، ثُمَّ جَاءَهُ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ شَبَهٍ[1]، فَقَالَ: «مَا لِي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ الْأَصْنَامِ؟» فَطَرَحَهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مِنْ أَيِّ شَيْءٍ أَتَّخِذُهُ؟ قَالَ: «اتَّخِذْهُ مِنْ وَرِقٍ، وَلَا تُتِمَّهُ مِثْقَالًا». قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ».

تخريج الحديث:

وأخرجه النسائي أيضًا في «السنن الكبرى»، كِتَاب: الزينة، بَاب: مِقْدَارُ مَا يُجْعَلُ فِي الْخَاتَمِ مِنَ الْفِضَّةِ (٥١٩٥/١٧٢/٨)، قال: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، به بلفظه.

وعن النسائي أخرجه الدولابي في «الكنى والأسماء»: (١٢٠٢/٦٨٤/٢).

وأخرجه أبو داود في «سننه»، كِتَاب: الْخَاتَمِ، بَاب: مَا جَاءَ فِي خَاتَمِ الْحَدِيدِ (٤٢٢٣/٩٠/٤)، قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رِزْمَةَ الْمَعْنَى، عن زَيْدِ بْنِ حُبَابٍ، به بمثله.

ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في «الآداب»، بَاب: (صـ: ٢٢١/برقم: ٥٤٣)، وأيضًا أخرجه في «شعب الإيمان»، فصل: في تحلي الرجال (٥٩٣٥/٣٥٦/٨).

---

[1] شَبَه: نوع من النحاس الأصفر يُشبِه الذهب: «المعجم الوسيط» (٤٧١/١).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

ومن طريق أبي داود أيضًا أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد»: (١١٤/١٧).

وأخرجه الترمذي في «جامعه»، كتاب: اللباس، بَابُ: مَا جَاءَ فِي الخَاتَمِ الحَدِيدِ (١٧٨٥/٢٤٨/٤)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ، وَأَبُو تُمَيْلَةَ يَحْيَى بْنُ وَاضِحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ به بمثله.

وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ».

وأخرجه البزار في «مسنده»: (٤٤٣٠/٣٠٩/١٠)، قال: حَدَّثنا مُحَمد بن يَحْيَى الأزدي، حَدَّثنا زيد بن الحباب، به بمثله.

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» ـ كما في «الإحسان» ـ كِتَابُ: الزِّينَةِ وَالتَّطْيِيبِ، ذِكْرُ الزَّجْرِ عَنْ أَنْ يَتَخَتَّمَ الْمَرْءُ بِخَاتَمِ الْحَدِيدِ أَوِ الشَّبَهِ، (٥٤٨٨/٢٩٩/١٢)، قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ ذَرِيحٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ، أَخْبَرَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، به بمثله.

وأخرجه أحمد في «مسنده» (٢٣٠٣٤/١٤١/٣٨)، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ وَاضِحٍ وَهُوَ أَبُو تُمَيْلَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُسْلِمٍ، به بنحوه.

وأخرجه الحكيم الترمذي في «المنهيات»، باب: الخاتم المصنوع من الحديد أوالصفر أو الذهب (صـ: ٢٠٥)، قال: حدثنا أبي، حدثنا جندل بن والق، حدثنا محمد بن الفضل بن عطية، عن عبد الله بن مسلم الباهلي، به بمثله.

<u>دراسة إسناد النسائي في «السنن الكبرى»:</u>

١ـ أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ: هو أحمد بن سليمان بن عبد الملك بن أبي شيبة الْجَزَرِيُّ، أبو الحسين الرَّهَاوِيُّ الحافظ. روى عن يزيد بن هارون، وأبي داود الحفري، وغيرهما. وروى عنه النسائي كثيرًا، وأبو عَرُوبَةَ، وغيرهما. قال

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

النسائي: ثقة مأمون، صاحب حديث. وقال ابن أبي حاتم: كتب إليَّ ببعض حديثه، وهو صدوق ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كان صاحب حديث يحفظ. وقال أبو عروبة: كان ثبتًا في الأخذ والأداء. وقال أيضًا: تُوفِيَ سنة ٢٦١هـ. وقال ابن حجر: ثقة حافظ[١].

٢. زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ: هو زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ بن الريان. ويقال: رومان التميمي، أبو الحسين الْعُكْلِيِّ[٢] الكوفي. أصله من خراسان، ورحل في طلب العلم، وسكن الكوفة. روى عن مالك، والثوري، ووَرْقَاءَ بْنِ عُمَرَ الْخُرَاسَانِيِّ، وغيرهم. وروى عنه أحمد، والْحُسَيْنُ بْنُ عِيسَى، وغيرهما. قال أحمد: كان صاحب حديث كَيِّسًا قد رحل إلى مصر، وخراسان في الحديث، وما كان أصبره على الفقر. وقال أحمد أيضًا: كان صدوقًا، وكان يضبط الألفاظ عن معاوية بن صالح، لكن كان كثير الخطأ. وقال ابن معين، وعلي بن المديني، والعجلي، والدارقطني، وابن ماكولا، وأبو جعفر البستي، وأحمد بن صالح، وعثمان بن أبي شيبة: ثقة. وقال أبو حاتم: صدوق صالح. وقال ابن معين: كان يقلب حديث الثوري، ولم يكن به بأس. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: يخطيء يعتبر حديثه إذا روى عن المشاهير، وأما روايته عن

---

(١) يُنْظَر: «معرفة الثقات»: (٢/ ١٣٤٤/١٦٧)، «الجرح والتعديل»: (٢/٥٢/٥٩)، «الثقات»: (٨/٣٥/١٢١٣٥)، «تهذيب التهذيب»: (١/٢٩/٦٠)، «التقريب»: (صـ: ٤١٣/برقم: ٤٩٠٤).

(٢) العُكْلِيُّ: بِضَم الْعين وَسُكُون الْكَاف وَكسر اللَّام، هَذِه النِّسْبَة إِلَى عكل وَهُوَ بطن من تَمِيم. ينظر: «الأنساب»: (٩/٣٤٨)، «اللباب»: (٢/٣٥١)، «لب اللباب»: (صـ: ١٨١).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

المجاهيل ففيها المناكير. وقال ابن قانع: كوفي صالح. وقال ابن يونس: كان جَوَّالًا في البلاد في طلب الحديث، وكان حسن الحديث. وقال ابن عدي: له حديث كثير، وهو من أثبات مشايخ الكوفة ممن لا يشك في صدقه، والذي قاله ابن معين أن أحاديثه عن الثوري مقلوبة، إنما له عن الثوري أحاديث تُشْبِهُ بعض تلك الأحاديث، يستغرب بذلك الإسناد، وبعضه يرفعه، ولا يرفعه، والباقي عن الثوري، وعن غير الثوري مستقيمة كلها. وقال الذهبي: لم يكن به بأس قد يهم. وقال ابن حجر: صدوق يخطىء في حديث الثوري.

وخلاصة حاله أنه ثقة يخطيء في حديث الثوري، تُوفِيَ سنة ٢٠٣هـ، وروايته هنا ليست عنه[1].

٣. عَبْدُ اللهِ بْنُ مُسْلِمٍ، هو عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمٍ السُّلَمِيُّ الخُرَاسَانِيُّ، أَبُو طَيْبَةَ الْمَرْوَزِيُّ، قاضي مرو. روى عن عبد الله بن بريدة، وإبراهيم بن عبيد، وغيرهما. وروى عنه زيد بن الحباب، وأبو تُمَيْلَة، وغيرهما. قال أحمد: لا أعرفه. وقال أبو حاتم: يُكْتَبُ حديثه، ولا يُحْتَجُّ به. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: يُخْطِئُ ويُخَالِفُ. وقال ابن حجر: وأخرج له في «صحيحه» حديثًا انفرد به عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه في الخاتم. وذكره ابن خلفون في «الثقات»، وقال الذهبي في «الميزان»: صالح الحديث. وقال ابن حجر:

---

[1] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٣/٥٦١/٢٥٣٨)، «الثقات»: (٨/٢٥٠/١٣٢٧٧)، «الكامل»: (٣/٢٠٩/٧٠٧)، «الكاشف»: (١/٤١٥/١٧٢٩)، «تهذيب التهذيب»: (٣/٣٤٧/٧٣٨)، «التقريب»: (صـ: ٢٢٢/برقم: ٢١٢٤).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

صدوق يهم[1]. وخلاصة حاله أنه ضعيف.

٤ـ عَبْدُ اللهِ بْنُ بُرَيْدَةَ: هو عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي، أبو سهل المروزي. ثقة. تقدم في المثال الخامس.

٥. أَبُوهُ: هو بريدة بن الحُصَيْب بن عبد الله بن الحارث الأسلمي. صحابي جليل رضي الله عنه. تقدم في المثال الخامس.

سبب الحكم على الحديث بالنكارة:

قَالَ النسائي: «هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ». وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ».

ولم يظهر لي علة في هذا الحديث إلا أن يكون سبب النكارة هو تفرد عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ السُّلَمِيِّ الخُرَاسَانِيِّ، أَبِي طَيْبَةَ الْمَرْوَزِيِّ بروايته، ولم يُتَابَع عليها. قال أبو حاتم: يُكْتَبُ حديثه، ولا يُحْتَجُّ به. وقال ابن حبان: يُخْطِئُ ويُخَالِفُ. وقال ابن حجر: وأخرج له ابن حبان في «صحيحه» حديثًا انفرد به عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه في الخاتم. وقال الذهبي: صالح الحديث. وقال ابن حجر: صدوق يهم، والله أعلم بالصواب.

والحديث يفيد كراهة لبس خاتم الحديد، وعَدَّه من حلية أهل النار، ولكن هناك أحاديث تُفيد جواز لبسه، فقد أخرج البخاري في «صحيحه»، كتاب: اللباس، باب: خَاتَمِ الحَدِيدِ (٧/١٥٦/٥٨٧١)، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا

---

[1] يُنْظَر: «التاريخ الكبير»: (٥/١٩١/٦٠٤)، «الجرح والتعديل»: (٣/١٩٣/٨٣٧)، «الثقات»: (٥/١٦٥/٧٦١)، «ميزان الاعتدال»: (٢/٥٠٤/٤٦٠٥)، «تهذيب التهذيب»: (٦/٣٠/٤٨)، «التقريب»: (صـ: ٣٢٣/برقم: ٣٦١٧).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ سَهْلًا، يَقُولُ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: جِئْتُ أَهَبُ نَفْسِي، فَقَامَتْ طَوِيلًا، فَنَظَرَ وَصَوَّبَ، فَلَمَّا طَالَ مُقَامُهَا، فَقَالَ رَجُلٌ: زَوِّجْنِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ، قَالَ: «عِنْدَكَ شَيْءٌ تُصْدِقُهَا؟» قَالَ: لاَ، قَالَ: «انْظُرْ» فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ: وَاللَّهِ إِنْ وَجَدْتُ شَيْئًا، قَالَ: «اذْهَبْ فَالْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ» فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ قَالَ: لاَ وَاللَّهِ وَلاَ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، وَعَلَيْهِ إِزَارٌ مَا عَلَيْهِ رِدَاءٌ، فَقَالَ: أُصْدِقُهَا إِزَارِي، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِزَارُكَ إِنْ لَبِسَتْهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَبِسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ» فَتَنَحَّى الرَّجُلُ فَجَلَسَ، فَرَآهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُوَلِّيًا، فَأَمَرَ بِهِ فَدُعِيَ، فَقَالَ: «مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» قَالَ: سُورَةُ كَذَا وَكَذَا، لِسُوَرٍ عَدَّدَهَا، قَالَ: «قَدْ مَلَّكْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ».

وهذا التوجيه استفدته من كلام الإمام البيهقي – رحمه الله – عقب تخريجه للحديث المار آنفًا حيث قال: «وَهَذَا يُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ عَلَى طَرِيقِ التَّنْزِيهِ فَكَرِهَهُ مِنَ الشَّبَهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْنَامَ تُتَّخَذُ مِنْهُ، وَكَرِهَهُ مِنَ الْحَدِيدِ لِرِيحِهِ، وَإِنَّهُ زِيُّ بَعْضِ الْكُفَّارِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُ النَّارِ، فَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِلَّذِي أَرَادَ أَنْ يُزَوِّجَهُ: «الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ».

وقريب من هذا الحديث ما أخرجه أحمد في «مسنده»: (١١/٢٦٤/٦٦٨٠)، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى عَلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ خَاتَمًا

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

مِنْ ذَهَبٍ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَأَلْقَاهُ، وَاتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، قَالَ: فَقَالَ: «هَذَا أَشَرُّ، هَذَا حِلْيَةُ أَهْلِ النَّارِ» فَأَلْقَاهُ، وَاتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ وَرِقٍ، فَسَكَتَ عَنْهُ.

وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد»، باب: مَنْ تَرَكَ السَّلَامَ عَلَى الْمُتَخَلِّقِ وَأَصْحَابِ المعاصي (صـ: ٣٥٢/برقم: ١٠٢١) قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، به بنحوه.

وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار»، كتاب: الكراهة، باب: التَّخَتُّمِ بِالذَّهَبِ (٦٧٦٨/٢٦١/٤)، قال: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي دَاوُدَ، ثنا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنَا أَبُو غَسَّانَ، ثنا ابْنُ عَجْلَانَ، به بمثله.

وسنده حسن؛ لحال محمد بن عجلان[١]، وعمرو بن شعيب[٢]، وأبيه[٣]، وهم

---

[١] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٢٢٨/٤٩/٨)، «الثقات»: (١٠٥٤٣/٣٨٦/٧)، «معرفة الثقات»: (١٦٢٧/٢٤٧/٢)، «الكاشف»: (٥٠٤٦/٢٠٠/٢)، «ميزان الاعتدال»: (٧٩٤٤/٢٥٧/٦)، «تهذيب التهذيب»: (٥٦٦/٣٠٤/٩)، «التقريب»: (صـ: ٤٩٦/برقم: ٦١٣٦)، «طبقات المدلسين»: (صـ: ٤٤/برقم: ٩٨).

[٢] يُنْظَر: «معرفة الثقات»: (١٣٨٨/١٧٧/٢)، «الجرح والتعديل»: (١٣٢٣/٢٣٨/٦)، «الكامل»:(١٢٨١/١١٤/٥)، «الكاشف»: (٤١٧٣/٧٨/٢)، «تهذيب التهذيب»: (٨٠/٤٣/٨)، «التقريب»: (صـ:٤٢٣/برقم:٥٠٥٠)، «لسان الميزان»: (٤٢٦٤/٣٢٥/٧)، «طبقات المدلسين»: (صـ:٣٥/برقم:٦٠).

[٣] يُنْظَر: «الطبقات الكبرى»: (٢٤٣/٥)، «الجرح والتعديل»: (١٥٣٩/٣٥١/٤)، «الثقات»: (٣٣٢٧/٣٥٧/٤)، (٨٤٦٨/٤٣٧/٦)، «الكاشف»: (٢٢٩٤/٤٨٨/١)، «طبقات المدلسين»: (صـ: ٣٤/برقم: ٥٧)، «تهذيب التهذيب»: (٦٠٧/٣١١/٤)، «التقريب»: (صـ: ٢٦٧/برقم: ٢٨٠٦)، «إسعاف المبطأ»: (صـ: ١٣).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

صدوقون.

قال أبو داود عن أحمد بن حنبل: «أصحاب الحديث إذا شاءوا احتجوا بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وإذا شاءوا تركوه»[1].

وقال البيهقي: «وَرُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، مَرْفُوعًا فِي كَرَاهِيَةِ التَّخَتُّمِ بِالْحَدِيدِ، وَقَوْلُهُ حِينَ اتَّخَذَهُ: هَذَا أَخْبَثُ وَأَخْبَثُ، وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ. ثم قَالَ البيهقي: «وَيُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ هَذَا النَّهْيُ نَهْيَ كَرَاهِيَةٍ، وَتَنْزِيهٍ فَكَرِهَ الْخَاتَمَ مِنَ الشَّبَهِ، وَقَالَ: أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ الْأَصْنَامِ؛ وَلِأَنَّ الْأَصْنَامَ كَانَتْ تُتَّخَذُ مِنَ الشَّبَهِ، وَكَرِهَ الْخَاتَمَ مِنَ الْحَدِيدِ مِنْ أَجْلِ رِيحِهِ، وَقَالَ: أَرَى عَلَيْكَ حِلْيَةَ أَهْلِ النَّارِ أَنَّهُ زِيٌّ بَعْضِ الْكُفَّارِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُ النَّارِ، وَاللهُ أَعْلَمُ»[2].

وقال ابن عبد البر: «وَرَوَى مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ وَخَاتَمِ الْحَدِيدِ ... وَالْأَصْلُ أَنَّ الْأَشْيَاءَ عَلَى الْإِبَاحَةِ حَتَّى يَثْبُتَ النَّهْيُ وَهَذَا فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا أَنَّ النَّهْيَ عَنِ التَّخَتُّمِ بِالذَّهَبِ صَحِيحٌ، وَلَا يُخْتَلَفُ فِي صِحَّتِهِ»[3].

وقد رُوى من طرق أخرى ضعيفة؛ منها: حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أخرجه أحمد في «مسنده»: (١/٢٨٢/١٣٢)، قال: حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا

---

[1] يُنْظَر: «سؤالات أبي داود للإمام أحمد»: (صـ: ٢٣٠/برقم: ٢١٦)، و«تهذيب التهذيب»: (٨/٤٩).

[2] يُنْظَر: «شعب الإيمان»: (٨/٣٥٦).

[3] يُنْظَر: «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»: (١٧/١١٣).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

حَمَّادٌ، أَخْبَرَنَا عَمَّارُ بْنُ أَبِي عَمَّارٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، قَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى فِي يَدِ رَجُلٍ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ: «أَلْقِ ذَا»، فَأَلْقَاهُ، فَتَخَتَّمَ بِخَاتَمٍ مِنْ حَدِيدٍ، فَقَالَ: «ذَا شَرٌّ مِنْهُ» فَتَخَتَّمَ بِخَاتَمٍ مِنْ فِضَّةٍ، فَسَكَتَ عَنْهُ»[1].

ويُروَى من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار»، كتاب: الكراهة، باب: التَّخَتُّمِ بِالذَّهَبِ (٦٧٧٥/٢٦١/٤)، قال: حَدَّثَنَا بَحْرُ بْنُ نَصْرٍ، ثنا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ عُمَارَةِ بْنِ غَزِيَّةَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ سُمَيٍّ، مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ ذَهَبٍ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَانْطَلَقَ فَلَبِسَ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، ثُمَّ جَاءَ فَأَعْرَضَ عَنْهُ فَانْطَلَقَ فَنَزَعَهُ، وَلَبِسَ خَاتَمًا مِنْ وَرِقٍ، فَأَقَرَّهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَقْبَلَ إِلَيْهِ[2].

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف لحال عبد الله بن مسلم السلمي ضعيف.

---

[1] وسنده ضعيف؛ للانقطاع بين عَمَّارِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ، وبين عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، فعمار لم يُدْرِكْ عمر.

[2] وسنده ضعيف؛ لحال عبد الله بن لهيعة، ضعيف مدلس، ورواية ابن المبارك، وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، ينظر: «الكاشف»: (٢٩٣٤/٥٩٠/١)، و«ميزان الاعتدال»: (٤٥٣٥/١٦٦/٤)، «تهذيب التهذيب»: (٦٤٨/٣٢٧/٥) و«التقريب»: (صـ: ٣١٩/ برقم: ٣٥٦٣).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

المطلب الرابع

مخالفة الصدوق

إن مخالفة الراوي لغيره حالة تمتلئ بها كتب تراجم الرواة، وكتب الضعفاء، وكتب العلل، حيث يتفرد الراوي بروايات غير معروفة عند المحدثين، بل مخالفة لما رواه الثقات، ولما هو مشهور ومعروف عند النقاد، ويكون مرجع هذا التفرد إلى خطأ الراوي، ووقوعه في الوهم والغلط، وقد يقع هذا الوهم – كما أسلفنا – من الحفاظ الثقات الأثبات، وممن دونهم من الثقات، كما يقع أيضًا ممن دونهم من الصدوقين، كما يقع من الضعفاء، وهذا هو الغالب في كتب الضعفاء والعلل.

ومخالفة الصدوق قد تكون للحافظ الثقة الثبت، وقد يُخالف الصدوقُ الثقةَ، كما قد يخالف الصدوقُ راويًا صدوقًا أحفظ منه، أو رواة ثقات أو صدوقين أكثر منه عددًا، وفي كل ذلك تكون الرواية التي تفرد بها الصدوق شاذة، وأحيانًا يُطلقون عليها منكرة – كما في البحث هنا – وتكون رواية الأحفظ والأكثر محفوظة، أو معروفة.

وقد استعمل الإمام النسائي كلمة «المنكر» في «السنن الكبرى»، وعَنَى به أفراد الثقات، بدون مخالفة لغيره من الثقات، وإنما استعملها لمجرد تفرده، وذلك في ثلاثة أحاديث اخترت منها ما يلي:

المثال العاشر:

أخرج النسائي في «السنن الكبرى»، كِتَاب: الصيام، بَاب: مَا يُنْهَى عَنْهُ

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

الصَّائِمُ مِنْ قَوْلِ الزُّورِ وَالْغِيبَةِ، وَذِكْرُ الِاخْتِلَافِ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ فِيهِ، (٣/٣٤٧/٣٢٣٢)، قال: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِالْكَرِيمِ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ يَحْيَى بْنِ نُبَاتَةَ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ ثَعْلَبَةَ ابْنِ صُعَيْرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ وَالْجَهْلَ، فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَلَا شَرَابَهُ».

قَالَ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الزُّهْرِيِّ غَيْرَ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ إِنْ كَانَ يُونُسُ بْنُ يَحْيَى يَحْفَظُهُ عَنْهُ».

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، واختلف عنه من وجهين:

الأول: ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ صُعَيْرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

الثاني: ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

تخريج الوجه الأول (ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ الزهريِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ ثَعْلَبَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ):

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى»، كِتَاب: الصيام، بَاب: مَا يُنْهَى عَنْهُ الصَّائِمُ مِنْ قَوْلِ الزُّورِ وَالْغِيبَةِ، وَذِكْرُ الِاخْتِلَافِ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ فِيهِ، (٣/٣٤٧/٣٢٣٢)، قال: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ، به بلفظه.

وقَالَ النسائي: «هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الزُّهْرِيِّ غَيْرَ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ إِنْ كَانَ يُونُسُ بْنُ يَحْيَى يَحْفَظُهُ عَنْهُ».

تخريج الوجه الثاني (ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ):

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى»، كِتَاب: الصيام، بَاب: مَا يُنْهَى عَنْهُ الصَّائِمُ مِنْ قَوْلِ الزُّورِ وَالْغِيبَةِ، وَذِكْرُ الِاخْتِلَافِ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ فِيهِ، (٣/٣٤٧/٣٢٣٣)، قال: أَخْبَرَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ المُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ بِأَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ».

وأخرجه ابن المبارك في «الزهد والرقائق»: (١/٤٦١/١٣٠٧).

وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه»، كتاب: الصيام، بَابُ: النَّهْيِ عَنْ قَوْلِ الزُّورِ، وَالْعَمَلِ بِهِ، وَالْجَهْلِ فِي الصَّوْمِ، وَالتَّغْلِيظِ فِيهِ (٣/٢٤١/١٩٩٥)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، نا عَبْدُ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ الْمُبَارَكِ،

وأخرجه ابن ماجه في «سننه»، كتاب: الصيام، بَابُ: مَا جَاءَ فِي الْغِيبَةِ وَالرَّفَثِ لِلصَّائِمِ، (١/٥٣٩/١٦٨٩)، قال: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ،

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» ـ كما في «الإحسان» ـ كتاب: الصَّوْمِ، بَاب: آدَابِ الصَّوْمِ، ذِكْرُ الْخَبَرِ الدَّالِّ عَلَى أَنَّ الصَّوْمَ إِنَّمَا يَتِمُّ بِاجْتِنَابِ الْمَحْظُورَاتِ

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

لَا بِمُجَانَبَةِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَالْجِمَاعِ فَقَطْ، (٣٤٨٠/٢٥٦/٨)، قال: أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، بِبُسْتَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَعْقُوبَ الطَّالْقَانِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ،

وأخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الصوم، بَابُ: مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ، وَالعَمَلَ بِهِ فِي الصَّوْمِ، (١٩٠٣/٢٦/٣)، قال: حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ،

وأخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الأدب، بَابُ: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ} [الحج: ٣٠] (٦٠٥٧/١٧/٨)، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ،

وأخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: الصوم، بَابُ: الْغِيبَةِ لِلصَّائِمِ، (٢٣٦٢/٣٠٧/٢)، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ،

وَقال: قَالَ أَحْمَدُ: «فَهِمْتُ إِسْنَادَهُ مِنْ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، وَأَفْهَمَنِي الْحَدِيثَ رَجُلٌ إِلَى جَنْبِهِ أُرَاهُ ابْنَ أَخِيهِ».

ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى»، كتاب: الصيام، بَابُ: الصَّائِمِ يُنَزِّهُ صِيَامَهُ عَنِ اللَّغَطِ، وَالْمُشَاتَمَةِ، (٨٣١١/٤٤٩/٤)، وكذا البغوي في «شرح السنة»، كتاب: الصيام، بَابُ: تَنْزِيهِ الصَّوْمِ عَنِ الرَّفَثِ وَقَوْلِ الزُّورِ (١٧٤٦/٢٧٢/٦).

ومن طريق أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ أخرجه البيهقي في «فضائل الأوقات»: (ص: ١٧٧/برقم: ٥٦).

وأخرجه الترمذي في «جامعه»، كتاب: الصوم، بَابُ: مَا جَاءَ فِي التَّشْدِيدِ فِي الغِيبَةِ لِلصَّائِمِ، (٧٠٧/٧٨/٣)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى،

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ،

وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ».

وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه»، كتاب: الصيام، بَابُ: النَّهْيِ عَنْ قَوْلِ الزُّورِ، وَالْعَمَلِ بِهِ، وَالْجَهْلِ فِي الصَّوْمِ، وَالتَّغْلِيظِ فِيهِ (٣/٢٤١/١٩٩٥)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، نا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ،

وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى»، كِتَاب: الصيام، بَاب: مَا يُنْهَى عَنْهُ الصَّائِمُ مِنْ قَوْلِ الزُّورِ وَالْغِيبَةِ، وَذِكْرُ الِاخْتِلَافِ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ فِيهِ، (٣/٣٤٨/٣٢٣٤)، قال: أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ،

وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى»، كِتَاب: الصيام، بَاب: مَا يُنْهَى عَنْهُ الصَّائِمُ مِنْ قَوْلِ الزُّورِ وَالْغِيبَةِ... (٣/٣٤٨/٣٢٣٥)، قال: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ السَّرْحِ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ

وأخرجه علي بن الجعد في «مسنده» – كما في الجعديات – (صـ: ٤١٤/برقم: ٢٨٣١)، قال: حَدَّثَنِي جَدِّي، نَا حَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ الْخَيَّاطُ،

وأخرجه أحمد في «مسنده»: (١٦/٣٣٢/١٠٥٦٢)، قال: حَدَّثَنَا يَزِيدُ،

وأخرجه علي بن الجعد أيضًا في «مسنده» – كما في الجعديات – (صـ: ٤١٦/برقم: ٢٨٤٣)، قال: حَدَّثَنِي جَدِّي، نَا يَزِيدُ،

وأخرجه أحمد في «مسنده»: (١٥/٥٢١/٩٨٣٩)، قال: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، وَحَدَّثَنَا يَزِيدُ،

وأخرجه البزار في «مسنده»: (١٥/١٢٦/٨٤٢٨)، قال: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

عَلِيٍّ، حَدَّثنا أَبُو عامر،

وأخرجه البزار في «مسنده»: (٨٤٢٩/١٢٦/١٥)، قال: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثنا أَبُو قُتَيبة،

وأخرجه ابن الأعرابي في «معجمه»: (٦٧١/٣٥٠/١)، قال: نا مُحَمَّدٌ، نا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ،

عشرتهم (ابْنُ الْمُبَارَكِ، وآدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، وأَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، وعُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، وحَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ الْخَيَّاطُ، وحَجَّاجٌ، وَيَزِيدُ، وأَبُو عامر، وأَبُو قُتَيبة، ويَزِيدُ بْنُ هَارُونَ)، عن ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ المَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به بمثله.

دراسة إسناد الوجه الأول:

دراسة إسناد النسائي في «السنن الكبرى»:

١. عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ: هو عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ ابن يزيد بن فَرُّوخِ المخزومي، أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ أحد الأئمة الحفاظ. روى عن إبراهيم بن موسى الرازي، وأبي الوليد الطيالسي، وغيرهما. وروى عنه مسلم، والترمذي، والنسائي، وغيرهم. كان مولده سنة ٢٠٠هـ. وقال النسائي: ثقة. وقال أبو حاتم: إمام. وقال الخطيب: كان إمامًا ربانيًّا حافظًا مكثرًا صادقًا. وقال ابن حبان في «الثقات»: كان أحد أئمة الدنيا في الحديث، مع الدين، والورع، والمواظبة على الحفظ والمذاكرة، وترك الدنيا، وما فيه الناس. وقال الذهبي: الإمام، سيد الحفاظ، أحد الأئمة الأعلام. وقال ابن حجر: إمام حافظ

ثقة مشهور، توفي في ذي الحجة سنة ٢٦٤هـ[١].

٢. عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ: هو عبد الرحمن بن عبد الملك بن شيبة. وقيل: بن محمد بن شيبة، الحزامي مولاهم، أبو بكر المدني. روى عن ابن أبي فديك وأبي نباتة، وغيرهما. وروى عنه البخاري، وأبو زرعة الرازي، وغيرهما. ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: ربما خالف. وقال أبو حاتم كان يختلف إلى عبد العزيز الأويسي وهو شاب، يكتب عنه فرآه أبو زرعة فذاكره بغرائب لم تكن عنده، فسأله أن يُحَدِّثَهُ فسمع منه، قال أبو زرعة: لم يكن بين تحديثه وموته كبير شيء، اختلفت إليه عشرين ليلة، أنظر في كتبه. وقال أبو بكر بن أبي داود: ضعيف. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم. وقال الذهبي: محدث عالم. وقال في موضع آخر: صدوق. وقال ابن حجر: صدوق يخطىء[٢]. وخلاصة حاله أنه ضعيف.

٣. يُونُسُ بْنُ يَحْيَى بْنِ نُبَاتَةَ: هو يُونُسُ بْنُ يَحْيَى بن نُبَاتَةَ الأموي، أبو نُبَاتَةَ المدني. روى عن مالك، وابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، وغيرهما. وروى عنه أبو بكر بن

---

[١] يُنْظَر: «مشيخة النسائي»: (صـ: ٩١/برقم: ١٢٧)، «الثقات»: (٨/٤٠٧/١٤١٢٤)، «الجرح والتعديل»: (٥/٣٢٤/١٥٤٣)، «تاريخ بغداد»: (١٠/٣٢٦/٥٤٦٩)، «الكاشف»: (١/٦٨٣/٣٥٦٨)، «تهذيب التهذيب»: (٧/٢٨/٦٢)، «تقريب التهذيب»: (صـ: ٣٧٣/برقم: ٤٣١٦).

[٢] يُنْظَر: «التاريخ الكبير»: (٥/٣١٨/١٠٠٧)، «الجرح والتعديل»: (٥/٢٥٩/١٢٢٣)، «الكاشف»: (١/٦٣٥/٣٢٥٦)، «تهذيب التهذيب»: (٦/٢٢١/٤٥٠)، «تقريب التهذيب»: (صـ: ٣٤٥/برقم: ٣٩٣٦).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

عبد الرحمن بن عبد الملك بن شيبة، والزبير بن بكار، وغيرهما. قال أبو زرعة: كان صدوقًا. وقال أبو حاتم: شيخ من أهل المدينة، فاضل صالح الحديث، ليس به بأس. وقال عبد الرحمن بن عبد الملك بن شيبة الحزامي: كان من الثقات. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الذهبي، وابن حجر: صدوق. مات سنة ٢٠٧هـ[١].

٤. ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ: هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب واسمه هشام بن شعبة القرشي العامري، أبو الحارث المدني. روى عن عكرمة مولى بن عباس، والزهري، وغيرهما. وروى عنه الثوري، ومعمر، وأبو نباتة، وغيرهم. قال أحمد: كان يُعَدُّ صدوقًا أفضل من مالك إلا أن مالكًا أشد تنقية للرجال منه. وقال ابن معين: ابن أبي ذئب ثقة. وقال يعقوب بن شيبة: ابن أبي ذئب ثقة صدوق، غير أن روايته عن الزهري خاصة تُكُلِّمَ فيها بعضهم بالاضطراب. وقال النسائي: ثقة. وقال الواقدي: كان من أورع الناس، وأفضلهم، وكانوا يرمونه بالقدر، وما كان قدريًّا لقد كان يتقي قولهم، ويعيبه. وقال ابن معين لم يسمع بن أبي ذئب من الزهري يعني أنه عرض. وقال ابن معين أيضًا: كان يحيى بن سعيد لا يرضى حديث ابن أبي ذئب، وابن جريج عن الزهري، ولا يقبله. وقال الخليلي: ثقة أثنى عليه مالك، فقيه من أئمة

---

[١] يُنْظَر: «التاريخ الكبير»: (٨/ ٣٥٢٦/٤١١)، «الجرح والتعديل»: (١٠٤٣/٢٤٩/٩)، «الثقات»: (١١٩٠٦/٦٥٢/٧)، «الكاشف»: (٦٤٧٩/٤٠٤/٢)، «تهذيب التهذيب»: (٨٦٧/٤٤٩/١١)، «تقريب التهذيب»: (صـ: ٦١٤/برقم: ٧٩١٨).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

أهل المدينة حديثه مخرج في الصحيح؛ إذا روى عن الثقات فشيوخه شيوخ مالك، لكنه قد يروي عن الضعفاء، وقد بَيَّنَ االبن أخي الزهري كيفية أخذ ابن أبي ذئب عن عمه قال: إنه سأل عن شيء فأجابه، فرد عليه، فتقاولا فحلف الزهري أن لا يحدثه، ثم ندم ابن أبي ذئب، فسال الزهري أن يكتب له أحاديث من حديثه، فكتب له فكان يحدث بها. وقال ابن سعد: كان ابن أبي ذئب يفتي بالمدينة، وكان عالمًا ثقة فقيهًا ورعًا عابدًا فاضلًا. وقال ابن حبان في «الثقات»: كان من فقهاء أهل المدينة، وعُبَّادِهِم. وقال الذهبي: كان كبير الشأن ثقة. وقال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل. مات سنة ثمان وخمسين ومئة. وقيل بعدها[1].

وخلاصة حاله أنه ثقة فقيه عابد، روايته عن الزهري فيها ضعف، وروايته هنا عنه.

٥- ابْنُ شِهَابٍ: هو محمد بن مُسْلِم بن عُبَيْد الله بن عبد الله بن شِهَاب القُرَشِي الزُّهْرِي الفقيه، أبو بكر الحافظ المدنيُّ، أحد الأئمة الأعلام، وعالم الحجاز، والشام. روى عن: ابن عمر، وأنس، وعروة بن الزبير، وغيرهم. وروى عنه: عطاء، ومالك، ويُونُسُ بْنُ يَزِيدَ الْأَيْلِيُّ، وغيرهم. قال ابن سعد: كان الزهري ثقة كثير الحديث والعلم والرواية فقيهًا جامعًا. وقال الذهبي: أحد

---

[1] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٧/٣١٣/١٧٠٤)، «الثقات»: (٧/٣٩٠/١٠٥٥٦)، «الكاشف»: (٢/١٩٤/٥٠٠١)، «تهذيب التهذيب»: (٩/٣٠٣/٥٠٥)، «التقريب»: (صـ: ٤٩٣/برقم: ٦٠٨٢).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

الأعلام. وقال ابن حجر: فقيه حافظ متفق على جلالته وإتقانه، تُوفِيَ في رمضان ١٢٤هـ. وهو ابن ٧٢ سنة[١].

٦. عَبْدُ اللهِ بْنُ ثَعْلَبَةَ بْنِ صُعَيْرٍ: عَبْدُ اللهِ بْنُ ثَعْلَبَةَ بْنِ صُعَيْرٍ، ويُقَالُ: ابن أبي صُعَيْرٍ، أبو ثعلبة الزهري. مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهه ورأسه زمن الفتح، ودعا له، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعن أبيه، وعمر، وغيرهم. وروى عنه الزهري، وسعد بن إبراهيم، وغيرهما. قال ابن سعد: كان ابن صُعَيْرٍ شاعرًا، وكان حليفًا لبني زهرة. وقال الحاكم أبو أحمد: ولد قبل الهجرة، وقيل: بعدها. وعَدَّه مسلم، والدارقطني، وعبد الغني بن سعيد، وابن السكن في الصحابة. وقال أبو حاتم: قد رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير، وزعم ابن حزم في «المحلي» أنه مجهول. وقال العلائي: والظاهر أن حديثه يلحق بمراسيل الصحابة. وقال الذهبي: له صحبة إن شاء الله. توفي سنة ٨٧ هـ[٢].

٧. أَبُو هُرَيْرَةَ: هو صحابي جليل رضي الله عنه. تقدم في المثال الأول.

---

[١] يُنْظَر: «الطبقات الكبرى»: (١/١٥٧)، «الثقات»: (٥/٣٤٩/٥١٦٢)، «الكاشف»: (٢/٢١٧/٥١٥٢)، «تهذيب التهذيب»: (٩/٣٩٥/٧٣٤)، و«التقريب»: (صـ: ٥٠٦/برقم: ٦٢٩٦).

[٢] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٥/١٩/٨٨)، «الثقات»: (٣/٢٤٦/٨٠٦)، «الكاشف»: (١/٥٤٢/٢٦٥٧)، «جامع التحصيل»: (صـ: ٢٠٧/برقم: ٣٤٠)، «تهذيب التهذيب»: (٥/١٦٥/٢٨٤)، «التقريب»: (صـ: ٥٠٦/برقم: ٦٢٩٦).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

دراسة إسناد الوجه الثاني:

دراسة إسناد النسائي في «السنن الكبرى»:

١ـ سُوَيْدُ بن نصر: هو سُوَيْدُ بن نصر بن سُوَيْد الْمَرْوَزِيُّ، أبو الفضل الطُّوسَانِي ويعرف بالشاة، روى عن ابن المبارك، وابن عيينة، وغيرهما. وروى عنه الترمذي، والنسائي، وغيرهما. قال النسائي، ومسلمة: ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: وكان متقنًا. وقال أبو سعيد السمعاني في «الأنساب»: أحد العلماء الثقات، راوية عبد الله بن المبارك، وقال ابن حجر: وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. تُوفِيَ سنة ٢٤٠هـ[١].

٣. عَبْدُ اللهِ: هو عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ بن واضح الْحَنْظَلِيُّ التَّمِيمِيُّ، أبو عبد الرحمن الْمَرْوَزِيُّ، أحد الأئمة ولد سنة ١١٨هـ. ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد جُمِعَت فيه خصال الخير، تُوفِيَ سنة ١٨١هـ، وله ٦٣ سنة[٢].

٣. ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ: هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة القرشي العامري، أبو الحارث المدني ثقة فقيه عابد، روايته عن الزهري فيها ضعف. تقدم في الوجه السابق.

٤. سَعِيدٌ الْمَقْبُرِيُّ: هو سعيد بن أبي سعيد ـ واسمه كيسان الْمَقْبُرِيُّ، أبو سعد

---

[١] يُنْظَر: «التاريخ الكبير»: (٤/١٤٨/٢٢٨٠) ، «الجرح والتعديل»: (٤/٢٣٩/١٠٢٥)، «الثقات»: (٨/٢٩٥/١٣٥٢٧)، «الأنساب»: (٩/٩٤)، «الكاشف»: (١/٤٧٣/٢٢٠١)، «تهذيب التهذيب»: (٤/٢٤٥/٤٩٣)، «التقريب»: (صـ:٢٦٠/برقم: ٢٦٩٩).

[٢] يُنْظَر: «معرفة الثقات»: (٢/٥٤/٩٥٩)، «الثقات»: (٧/٧/٨٧٦٧)، «تهذيب التهذيب»: (٥/٣٣٤/٦٥٧)، «التقريب»: (صـ: ٣٢٠/برقم: ٣٥٧٠).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

المدني، والْمَقْبُرِيُّ نسبة إلى مقبرة بالمدينة كان مجاورًا لها[1]. روى عن أبيه، وأبي هريرة، وعائشة، وغيرهم. وروى عنه مالك، والليث، وابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، وغيرهم. قال أحمد: ليس به بأس. وقال ابن المديني، وابن سعد، والعجلي، وأبو زرعة، والنسائي: ثقة. وقال ابن خراش: ثقة جليل، أثبت الناس فيه الليث بن سعد. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال يعقوب بن شيبة: كان قد تغير وكبر واختلط قبل موته يُقَالُ بأربع سنين، وكان شعبة يقول: حدثنا سعيد المقبري بعدما كبر. وقال ابن عدي: إنما ذكرته لقول شعبة هذا، وأرجو أن يكون من أهل الصدق، وما تكلم فيه أحد إلا بخير. وقال ابن حبان في «الثقات»: اختلط قبل موته بأربع سنين. وقال ابن حجر: ثقة تغير قبل موته بأربع سنين، وروايته عن عائشة، وأم سلمة مرسلة. تُوفِيَ سنة ١١٧هـ. وقيل: بعدها[2].

٥. أبوه: كيسان المقبري، أبو سعيد المدني، مولي أم شريك. روى عن عمر، وعلي، وأبي سعيد الخدرى، وغيرهم. وروى عنه ابنه سعيد، وابن ابنه عبد الله بن سعيد، وغيرهما. سُمِّيَ المقبري؛ لأنه كان ينزل ناحية المقابر. قال الواقدي: كان ثقة كثير الحديث. وقال النسائي: لا بأس به. وقال العجلي:

---

(١) يُنْظَر: «لب اللباب في تحرير الأنساب»: (صـ: ٢٥٠).

(٢) يُنْظَر: «معرفة الثقات»: (٥٩٤/٣٩٩/١)، «الثقات»: (٢٩٢٦/٢٨٤/٤)، «الكامل»: (٨٢٠/٣٩١/٣)، «من رمى بالاختلاط»: (صـ: ٥٨/برقم: ٣٤)، «تذكرة الحفاظ»: (١٠١/١١٦/١)، «تهذيب التهذيب»: (٦١/٣٤/٤)، «التقريب»: (صـ: ٢٣٦/برقم: ٢٣٢١).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال ابن حجر: ثقة ثبت، تُوفِيَ سنة ١٠٠هـ[١].

٦. أَبو هُرَيْرَةَ: صحابي جليل رضي الله عنه. تقدم في المثال الأول.

وقد أخرج هذا الحديث أيضًا الإمام البخاري في «صحيحه» من هذا الوجه، كما تقدم في التخريج.

سبب الحكم على الحديث بالنكارة:

حكم الإمام النسائي على هَذَا الحَدِيث بأنه: «مُنْكَرٌ»، ثم قال: «وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الزُّهْرِيِّ غَيْرَ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ إِنْ كَانَ يُونُسُ بْنُ يَحْيَى يَحْفَظُهُ عَنْهُ»، ولعل سبب النكارة تفرد عبد الرحمن بن عبدالملك بن شيبة، أبي بكر المدني. قال ابن حبان: ربما خالف. وقال أبو زرعة: لم يكن بين تحديثه وموته كبير شيء. وقال أبو بكر ابن أبي داود: ضعيف. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم. وقال ابن حجر: صدوق يخطىء. أو تفرد يُونُسَ بْنِ يَحْيَى بن نُبَاتَةَ الأموي، أبي نُبَاتَةَ المدني، حيث رواه عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ صُعَيْرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه،، وأبو نُبَاتَةَ هذا صدوق، وقد خالف من هو أوثق منه حفظًا وعددًا، حيث رواه ابْنُ الْمُبَارَكِ، وآدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، وأَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ،

---

[١] يُنْظَر: «الطبقات»: (٨٥/٥)، «معرفة الثقات»: (٢١٥٨/٤٠٤/٢)، «الجرح والتعديل»: (٩٤٠/١٦٦/٧)، «الثقات»: (٥١٢٨/٣٤٠/٥)، «تهذيب التهذيب»:(٨٢٥/٤٠٦/٨)، «التقريب»: (صـ: ٤٦٣/برقم: ٥٦٧٦).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

وعُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، وحَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ الْخَيَّاطُ، وحَجَّاجٌ، وَيَزِيدُ، وأَبُو عامر، وأَبُو قُتَيبة، ويَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عن ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، قال: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ المَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح صحيح؛ لما تقدم من دراسة إسناده، وأما الوجه المرجوح ففيه تفرد ومخالفة كما تقدم.

المثال الحادي عشر:

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى»، كتاب: الفرائض، تَوْرِيثُ الْمَوْلُودِ إِذَا اسْتَهَلَّ، (٦/١١٧/٦٣٢٤)، قال: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى الْبَلْخِيُّ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ، حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «الصَّبِيُّ إِذَا اسْتَهَلَّ[1] وَرِثَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ».

وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى»، كتاب: الفرائض، تَوْرِيثُ الْمَوْلُودِ إِذَا اسْتَهَلَّ، (٦/١١٧/٦٣٢٥)، قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ النَّيْسَابُورِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ، يَقُولُ: فِي الْمَنْفُوسِ يَرِثُ إِذَا سُمِعَ صَوْتُهُ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «وَهَذَا أَوْلَى بِالصَّوَابِ، مِنْ حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ بْنِ مُسْلِمٍ،

---

[1] يُنْظَر: اسْتَهَلَّ: أي صرخ وصاح ورفع صوته عند ولادته. يُنظَر: «الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي»: (صـ: ٢٤٤).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

وَعِنْدَ الْمُغِيرَةِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ غَيْرُ حَدِيثٍ مُنْكَرٍ، وَابْنُ جُرَيْجٍ أَثْبَتُ مِنَ الْمُغِيرَةِ، وَاللهُ أَعْلَمُ».

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه أَبُو الزُّبَيْرِ المَكِيُّ، واختلف عليه من وجهين:

الوجه الأول: أَبُو الزُّبَيْرِ، عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ مرفوعًا.

الوجه الثاني: أَبُو الزُّبَيْرِ، عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، موقوفًا.

الوجه الأول (المرفوع):

وأخرجه الحاكم في «المستدرك»، كِتَابُ: الْفَرَائِضِ (٨٠٢٢/٣٨٧/٤)، قال: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي نَصْرٍ الْمُزَكِّي، بِمَرْوَ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوْحٍ الْمَدَايِنِيُّ، ثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ، ثَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ مُسْلِمٍ، به بمثله.

وقال الحاكم: «لَا أَعْرِفُ أَحَدًا رَفَعَهُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ غَيْرَ الْمُغِيرَةِ، وَقَدْ أَوْقَفَهُ ابْنُ جُرَيْجٍ وَغَيْرُهُ، وَقَدْ كَتَبْنَاهُ مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ مَوْقُوفًا».

وأخرجه ابن ماجه في «سننه»، كتاب: الجنائز، بَابُ: مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الطِّفْلِ (١٥٠٨/٤٨٣/١)، وفي كتاب: الفرائض، بَابُ إِذَا اسْتَهَلَّ الْمَوْلُودُ وَرِثَ (٢٧٥٠/٩١٩/٢)، قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ ابْنُ بَدْرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، به بمثله.

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» ـ كما في «الإحسان» ـ كتاب: الفرائض، ذِكْرُ الْإِخْبَارِ بِأَنَّ مَنِ اسْتَهَلَّ مِنَ الصِّبْيَانِ عِنْدَ الْوِلَادَةِ وَرِثُوا، وَوُرِثُوا، وَاسْتَحَقُّوا الصَّلَاةَ عَلَيْهِمْ (٦٠٣٢/٣٩٢/١٣)، قال: أَخْبَرَنَا عِمْرَانُ ابْنُ مُوسَى بْنِ

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

مُجَاشِعٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلَفٍ الْقَطِيعِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْأَزْرَقُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، به بمثله.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك»، كِتَابُ: الْفَرَائِضِ (٨٠٢٣/٣٨٨/٤)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَافِظُ، أَنْبَأَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ النَّسَائِيُّ بِمِصْرَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدَانَ الْبَجَلِيُّ بِالْكُوفَةِ، قَالَا: ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْكِنْدِيِّ، ثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُوسُفَ الْأَزْرَقُ، به بمثله.

وقال الحاكم: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَقَدْ أَجِدُهُ مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ مَوْقُوفًا فَكُنْتُ أَحْكُمُ بِهِ «آخِرُ كِتَابِ الْفَرَائِضِ»، ووافقه الذهبي.

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى»، كتاب: الجنائز، بَابُ السَّقْطِ يُغَسَّلُ وَيُكَفَّنُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ إِنِ اسْتَهَلَّ أَوْ عُرِفَتْ لَهُ حَيَاةٌ (٦٧٨٥/١٣/٤)، قال: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدَانَ، أنبأ سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ اللَّخْمِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ الدِّيبَاجِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلَفٍ الْبَغْدَادِيُّ، ثنا إِسْحَاقُ الْأَزْرَقُ، به بمثله.

وقَالَ البيهقي: قال الطبراني: «لَمْ يَرْوِهِ عَنْ سُفْيَانَ إِلَّا إِسْحَاقُ». وقَالَ البيهقي: «وَرَوَاهُ الْمُغِيرَةُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ مَرْفُوعًا وَرُوِّينَاهُ فِي كِتَابِ الْفَرَائِضِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا».

وأخرجه الحاكم في «المستدرك»، كِتَابُ: الْجَنَائِزِ (١٣٤٥/٥١٧/١)، قال: أَخْبَرَنَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ الْقَاضِي، بِمَرْوَ، ثنا الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ، ثنا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَنْبَأَ إِسْمَاعِيلُ الْمَكِّيُّ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، به بمثله.

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

وعن الحاكم أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى»، كتاب: الجنائز، بَابُ السَّقْطِ يُغَسَّلُ وَيُكَفَّنُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ إِنِ اسْتَهَلَّ أَوْ عُرِفَتْ لَهُ حَيَاةٌ (٦٧٨٣/١٣/٤).

وقال البيهقي: «إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْمَكِّيُّ غَيْرُهُ أَوْثَقُ مِنْهُ وَرُوِيَ مِنْ أَوْجُهٍ أُخَرَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ مَرْفُوعًا».

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى»، كتاب: الجنائز، بَابُ السَّقْطِ يُغَسَّلُ وَيُكَفَّنُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ إِنِ اسْتَهَلَّ أَوْ عُرِفَتْ لَهُ حَيَاةٌ (٦٧٨٤/١٣/٤)، قال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ سَلْمَانَ الْفَقِيهُ بِبَغْدَادَ، ثنا هِلَالُ بْنُ الْعَلَاءِ الرَّقِّيُّ، ثنا أَبِي، ثنا بَقِيَّةُ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، به بمثله.

وأخرجه الترمذي في «جامعه»، كتاب: الجنائز، بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَى الجَنِينِ حَتَّى يَسْتَهِلَّ (١٠٣٢/٣٤١/٣)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ الحُسَيْنُ ابْنُ حُرَيْثٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الوَاسِطِيُّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ المَكِّيِّ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، به بمثله.

وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ قَدْ اضْطَرَبَ النَّاسُ فِيهِ؛ فَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرْفُوعًا، وَرَوَى أَشْعَثُ ابْنُ سَوَّارٍ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ مَوْقُوفًا، وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرٍ مَوْقُوفًا، وَكَأَنَّ هَذَا أَصَحُّ مِنَ الحَدِيثِ المَرْفُوعِ».

<u>الوجه الثاني (الموقوف)</u>:

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى»، كتاب: الفرائض، تَوْرِيثُ الْمَوْلُودِ إِذَا اسْتَهَلَّ، (٦٣٢٥/١١٧/٦)، قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ النَّيْسَابُورِيُّ، حَدَّثَنَا

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِاللهِ، يَقُولُ: فِي الْمَنْفُوسِ يَرِثُ إِذَا سُمِعَ صَوْتُهُ».

وأخرجه عبد الرزاق في «مصنفه»، كتاب: الجنائز، بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الصَّغِيرِ وَالسِّقْطِ وَمِيرَاثِهِ (٣/٥٣٣/٦٦٠٨)، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، به بلفظه.

وأخرجه الدارمي في «سننه»، كتاب: الفرائض، بَابُ: مِيرَاثِ الصَّبِيِّ (٤/٢٠٠٥/٣١٦٨)، قال: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَنْبَأَنَا الْأَشْعَثُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: «إِذَا اسْتَهَلَّ الصَّبِيُّ، وُرِّثَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ».

وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب: الجنائز، باب: مَنْ قَالَ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ حَتَّى يَسْتَهِلَّ صَارِخًا (٣/١١/١١٦٠٣)، وفي كتاب: الفرائض، باب: فِي الْمَوْلُودِ يَمُوتُ وَقَدْ مَاتَ لَهُ بَعْضُ مَنْ يَرِثُهُ (٦٦/٢٨٧/٣١٤٨٣)، قال: حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَشْعَثَ، به بمثله.

<u>وتابع عطاءٌ أبا الزبير عن جابر في رواية الوجه الموقوف:</u>

أخرجه الدارمي في «سننه»، كتاب: الفرائض، بَابُ: مِيرَاثِ الصَّبِيِّ (٤/٢٠٠٧/٣١٧٢)، قال: حَدَّثَنَا يَعْلَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ موقوفًا.

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى»، كتاب: الجنائز، بَابُ السَّقْطِ يُغَسَّلُ وَيُكَفَّنُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ إِنِ اسْتَهَلَّ أَوْ عُرِفَتْ لَهُ حَيَاةٌ (٤/١٣/٦٧٨٢)، قال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ هُوَ الْأَصَمُّ، ثنا يَحْيَى بْنُ أَبِي

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

طَالِبٍ، أنبأ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أنبأ هَارُونُ، أنبأ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، به بمثله. وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار»، كتاب: الجنائز، بَابُ الطِّفْلِ يَمُوتُ؛ أَيُصَلَّى عَلَيْهِ أَمْ لَا؟ (٢٩٠٤/٥٠٩/١) قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ شَيْبَةَ، ثنا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أنا مُحَمَّدُ بْنُ رَاشِدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، به بمثله.

<u>دراسة إسناد الوجه الأول:</u>

<u>دراسة إسناد النسائي في «السنن الكبرى»:</u>

١- يَحْيَى بْنُ مُوسَى الْبَلْخِيُّ: هو يحيى بْنُ مُوسَى بن عبد ربه بن سالم الحُدَّاني، وقيل: الحَدَّاني، أبوزكرياء الْبَلْخِيُّ السَّخْتِيَاني، كوفي الأصل. روى عن ابن عيينة، ووكيع، وشَبَابَةَ بْنِ سَوَّارٍ، وغيرهم. وروى عنه البخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وآخرون. قال أبو زرعة، والنسائي، ومسلمة: ثقة. وقال ابن إسحاق: ثقة مأمون، وقال في موضع آخر: كان من ثقات الناس. وقال الدارقطني: كان من الثقات. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال ابن حجر: ثقة. وقال البخاري: تُوفِيَ في رمضان سنة ٢٣٩هـ. وقيل: بعدها[١].

٢. شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ: هو شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ الفَزَارِيُّ، أبو عمرو المدائني. روى

---

[١] يُنْظَر: «التاريخ الكبير»: (٣١١٤/٣٠٧/٨)، «الجرح والتعديل»: (٧٨١/١٨٨/٩)، «الثقات»: (١٦٣٦١/٢٦٧/٩)، «الكاشف»: (٦٢٥٤/٣٧٧/٢)، «شذرات الذهب»: (٣٢٦/٢)، «تهذيب التهذيب»: (٤٦٦/٢٥٣/١١)، «التقريب»: (صـ: ٥٩٧ برقم: ٧٦٥٥).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

عن شعبة، والْمُغِيرَةِ بْنِ مُسْلِمٍ، وغيرهما. وروى عنه أحمد، وابن معين، وغيرهما. قال ابن معين، والعجلي، وابن المديني، وعثمان بن أبي شيبة، والدارقطني: ثقة. وقال ابن سعد: كان ثقة صالح الأمر في الحديث، وكان مرجئًا. وقال أبو حاتم: صدوق يكتب حديثه، ولا يحتج به. وقال ابن عدي: إنما ذَمَّهُ الناس؛ للإرجاء الذي كان فيه، وأما في الحديث فلا بأس به، كما قال علي بن المديني، والذي أنكر عليه الخطأ، ولعله حَدَّثَ به حفظًا. وقال أبو زُرْعة: رجع شَبَابةُ عَنِ الإرجاء. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: مُسْتَقِيم الحَدِيث. وقال الساجي، وابن خراش: صدوق. وقال الذهبي: كان ثقة مرجئًا. وقال ابن حجر: ثقة حافظ رمي بالإرجاء، تُوفِيَ سنة ٢٠٤هـ. وقيل: بعد ذلك[1].

وخلاصة حاله أنه ثقة حافظ، له أوهام قليلة، لا تُنْزِلُهُ عن درجة الثقة؛ لكثرة مروياته، فقد أنكر ابن عدي عليه ثلاثة أحاديث فقط، رُمِيَ بالإرجاء ورجع عنه، ومن أنزله إلى رتبة الصدوق لم يذكر دليلًا، وهو خلاف قول الأكثرين، والله أعلم.

٣. الْمُغِيرَةُ بْنُ مُسْلِمٍ: هو الْمُغِيرَةُ بْنُ مُسْلِمٍ القسملي، أبو سلمة السراج، ولد بمرو، وسكن المدائن. روى عن عكرمة، وأبي إسحاق السبيعي، وأبي الزبير

---

[1] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٤/٣٩٢/١٧١٥)، «الكامل»: (٤/٤٥/٩٠٥)، «رجال صحيح البخاري»: (١/٣٥٦/٥٠٥)، «تهذيب التهذيب»: (٤/٢٦٤/٥٢٨)، «التقريب»: (صـ: ٢٦٣/برقم: ٢٧٣٣).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

المكي، وغيرهم. وروى عنه الثوري، وابن المبارك، شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ الفَزَارِيُّ، وغيرهم. قال أحمد: ما أرى به بأسًا. وقال ابن معين: صالح. وقال أيضًا: ثقة. وقال أبو حاتم: صالح الحديث، صدوق. وقال الدارقطني: لا بأس به. وقال الطيالسي: كان صدوقًا مسلمًا. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال العجلي: ثقة. وقال النسائي: الْمُغِيرَةُ بْنُ مُسْلِمٍ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ فِي أَبِي الزُّبَيْرِ، وَعِنْدَهُ غَيْرُ حَدِيثٍ مُنْكَرٍ. وقال ابن حجر: صدوق[1].

٤ـ أَبُو الزُّبَيْرِ: هو محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولاهم، أبو الزبير المكي. روى عن عائشة، وجابر، وغيرهما. وروى عنه الزهري، وحَمَّادُ ابْنُ سَلَمَةَ، وغيرهما. قال ابن معين: ثقة. وقال أيضًا: صالح الحديث. وقال يعقوب بن شيبة: ثقة صدوق، وإلى الضعف ما هو. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به. وقال النسائي: ثقة. وقال ابن عدي: روى مالك عن أبي الزبير أحاديث، وكفى بأبي الزبير صدقًا أن يُحَدِّثَ عنه مالكٌ؛ فإن مالكًا لا يروي إلا عن ثقة. وقال: لا أعلم أحدًا من الثقات تَخَلَّفَ عن أبي الزبير إلا وقد كتب عنه، وهو في نفسه ثقة، إلا أنه روى عنه بعض الضعفاء؛ فيكون ذلك من جهة الضعيف. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: لم يُنْصِف من قدح فيه. وقال الليث: قدمت مكة فجئت أبا الزبير فدفع إلى كتابين فانقلبت

---

[1] يُنْظَر: «معرفة الثقات»: (٢/٢٩٢/١٧٧٦)، «الجرح والتعديل»: (٨/٢٢٩/١٠٣١)، «الثقات»: (٧/٤٦٦/١٠٩٦٥)، «تاريخ بغداد»: (١٥/٢٥٤/٧١٢٣)، «تهذيب التهذيب»: (١٠/٢٦٨/٤٨١)، «التقريب»: (صـ: ٥٤٣/برقم: ٦٨٥٠).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

بهما، ثم قلت في نفسي لو عاودته فسألته هل سمع هذا كله من جابر؟ فقال: منه ما سمعت، ومنه ما حدثت عنه فقلت له أَعْلِمْ لي على ما سمعت، فأَعْلَمَ لي على هذا الذي عندي. وقال ابن المديني: ثقة ثبت. وقال عطاء: كنا نكون عند جابر، فإذا خرجنا من عنده تذاكرنا حديثه؛ فكان أبو الزبير أحفظنا. وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الإرسال في الحديث. وقال الساجي: صدوق حجة في الأحكام، وقال الذهبي: صدوق مشهور اعتمده مسلم. وقال ابن حجر في «طبقات المدلسين»: من التابعين، مشهور بالتدليس. وقال أيضًا: حافظ ثقة، وكان مدلسًا واسع العلم. وقال ابن حجر: صدوق، إلا أنه يدلس، تُوفِيَ سنة ١٢٦هـ[١].

٥ـ جَابِرٌ: هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بن ثعلبة الخزرجي السلمي، أبو عبد الله. ويقال أبو عبد الرحمن. ويقال: أبو محمد الأنصاري. روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعن أبي بكر، وعمر، وعليٍّ، وغيرهم. وروى عنه أولاده عبد الرحمن، وعقيل، ومحمد، وروى عنه سعيد بن المسيب، وغيرهم. كانت له حلقة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤخذ عنه الحديث والفتوى، وقال ابن سعد: تُوفِيَ سنة ثلاث وسبعين. وقيل:

---

[١] يُنْظَر: «معرفة الثقات»: (٢/٢٥٣/١٦٤٧)، «الكاشف»: (٢/٢١٦/٥١٤٩)، «سير أعلام النبلاء»: (٥/٣٨٠/١٧٤)، «لسان الميزان»: (٧/٣٧٥/٤٧٤٥)، «طبقات المدلسين»: (١/٤٥/١٠١)، «تهذيب التهذيب»: (٩/٣٩٠/٧٢٩)، «التقريب»: (صـ:٥٠٦/ برقم:٦٢٩١).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

سنة سبع وسبعين. وقيل غير ذلك. وهو ابن أربع وتسعين سنة، وصلى عليه أبان بن عثمان، وهو آخر من مات من الصحابة بالمدينة. له ألف وخمس مئة حديث وأربعون (١٥٤٠) حديثًا[١].

دراسة إسناد الوجه الثاني:

دراسة إسناد النسائي في «السنن الكبرى»:

١. مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ النَّيْسَابُورِيُّ: هو مُحَمَّد بْن رافع بْن أَبي زيد، واسمه سابور القشيري، أبو عبد الله النيسابوري الزاهد. روى عن الطيالسي، وعبد الرزاق، وغيرهما. وروى عنه الجماعة، وأبو زرعة، وابن خزيمة، وغيرهم. وقال البخاري: كان من خيار عباد الله. وقال النسائي: ثقة مأمون. وقال أبو زرعة: شيخ صدوق. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كان ثبتًا فاضلًا. وقال الحاكم: هو شيخ عصره بخراسان في الصدق والرحلة. وقال مسلم بن الحجاج: ثقة مأمون صحيح الكتاب. وقال محمد بن شاذان: ثقة مأمون. وقال أحمد بن سيار: كان ثقة حسن الرواية. وقال مسلمة في «الصلة»: ثقة ثبت. وقال ابن حجر: ثقة عابد. توفي سنة ٢٤٥هـ[٢].

٢ـ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: هو عبد الرزاق بن هَمَّام بن نافع الحِمْيَرِيُّ، أبو بكر

---

[١] يُنْظَر: «الإصابة»: (١/٤٣٤/١٠٢٧)، «سير أعلام النبلاء»: (٣/١٨٩/٣٨)، «الخلاصة»: (صـ: ٥٩).

[٢] يُنْظَر: «مشيخة النسائي»: (ص: ٤٩/برقم: ٢)، «الثقات»: (٩/١٠٢/١٥٤١٩)، «الكاشف»: (٢/١٧٠/٤٨٤٣)، «تاريخ الإسلام»: (٥/١٢٢٤/٤٢٣)، «تهذيب التهذيب»: (٩/١٦٠/٢٣٦)، «التقريب»: (صـ: ٤٧٨/برقم: ٥٨٧٦).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

الصَّنْعَانِي. روى عن مَعْمَر، والأوزاعي، ويُونُسَ بْنِ سُلَيْمٍ، وغيرهم. وروى عنه ابن عيينة، وأحمد، وابن راهويه، وغيرهم. قال أبو زُرْعَةَ: عبدالرزاق أحد من ثبت حديثه. وقال هشام بن يوسف: ثقة. وقال أحمد بن عبيد بن موسى: يرد حديثه للتشيع. وقال عبد الله بن أحمد: سمعت سلمة بن شبيب يقول: سمعت عبد الرزاق يقول: والله ما انشرح صدري قط أن أفضل عليًّا على أبي بكر وعمر، رحم الله أبا بكر وعمر وعثمان، من لم يحبهم فما هو مؤمن. وقال: أوثق أعمالي حبي إياهم. وقال النسائي: فيه نظر لمن كتب عنه بآخره، كتب عنه أحاديث مناكير. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ويحتج به. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كان يخطيء إذا حدث من حفظه، وعلى تشيع فيه. وقال العجلي: ثقة يتشيع. وقال الذهبي أحد الأعلام الثقات. وقال الذهبي: أحد الأعلام صنف التصانيف. وقال ابن حجر: ثقة حافظ مصنف شهير عَمِيَ في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع. وذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من «طبقات المدلسين». وخلاصة حاله أنه إمام ثقة حافظ مصنف شهير أحد الأعلام، تُكُلِّمَ فيه من جهة تشيعه، ومن جهة أنه عَمِيَ في آخر عمره فتغير؛ فكان يُلَقَّن، وهذان الأمران ليسا منطبقين في روايته هذه، وأما تدليسه فليس بقادح؛ لتصريحه بالسماع من شيخه يُونُسَ بْنِ سُلَيْمٍ، تُوفِيَ سنة ٢١١هـ[1].

---

[1] يُنْظَر: «الثقات»: (٨/٤١٢/١٤١٤٦)، «الكاشف»: (١/٦٥١/٣٣٦٢)، «تهذيب التهذيب»:(٦/٢٨١/٦١١)، «التقريب»: (صـ: ٣٥٤/برقم: ٤٠٦٤).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

٣. ابْنُ جُرَيْجٍ: هو عبدُ المَلِكِ بنُ عبدِ العزيزِ بنِ جريجٍ الأمويُّ مَولاهم، أبو الوَلِيدِ المكي. ثقة فقيه فاضل، كان يدلس ويرسل. تقدم في المثال الثاني.

٤. أَبُو الزُّبَيْرِ: أَبُو الزُّبَيْرِ: هو محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي، مولاهم أبو الزبير المكي. ثقة حافظ كثير الإرسال والتدليس. تقدم في المثال الثامن.

٥- جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: هو جابر بن عبد الله الأنصاري. صحابي رضي الله عنه. تقدم في المثال الثامن.

سبب الحكم على الحديث بالنكارة:

رَجَّحَ النسائيُّ الرواية الثانية (الموقوفة)، رواية ابْنِ جُرَيْجٍ، عن أَبِي الزُّبَيْرِ، عن جابرٍ موقوفًا، وقال: «وَهَذَا أَوْلَى بِالصَّوَابِ، مِنْ حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ بْنِ مُسْلِمٍ، وَعِنْدَ الْمُغِيرَةِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ غَيْرُ حَدِيثٍ مُنْكَرٍ، وَابْنُ جُرَيْجٍ أَثْبَتُ مِنَ الْمُغِيرَةِ، وَاللهُ أَعْلَمُ».

والمغيرة بن مسلم وإن كان ثقة إلا أن النسائي قال عنه: الْمُغِيرَةُ بْنُ مُسْلِمٍ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ فِي أَبِي الزُّبَيْرِ، وَعِنْدَهُ غَيْرُ حَدِيثٍ مُنْكَرٍ.

وقد روى الوجه المرفوع عن الْمُغِيرَةِ بْنِ مُسْلِمٍ شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ الفَزَارِيُّ والذي أنكر عليه الخطأ، ولعله حَدَّثَ به حفظًا، فهو ثقة، لكن له بعض المناكير التي أُنكِرت عليه.

وابن جريج راوي الوجه الموقوف عن أبي الزبير ثقة حافظ فقيه، وهو أرجح من الْمُغِيرَةِ بْنِ مُسْلِمٍ، وقد صَرَّح بالإخبار عن أبي الزبير، وقد رَجَّحَ الإمام الحاكم الوجه الموقوف فقال: «لَا أَعْرِفُ أَحَدًا رَفَعَهُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ غَيْرَ الْمُغِيرَةِ، وَقَدْ أَوْقَفَهُ ابْنُ جُرَيْجٍ وَغَيْرُهُ، وَقَدْ كَتَبْنَاهُ مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ،

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ مَوْقُوفًا».

وكذا رَجَّحَ الإمامُ الترمذيُّ الوجه الموقوف أيضًا، فقال: «هَذَا حَدِيثٌ قَدْ اضْطَرَبَ النَّاسُ فِيهِ؛ فَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرْفُوعًا، وَرَوَى أَشْعَثُ بْنُ سَوَّارٍ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ مَوْقُوفًا، وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرٍ مَوْقُوفًا، وَكَأَنَّ هَذَا أَصَحُّ مِنَ الحَدِيثِ المَرْفُوعِ».

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح صحيح؛ لما تقدم من دراسة إسناده، ولا يُخشَى من تدليس المعروفين بالتدليس في هذا السند حيث صَرَّح عبدُ الرزاق بالإخبار في هذا السند فقال: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ...

وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه من غير وجه الخلاف:

أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: الفرائض، بَابٌ فِي الْمَوْلُودِ يَسْتَهِلُّ ثُمَّ يَمُوتُ (٣/١٢٨/٢٩٢٠)، قال: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ إِسْحَاقَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا اسْتَهَلَّ الْمَوْلُودُ وُرِّثَ».

وأخرجه ابن الأعرابي في «معجمه»: (١/٢٧٥/٥١٤)، قال: نا مُحَمَّدٌ، نا عَبِيدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ، وَعَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا اسْتَهَلَّ الْمَوْلُودُ وُرِّثَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ».

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

دراسة إسناد أبي داود في «سننه» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

١. حُسَيْنُ بْنُ مُعَاذٍ: هو الحسين بن معاذ بن خليف البصري. ثقة ثبت[١].

٢. عَبْدُ الْأَعْلَى: هو عبد الأعلى بن عبد الأعلى القرشي السامي، أبو همام البصري: ثقة، على قول الأكثرين[٢].

٣. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: هو محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار، أبو عبد الله المطلبي مولاهم، نزيل العراق. صدوق في الحديث، ثقة في المغازي والسير[٣].

٤. يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ: هو يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ بن أسامة ابن عمير الليثي، أبو عبد الله المدني الأعرج. ثقة فقيه، ربما أخطأ[٤].

---

[١] يُنْظَر: «الثقات»: (١٢٨٩٩/١٨٧/٨)، «التراجم الساقطة من كتاب «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي: (صـ: ١٧٢/برقم: ٩٤)، «التقريب»: (صـ: ١٦٨/برقم: ١٣٥٠).

[٢] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (١٤٧/٢٨/٦)، «رجال صحيح البخاري»: (٧٤٣/٤٨٥/٢)، «تهذيب التهذيب»: (٢٠١/٨٧/٦)، «التقريب»: (صـ: ٣٣١/برقم: ٣٧٣٤).

[٣] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (١٠٥٣٤/٣٨٠/٧)، «سؤالات البرقاني»: (صـ: ٥٨/برقم ٤٢٢)، «تاريخ بغداد»: (٥١/٢١٤/١)، «الكاشف»: (٤٧١٨/١٥٦/٢)، «تهذيب التهذيب»: (٥١/٣٤/٩)، «التقريب»: (صـ: ٤٦٧/برقم: ٥٧٢٥)، «طبقات المدلسين»: (صـ:٥١ /برقم: ١٢٥).

[٤] يُنْظَر: «التاريخ الكبير»: (٣٢٥٧/٣٤٤/٨)، «الثقات»: (١٦٤٠٥/٢٧٤/٩)، «الكاشف»: (٦٣٢٩/٣٨٦/٢)، «تهذيب التهذيب»: (٦٥٥/٣٤٢/١١).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

٥. أَبُو هُرَيْرَةَ: هو صحابي جليل رضي الله عنه. تقدم في المثال الأول.

الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

صحيح؛ لما تقدم في دراسة إسناده.

المطلب الخامس

تفرد الضعيف

إن المقصود بتفرد الضعيف، تفرد الراوي الضعيف ضعفًا يسيرًا، وحكمه: رد روايته خالف أم لم يخالف، لكن إن وُقِف له على متابع أو شاهد ارتقى به إلى درجة الحسن لغيره إن كان ضعيفًا أو حسنًا، ويرتقي إلى درجة الصحيح لغيره إن كان المتابع أو الشاهد صحيحًا لذاته.

ويدخل في تفرد الضعيف أيضًا تفرد الراوي شديد الضعف كالمتروك، والمتهم، ومن يسرق الحديث، ونحوهم، وحكمه: رد روايته خالف، أم لم يخالف.

ويدخل في تفرد الضعيف من قبيل التنزل الحاصل في كتب المصطلح: تفرد الراوي الكذاب، أو الدجال، ومن هو ركن الكذب، ونحوهم.

وحكمه: لا تحل رواية حديثه إلا مع بيان وضعها.

فالمتفرد قد يكون ضعيفًا سيء الحفظ، أو مُتكَلَّمًا فيه من قبل عدالته، أو ضبطه، أو تغيره، أو كونه شديد الضعف، وأكثر مَن يقع منه التفرد، ويُوصف به هو مَن قَلَّ ضبطه، وضعفت حاله بين الرواة، وسوء الضبط من أهم الأمور التي يُخشى منها في حال التفرد؛ فالتفردات أكثر ما تقع من الضعفاء والمجروحين، والمُتكَلَّم في ضبطهم، وهذا ظاهر جدًّا في كتب الرجال

والعلل[١].

فالتفرد المردود إذن يُقْصَد به تفرد الضعيف الذي لم يُتابَع، وتفرد الضعيف جدًّا، وتفرد المتهم بالوضع، والوضاع.

والنكارة تأتي من تفرد الراوي الضعيف، أو الضعيف جدًّا الذي يدل ضعفه على تعزيز جانب الوهم والخطأ لديه؛ وذلك بسبب الأمرين معًا؛ التفرد، وعدم المتابعة من جانب، والضعف وسوء الحفظ من جانب آخر؛ فَضَعْفُهُ يؤكد رَدَّ تفرده، والتخوف منه، وعدم قبوله؛ لأنه لا يُحتمَل تفرده، فإذا انفرد الضعيف برواية ولم يُتابع عليها فإن الضعف مع التفرد علتان قويتان لدى الحفاظ لرد هذا الحديث، وعدم قبوله؛ وذلك لأن راويه لا يُحتمَل منه التفرد لحاله من قلة الضبط، وسوء الحفظ.

وقال الترمذي: «فكل مَنْ رُوِيَ عنه حديث، ممن يتهم، أو يضعف لغفلته، أو لكثرة خطئه، ولا يعرف ذلك الحديث إلا من حديثه فلا يحتج به»[٢].

وفَسَّرَ ابن رجب الحنبلي – رحمه الله – قول الترمذي بقوله: «وقد ذكر الترمذي أن هؤلاء وأمثالهم ممن تُكُلِّمَ فيه من قِبَلِ حفظه، وكثرة خطئه لا يحتج بحديث أحد منهم إذا انفرد»[٣].

---

[١] ينظر: «التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو رده»: (صـ: ٩٤) بتصرف كثير.

[٢] ينظر: «شرح علل الترمذي»: (١/٣٧٠).

[٣] ينظر: «المصدر السابق»: (١/٤٢٣).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

وقال ابن رجب– رحمه الله – في موضع آخر: «فأما إن كان المنفرد عن الحفاظ سيىء الحفظ، فإنه لا يُعْبَأُ بانفرداه، ويُحْكَمُ عليه بالوهم»[١].

وقال ابن أبي حاتم الرازي – رحمه الله: «ويُقَاسُ صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلامًا يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته»[٢].

وكثيرًا ما كان ابن حبان يقول في الرواة: «لَيْسَ مِمَّن يحْتَج بِخَبَرِهِ إِذَا انْفَرد»[٣].

وكان يقول أيضًا: «لَا يُعجبنِي الِاحْتِجَاج بِخَبَرِهِ إِذا انْفَرد لِكَثْرَة الْمَنَاكِير فِي رِوَايَته»[٤].

ويقول أيضًا: «كَانَ مِمَّن ينْفَرد بِالْمَنَاكِيرِ عَن الْمَشَاهِير لَا يُعجبنِي الِاحْتِجَاج بِخَبَرِهِ إِذا انْفَرد»[٥].

يقول الدكتور عبد السلام أبو سمحة: «إن تفرد الضعيف بالحديث لا يحتاج إلى قرائن للقبول أو الرد، فضعفه أكبر دليل على رد أفراده، وعلى هذا فإن قرائن قبول التفرد ورَدِّهِ تدور حول أحاديث الثقات، كما وضحه الحافظ ابن

---

[١] ينظر: «المصدر السابق»: (٢/٨٤٠).

[٢] ينظر: «الجرح والتعديل»، لابن أبي حاتم: (١/٣٥١).

[٣] ينظر: «المجروحين»: (١/١٠٨، ١١٠، ١١٤ ، ١٣٤، ١٤٣، وغيرها من المواضع كثير).

[٤] ينظر: «المجروحين»: (٢/٢٥، ٥٢، ٩٥ ، ١٧٠، ٢٦٠، وغيرها من المواضع كثير).

[٥] ينظر: «المجروحين»: (٣/٦، ١٩، ٦٠ ، ١١٩، ١٥٩، وغيرها من المواضع كثير).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

رجب في «عللـه»، والقرائن يُبحَث فيها عن ضابط عام واحد، هو: مظنة الخطأ الناتج عن التفرد، ذلك أن الأصل في الرواية الاشتهار، فإذا جاءت القرائن تنفي الخطأ وتُبيِّن صواب التفرد، عُدَّت من قرائن القبول، وإذا عززت القرائن مظنة الخطأ اعتبر التفرد حينئذ منكرًا، واعتبرت من قرائن الرد، وهي وسيلة الكشف عن المنكر»[1].

وقد عَرَّف الحافظ ابن حجر المنكر في «نزهة النظر» بما يُبيِّن أن تفرد الضعيف، أو الضعيف جدًّا بالحديث يجعله منكرًا حتى ولو لم يوجد مخالفة، قال – رحمه الله: «فَمَنْ فَحُشَ غلَطُهُ، أَو كَثُرَتْ غَفْلَتُهُ، أو ظَهَرَ فِسْقُهُ، فحديثه منكَرٌ»[2].

على أنه ينبغي عدم إغفال القرائن حال القبول والرد، فكم من تفرد ضُعِّف راويه، أو تُكُلِّمَ فيه صححه أئمة النقد وقبلوه؛ وذلك لقيام قرائن وشواهد تؤكد صحة الحديث، وأن راويه على ضعفه قد حفظه، وأدَّاه كما تلقاه، فثبت ضبطه وحفظه لخصوص هذه الرواية التي احتفت بها قرائن ضبطه.

وقد استعمل الإمام النسائي كلمة «المنكر» في «السنن الكبرى»، وعَنَى به أفراد الضعفاء، بدون مخالفة لغيره من الثقات، وإنما استعملها لمجرد تفرد الراوي الضعيف، وذلك في أربعة أحاديث؛ اخترت منها ما يلي:

---

[1] ينظر: «الحديث المنكر دراسة نظرية تطبيقية في كتاب: علل الحديث، لابن أبي حاتم»: (صـ: ٦٦).

[2] ينظر: «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر»: (صـ: ١١٣) .

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

المثال الثاني عشر:

أخرج النسائي في «السنن الكبرى»، كِتَاب: الصيام، بَاب: إِفْطَار يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ، وَذِكْرُ الِاخْتِلَافِ عَلَى أَيُّوبَ فِي خَبَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِيهِ (٢٢٨/٣)، برقم: (٢٨٤١)، قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، قَالَ قَرَأْتُ عَلَى فُضَيْلٍ، عَنْ أَبِي حَرِيزٍ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يَقُولُ: سَأَلَ رَجُلٌ عَبْدَ اللهِ ابْنَ عُمَرَ، عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، قَالَ: «كُنَّا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَعْدِلُهُ بِصَوْمِ سَنَةٍ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «أَبُو حَرِيزٍ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَاسْمُهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ حُسَيْنٍ قَاضِي سِجِسْتَانَ، وَحَدِيثُهُ هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ»[1].

تخريج الحديث:

وأخرجه الفاكهي في «أخبار مكة»: (٢٧٦٥/٣٢٣/٤)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، ثنا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ به بمثله.

وأخرجه ابن جرير الطبري في «تهذيب الآثار»، مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه (٥٥٧/٣٤٣/١)، قال: حَدَّثَنَا بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّنْعَانِيُّ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، به بمثله.

وأخرجه أبو يعلى المَوْصِلِيُّ في «معجم شيوخه»: (٥٦٤٨/١٧/١٠)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي سَمِينَةَ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، به بمثله.

---

[1] يُنْظَر: «السنن الكبرى» للنسائي: (٢٢٨/٣)، برقم:(٢٨٤١).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار»، كتاب: الصيام، بَابُ: صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، (٣٢٦٩/٧٢/٢)، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، ثنا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، ثنا الْمُعْتَمِرُ، به بلفظه.

وأخرجه الطبراني في «الكبير»: (١٣٧٢٣/٨٥/١٣)، قال: حدثنا أحمدُ بن بَشير الطَّيالسي، ثنا يحيى بن مَعين، ثنا مُعتَمِر بن سُلَيمان، به بمثله.

وأخرجه الطبراني في «الأوسط»: (٧٥١/٢٢٩/١)، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ بُشَيْرٍ، به بنحوه، إلا أن فيه: «نَعْدِلُهُ بِصَوْمِ سَنَتَيْنِ»، وقال: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ إِلَّا أَبُو حَرِيزٍ».

وأخرجه ابن عدي في «الكامل»: (٢٦٣/٥) قال: حَدَّثَنَا ابن مكرم، حَدَّثَنَا مُحَمد بْنُ صَدْرَانَ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ به بمثله.

<u>دراسة إسناد النسائي في «السنن الكبرى»:</u>

١. مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: هو مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى الصَّنْعَانِيّ القيسيُّ، أَبُو عبد الله البَصْرِيُّ. روى عن معتمر بن سليمان، وسفيان بن عيينة، وغيرهما. وروى عنه مسلم، والترمذي، والنسائي، وآخرون. قال أبو زرعة، وأبو حاتم: ثقة. وقال النسائي في «أسماء شيوخه»: كتبنا عنه، وأثنى عليه خيرًا. وقال في موضع آخر: لا بأس به. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال ابن حجر:

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

ثقة، تُوفِيَ سنة ٢٤٥هـ، بِالْبَصْرَةِ[١].

٢. الْمُعْتَمِرُ: هو معتمر بن سليمان بن طرخان التَّيْمِيُّ، أبو محمد البصري. روى عن أبيه، وعُبَيد اللَّهِ بْنِ عُمَر، وغيرهما. وروى عنه الثوري، والعَبَّاسُ بنُ الوَلِيْدِ البَاهِلِيُّ، وغيرهما. قال ابن معين، والعجلي: ثقة. وقال أبو حاتم: ثقة صدوق. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الذهبي: كان رأسًا في العلم، والعبادة كأبيه. وقال ابن حجر: ثقة. تُوفِيَ سنة ١٨٧هـ، وقيل: سنة ١٨٨هـ. وخلاصة حاله أنه ثقة[٢].

٣. فُضَيْلٌ: هو فُضَيْلُ بن مَيْسَرَةَ الأزدي العُقَيْلِي، أبو معاذ البصري. روى عن الشعبي، وأبي حريز البصري، وغيرهما. وروى عنه شعبة، ومعتمر بن سليمان، وغيرهما. قال أحمد: ليس به بأس. وقال ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: شيخ صالح الحديث. وقال النسائي: لا بأس به. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: مستقيم الحديث. وقال ابن حجر: صدوق[٣].

---

(١) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٧٠/١٦/٨)، «الثقات»: (١٥٤٢٨/١٠٤/٩)، «الكاشف»: (٤٩٨٤/١٩١/٢)، «تهذيب التهذيب»: (٤٨١/٢٨٩/٩)، «التقريب»: (صـ: ٤٩١/برقم: ٦٠٦٠).

(٢) يُنْظَر: «الثقات»: (١١٢٧٥/٥٢١/٧)، «الكاشف»: (٥٥٤٦/٢٧٩/٢)، «تهذيب التهذيب»: (٤١٧/٢٠٤/١٠)، «التقريب»: (صـ: ٥٣٩/برقم: ٦٧٨٥).

(٣) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٤٢٤/٧٥/٧)، «الثقات»: (١٤٨٨٩/٩/٩)، «تاريخ الإسلام»: (٢٥٢/٩)، «الكاشف»: (٤٤٩٣/١٢٥/٢)، «تهذيب التهذيب»: (٥٤٨/٢٧٠/٨)، «تقريب التهذيب»: (صـ: ٤٤٨/برقم: ٥٤٣٩).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

٤ـ أَبُو حَرِيزٍ: هو عبد الله بن الحسين الأزدي، أبو حَرِيزٍ البصري، قاضي سجستان. روى عن الشعبي، وأبي إسحاق السبيعي، وغيرهما. وروى عنه قتادة، والفضيل بن ميسرة، وغيرهما. قال أحمد: منكر الحديث. وقال أحمد أيضًا: كان يحيى بن سعيد يحمل عليه، ولا أراه إلا كما قال. وقال ابن معين: بصري ثقة. وقال في موضع آخر: ضعيف. وقال أبو زرعة: ثقة. وقال أبو حاتم: حسن الحديث، ليس بمنكر الحديث، يُكْتَبُ حديثه. وقال أبو داود: ليس حديثه بشيء. وقال النسائي: ضعيف. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: صدوق. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد. وقال الجوزجاني: غير محمود في الحديث. وقال الدارقطني: يُعْتَبْر به. وقال سعيد بن أبي مريم: كان صاحب قياس، وليس في الحديث بشيء. وقال النسائي في «الكنى»: ليس بالقوي. وقال الذهبي: مُخْتَلَفٌ فيه، وقد وُثِّقَ. وقال ابن حجر: صدوق يخطيء[1].

وخلاصة حاله أنه ضعيف، اختلف فيه قول ابن معين، ولم يوثقه سوى أبي زرعة.

٥. سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ : هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي مولاهم، أبو

---

[1] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٥/٣٤/١٥٣)، «الثقات»: (٧/٢٤/٨٨٣٨)، «الكاشف»: (١/٥٤٥/٢٦٨٦)، «الكامل»: (٤/١٥٨/٩٨١)، «المغني»: (١/٣٣٥/٣١٣٥)، «تاريخ الإسلام»: (٨/٤٥٩)، «تهذيب التهذيب»: (٥/١٦٤/٣٢٣)، «تقريب التهذيب»: (صـ: ٣٠٠/برقم: ٣٢٧٦)، «لسان الميزان»: (٧/٢٦٠/٣٤٩٥).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

محمد. ويقال: أبو عبد الله الكوفي. روى عن ابن عباس، وابن الزبير، وابن عمر، وأبي هريرة، وغيرهم. وروى عنه ابناه عبد الملك، وعبد الله، وأبو الزبير المكي، وعبد الله بن عثمان بن خثيم، وغيرهم. قال ابن حبان: كان فقيهًا عابدًا فاضلًا ورعًا. وقال الذهبي: أحد الأعلام. وقال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه. قتل شهيدًا في شعبان سنة ٩٥هـ، وهو ابن ٤٩ سنة. وقيل: ٥٧ سنة[١].

٦ـ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَر: هو الصحابي الجليل عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي رضي الله عنهما. تقدم في المثال الثالث.

سبب الحكم على الحديث بالنكارة:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف؛ لحال عبد الله بن الحسين الأزدي، أبي حَرِيزٍ البصري؛ ضعيف يُعتَبَر به، ضَعَّفَه يحيى بن سعيد، وأحمد، وأبو داود، والنسائي، والجوزجاني، وسعيد بن أبي مريم، وغيرهم.

وقد تفرد أبو حَرِيزٍ البصري برواية الحديث، وهو ممن لا يُحتمل منه التفرد، ولم أقف على روايةٍ متابعةٍ لروايته، قال أحمد: منكر الحديث. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد. وقال أبو داود: ليس حديثه بشيء.

---

[١] يُنْظَر: «التاريخ الكبير»: (٣/٤٦١/١٥٣٣)، «الثقات»: (٤/٢٧٥/٢٨٨٣)، «الكاشف»: (١/٤٣٣) «تهذيب التهذيب»: (٤/١١/١٤)، «التقريب»: (صـ: ٢٣٤/برقم: ٢٢٧٨)، «إسعاف المبطأ»: (صـ: ١٢).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

ولهذا السبب حكم النسائي على حديثه بالنكارة، حيث قال: «أَبُو حَرِيزٍ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَاسْمُهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ حُسَيْنٍ قَاضِي سِجِسْتَانَ وَحَدِيثُهُ هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ». وقال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ إِلَّا أَبُو حَرِيزٍ».

ولكن قال ابن حجر: «صَحَّحَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ»[1].

قلت: ولم يصرح أبو عمر ابنُ عبد البر بتصحيح الحديث فيما وقفت عليه من مصادر، وإنما اكتفى بتخريجه، من غير أن يحكم عليه، والله تعالى أعلم.

قلت: ومما يدل على نكارة هذا الحديث ما أخرجه مسلم في «صحيحه»، كِتَاب: الصيام، بَاب: اسْتِحْبَابِ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ وَصَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ وَعَاشُورَاءَ وَالِاثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، (٢/٨١٩/١١٦٢(١٩٧))، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ غَيْلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، سَمِعَ عَبْدَ اللهِ بْنَ مَعْبَدٍ الزِّمَّانِيَّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ؟ فَقَالَ: «يُكَفِّرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ وَالْبَاقِيَةَ»، في حديث طويل.

فهذا الحديث يدل على أن صوم يوم عرفة يُكَفِّر سنتين، وليس سنة واحدة، كما في رواية أبي حريز السابق تخريجها، ودراستها، وإسناد مسلم صحيح رجاله ثقات، بخلاف إسناد النسائي، فإن فيه فُضَيْلَ بنَ مَيْسَرَةَ الأزديَّ العُقَيْلِيَّ

---

[1] يُنْظَر: «إتحاف المهرة»، لابن حجر: (٨/٤٥٢).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

صدوق (خفيف الضبط)، وفيه أبو حَرِيزٍ البصري الراجح من حاله أنه ضعيف، كما تقدم.

ومما يؤيد حكم النسائي السابق بالنكارة قول ابن أبي حاتم: «سألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الحَفَرِيُّ – أَبُو دَاوُدَ – عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْري، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عائِشَة؛ قالت: كان النبيُّ صلى الله عليه وسلم يَصُومُ شَعْبان، ويَتَحَرَّى الإثْنَيْنِ، والخميسَ؟

قَالَ أَبِي: هَذَا خطأٌ؛ لَيْسَ هَذَا مِنْ حديثِ مَنْصُورٍ؛ إِنَّمَا هُوَ: الثَّوْري، عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدان، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ الْغَازِ، عَنْ عائِشَة، عَنِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم؛ كذا رواه الثَّوْري[1]، ويحيى، وَجَمَاعَةٌ، عَنْ ثَوْر»[2].

وهذا مثال لإطلاق النكارة على تفرد الضعيف من غير اختلاف على رواة الإسناد، والله تعالى أعلم.

<u>الحكم على الحديث:</u>

الحديث بهذا الإسناد ضعيف؛ حيث تفرد به عبد الله بن الحسين الأزدي، أبو حَرِيزٍ البصري؛ علاوة على ضعفه، فقد ضَعَّفَه يحيى بنُ سعيد، وأحمدُ، وأبو داود، والنسائيُّ، والجوزجانيُّ، وسعيدُ بنُ أبي مريم، وغيرُهُم.

<u>المثال الثالث عشر</u>:

أخرج النسائي في «السنن الكبرى»، كِتَاب: الرَّجْمِ، بَاب: تَأْخِيرِ الْحَدِّ عَنِ

---

[1] لم أقف على رواية الثوري الموافقة لرواية يحيى بن حمزة، والخريبي.

[2] يُنْظَر: «علل الحديث»، لابن أبي حاتم: (٣/٨٠/٧٠٥).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

الْوَلِيدَةِ إِذَا زَنَتْ حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا وَيَجِفَّ عَنْهَا الدَّمُ، وَذِكْرُ اخْتِلَافِ أَلْفَاظِ النَّاقِلِينَ لِخَبَرِ عَبْدِ الْأَعْلَى فِيهِ، (٦/٤٥٩/٧٢٣٠)، قال: أَخْبَرَنِي هِلَالُ بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ هِلَالٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ رَجُلٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُتِيَ بِامْرَأَةٍ بَغِيٍّ فِي نِفَاسِهَا لِيَحِدَّهَا قَالَ: «اذْهَبِي حَتَّى يَنْقَطِعَ عَنْكِ الدَّمُ». قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، لَا شَيْءَ»[1].

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى»، كِتَاب: الرَّجْمِ، بَاب: تَأْخِيرُ الْحَدِّ عَنِ الْوَلِيدَةِ إِذَا زَنَتْ حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا وَيَجِفَّ عَنْهَا الدَّمُ، وَذِكْرُ اخْتِلَافِ أَلْفَاظِ النَّاقِلِينَ لِخَبَرِ عَبْدِ الْأَعْلَى فِيهِ، (٦/٤٥٩/٧٢٣٠)، قال: أَخْبَرَنِي هِلَالُ بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ هِلَالٍ، به بلفظه. وقَالَ النسائي: «هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، لَا شَيْءَ».

ولم أقف على تخريجه عند غير الإمام النسائي في «سننه» فيما وقفت عليه من مصادر.

دراسة إسناد النسائي في «السنن الكبرى»:

١. هِلَالُ بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ هِلَالٍ: هو هِلَالُ بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ هِلَالٍ بن عمرو بن هلال بن أبي عطية الباهلي مولاهم، أبو عمرو الرقي. روى عن أبيه، وعلي بن المديني، وغيرهما. وروى عنه النسائي، وأبو حاتم الرازي، وغيرهما. قال أبو حاتم: صدوق. وقال النسائي: صالح. وقال في موضع آخر: ليس به

[1] يُنْظَر: «السنن الكبرى»، للنسائي: (٦/٤٥٩)، برقم:(٧٢٣٠).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

بأس، روى أحاديث منكرة عن أبيه، فلا أدري الريب منه، أو من أبيه، وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال مسلمة بن قاسم في كتاب «الصلة»: روى عن أبيه أحاديث منكرة. وقال الذهبي: صدوق. وقال ابن حجر: صدوق، تُوفِي في المحرم سنة ثمانين ومئتين، وقد قارب المئة[1].

٢. أَبوه: هو العلاء بن هلال بن عمر بن هلال بن أبي عطية الباهلي، أبو محمد الرقي. روى عن أبيه، وهشيم بن بشير، وجماعة. وروى عنه ابنه هلال، وعمرو الناقد، وآخرون. قال أبو حاتم: منكر الحديث، ضعيف الحديث، عنده عن يزيد بن زريع أحاديث موضوعة. وقال النسائي: هلال ابن العلاء روى عن أبيه غير حديث منكر؛ فلا أدري منه أتى، أو من أبيه. وقال الخطيب: في بعض حديثه نكرة. وذكره ابن حبان في «المجروحين»، وقال: يقلب الأسانيد، ويُغَيِّرُ الأسماء، فلا يجوز الاحتجاج به بحال. وقال ابن حجر: لين، تُوفِي سنة خمس عشرة ومئتين، وله خمس وستون سنة[2].

٣ـ هُشَيْمٌ: هو هُشَيْمُ بن بَشِيرِ بن القاسم بن دينار السُّلَمِي، أبو معاوية

---

[1] يُنْظَر: «مشيخة النسائي»: (ص: ٧٠/برقم: ١٦٣)، «الجرح والتعديل»: (٣١٨/٧٩/٩)، «الكاشف»: (٦٠٠٥/٣٤٢/٢)، «إكمال تهذيب الكمال»: (٤٩٨٣/١٧٩/١٢)، «تهذيب التهذيب»: (١٣٥/٨٣/١١)، «التقريب»: (ص: ٥٧٦/برقم: ٧٣٤٦).

[2] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (١٩٩٥/٣٦١/٦)، «المجروحين»: (٨١٨/١٨٤/٢)، «الكامل»: (١٣٧٨/٣٨٣/٦)، «تاريخ الإسلام»: (٣١١/٤١٧/٥)، «تهذيب التهذيب»: (٣٥١/١٩٣/٨)، «التقريب»: (ص: ٤٣٦/برقم: ٥٢٥٩).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

الواسطي، قيل: إنه بخاري الأصل. روى عن أبيه، ويونس بن عبيد، وغيرهما. وروى عنه مالك، ويحيى بن إسماعيل الخَوَّاصُ، وغيرهما. قال أبو حاتم، والعجلي: ثقة. وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث ثبتًا يدلس كثيرًا، فما قال في حديثه «أخبرنا» فهو حجة، وما لم يقل فليس بشيء. وقال الذهبي: ثقة لكنه يدلس، وحديثه في الصحاح لكن ما خَرَّجُوا له عن الزهري شيئًا؛ لأنه ضعيف فيه. وقال ابن حجر: ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي، توفي في شعبان سنة ١٨٣هـ، وتدليسه هنا قادح، حيث عنعن عن الراوي المبهم، وذكره ابنُ حَجَرٍ في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، ولم يصرح في روايته هنا بالتحديث بل هي بالعنعنة[١].

٤. رَجُلٌ: مبهم غير معروف.

٥. ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ: هو عبد الله بن أبي نجيح يسار الثقفي، أبو يسار المكي، مولى الأخنس بن شريق. روى عن أبيه، وعطاء، ومجاهد، وعكرمة، وجماعة. وروى عنه شعبة، والسفيانان، وغيرهم. قال أحمد: ثقة، وكان أبوه من خيار عباد الله. وقال ابن معين، وأبو زرعة، والنسائي: ثقة. وقال أبو حاتم: هو صالح الحديث. وقال محمد بن عمر: كان ثقة كثير الحديث،

---

[١] يُنْظَر: «الطبقات الكبرى»: (٣١٣/٧)، «معرفة الثقات»: (١٩١٢/٣٣٤/٢)، «الجرح والتعديل»: (٤٨٦/١١٥/٩)، «ميزان الاعتدال»: (٩٢٥٠/٣٠٦/٤)، «تهذيب التهذيب»: (١٠٠/٥٣/١١)، و«التقريب»: (صـ: ٥٧٤/برقم:٧٣١٢)، «طبقات المدلسين»:(صـ: ٤٧).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

ويذكرون أنه كان يقول بالقدر. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال ابن معين: كان مشهورًا بالقدر. وقال العجلي: مكي ثقة. وقال ابن حجر: وذكره النسائي فيمن كان يدلس. وذكره ابن المديني فيمن لم يلق أحدًا من الصحابة رضي الله عنهم. وقال ابن المديني أيضًا: أما الحديث فهو فيه ثقة، وأما الرأي فكان قدريًّا معتزلًا. وقال الذهبي: ثقة. وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة من مراتب المدلسين. وقال ابن حجر: ثقة رمي بالقدر، وربما دلس، تُوفِيَ سنة ١٣١ هـ، وقيل: سنة ١٣٢ هـ[١].

٦. مُجَاهِدٌ: هو مُجَاهِد بن جَبْر المَّكِي، أبو الحَجَّاج المَخْزُومِي المُقْرِئ، مولى السَّائِب بن أبي السَّائِب. روى عن ابن عباس، وعائشة، وغيرهما. وروى عنه ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ، وعطاء، وعكرمة، وغيرهم. قال ابن معين، وأبو زرعة، والعجلي: ثقة. وقال ابن سعد: كان ثقة فقيهًا عالمًا كثير الحديث. وقال أبو حاتم: لم يسمع من عائشة، حديثه عنها مرسل، سمعت ابن معين يقول: لم يسمع منها. وقال علي بن المديني: لا أُنْكِرُ أن يكون مجاهد لقي جماعة من الصحابة، وقد سمع من عائشة. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: مات بمكة وهو ساجد، وكان مولده سنة ٢١ هـ في خلافة عمر رضي الله عنه.

---

[١] يُنْظَر: «الطبقات الكبرى»: (٤٨٣/٥)، «معرفة الثقات»: (٩٨٣/٦٤/٢)، «الجرح والتعديل»: (٩٤٧/٢٠٣/٥)، «الثقات»: (٨٧٥٩/٥/٧)، «تهذيب التهذيب»: (١٠٢/٤٩/٦)، «التقريب»: (صـ: ٣٢٦/برقم: ٣٦٦٢)، «طبقات المدلسين»: (صـ: ٣٩/برقم: ٧٧).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

وقال الذهبي: إمام في القراءة والتفسير حجة. وقال ابن حَجَر: ثقة إمام في التفسير، وفي العلم. تُوفِيَ سنة ١٠١هـ. وقيل: بعد ذلك، وله ٨٣ سنة[١].

٧. ابْنُ عَبَّاسٍ: هو الصحابي الجليل عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم. صحابي جليل رضي الله عنه. تقدم في المثال الخامس.

سبب الحكم على الحديث بالنكارة:

حكم الإمام النسائيُّ على هذا الحديث فقال: «هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، لَا شَيْءَ»، ويظهر أن سبب وصفه له بالنكارة – والله أعلم – تفرد هلال بن العلاء بن هلال بروايته، عن أبيه، وحالهما لا يُحتمَل منه التفرد. قال النسائي عن هلال: صالح. وقال في موضع آخر: ليس به بأس، روى أحاديث منكرة عن أبيه، فلا أدري الريب منه، أو من أبيه، وقال مسلمة بن قاسم في كتاب «الصلة»: روى عن أبيه أحاديث منكرة، وقال ابن حجر: صدوق له مناكير. قلت: فلعل هذا الحديث من مناكيره، أو من مناكير أبيه العلاء بن هلال بن عمر الباهلي الذي قال عنه أبو حاتم: منكر الحديث، ضعيف الحديث. وقال الخطيب: في بعض حديثه نكرة. وذكره ابن حبان في «المجروحين»، وقال:

---

[١] يُنْظَر: «الطبقات الكبرى»: (٤٦٦/٥)، «التاريخ الكبير»: (١١٧٧/٢٤٣/١)، «الجرح والتعديل»: (١٤٦٩/٣١٩/٨)، «الثقات»: (٥٤٩٣/٤١٩/٥)، و«الكاشف»: (٥٢٨٩/٢٤٠/٢)، «تهذيب التهذيب»: (٦٨/٣٨/١٠)، «التقريب»: (صـ: ٥٢٠/برقم: ٦٤٨١).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

يقلب الأسانيد، ويُغَيِّرُ الأسماء، فلا يجوز الاحتجاج به بحال. وقال ابن حجر: لين.

والحديث أيضًا لم يُعرَف عن ابْنِ عَبَّاسٍ من غير هذا الطريق، مما يدل على وهم رواته الذين وُصِفوا بأنهم يروون مناكير، والحديث لا يُعْرَف عَنْ مُجَاهِدٍ، ولا عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، فالراوي عنه مبهم غير معروف، فكيف يُقبَل تفرد مثل هذا، وهو لا يُعْرَف.

وما أنكره الإمام النسائي هو إسناد الحديث، وأما المتن فثابت من حديث علي بن أبي طالبٍ رضي الله عنه عند الإمام مسلم في «صحيحه»، كتاب: الحدود، باب: تَأْخِيرِ الْحَدِّ عَنِ النُّفَسَاءِ (٣/١٣٣٠/٣٤ (١٧٠٥)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنِ السُّدِّيِّ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: خَطَبَ عَلِيٌّ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَقِيمُوا عَلَى أَرِقَّائِكُمُ الْحَدَّ، مَنْ أَحْصَنَ مِنْهُمْ، وَمَنْ لَمْ يُحْصِنْ، فَإِنَّ أَمَةً لِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَنَتْ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَجْلِدَهَا، فَإِذَا هِيَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِنِفَاسٍ، فَخَشِيتُ إِنْ أَنَا جَلَدْتُهَا أَنْ أَقْتُلَهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «أَحْسَنْتَ».

وأخرجه الترمذي في «جامعه»، كِتَاب: الحدود، بَاب: مَا جَاءَ فِي إِقَامَةِ الحَدِّ عَلَى الإِمَاءِ (٤/١٤٤١/٤٧)، من طريق أبي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ، به بمثله، وقال: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ».

فالواقعة لم تحصل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في رواية النسائي، وإنما حدثت مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه بعلم رسول الله

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

صلى الله عليه وسلم، كما في رواية مسلم، والترمذي، وغيرهما، وهذا يفيد إقرار النبي صلى الله عليه وسلم له.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف جدًّا؛ لحال العلاء بن هلال بن عمر الباهلي، ووجود راو مبهم، وعنعنة هشيم بن بشير عنه، وعنعنة عبد الله بن أبي نجيح المكي عن مجاهد.

المثال الرابع عشر:

أخرج النسائي في «السنن الكبرى»، كتاب: الرجم، فِي الَّذِي يَعْتَرِفُ أَنَّهُ زَنَا بِامْرَأَةٍ بِعَيْنِهَا (٦/٤٨٩/٧٣٠٨)، قال: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ هَارُونَ الْبُرْدِيُّ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ فَيَّاضٍ، عَنْ خَلَّادِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثِ بْنِ بَكْرٍ، أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَقَرَّ أَنَّهُ زَنَا بِامْرَأَةٍ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَجَلَدَهُ مِئَةً وَكَانَ بِكْرًا، وَسَأَلَهُ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمَرْأَةِ فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: «كَذَبَ وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ فَجَلَدَهُ جَلْدَ الْفِرْيَةِ ثَمَانِينَ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ».

تخريج الحديث:

وأخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: الحدود، بَابٌ: إِذَا أَقَرَّ الرَّجُلُ بِالزِّنَا، وَلَمْ تُقِرَّ الْمَرْأَةُ (٤/١٥٩/٤٤٦٧)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ فَارِسٍ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ هَارُونَ الْبُرْدِيُّ، به بمثله.

وأخرجه ابن الجارود في «المنتقى»، كتاب: الطلاق، بَابُ جِرَاحِ الْعَمْدِ (صـ:

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

٢١٧/برقم: ٨٥١) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، ثنا مُوسَى بْنُ هَارُونَ الْبُرْدِيُّ، به بمثله.

دراسة إسناد النسائي في «السنن الكبرى»:

١. مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: هو مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بن سَعْيَه ابن أبي زرعة المصري، أبو عبد الله بن البرقي، مولى بني زهرة. روى عن عمرو بن أبي سلمة، وموسى بن هارون البردي، وغيرهم. وروى عنه أبو داود، والنسائي، وغيرهما. قال النسائي: لا بأس به. وقال ابن يونس: كان ثقة حَدَّثَ بكتاب المغازي عن عبد الملك بن هشام. وقال الذهبي: إمام حافظ ثقة. وقال ابن حجر: ثقة، تُوفِيَ في جمادى الآخرة سنة تسع وأربعين ومئتين[(١)].

٢. مُوسَى بْنُ هَارُونَ الْبُرْدِيُّ: هو موسى بن هارون بن بشير القيسي، أبو عمر، ويُقَالُ: أبو محمد الكوفي البُرْدِيُّ المعروف بالبني، روى عن هشام ابن يوسف، وابن وهب، وغيرهما. وروى عنه محمد بن يحيى الذهلي، ومُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، وغيرهما. قال أبو زرعة: لا بأس به. وقال ابن يونس: كوفي قدم مصر، وحَدَّثَ بها. وصحح الحاكم حديثه في «المستدرك». وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كان راويًا للوليد بن مسلم، ربما أخطأ. وقال الذهبي: ثقة. وقال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ، تُوفِيَ في جمادى الآخرة سنة أربع

---

(١) يُنْظَر: «مشيخة النسائي»: (صـ: ٥٤/برقم: ٤١)، «الكاشف»: (٢/١٨٨/٤٩٦١)، «سير أعلام النبلاء»: (١٣/٤٦/٣٢)، «تذكرة الحفاظ»: (٢/١١٣/٥٩٣)، «تهذيب التهذيب»: (٩/٢٦٣/٤٣٩) «التقريب»: (صـ: ٤٨٨/برقم: ٦٠٣٢).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

وعشرين ومئتين[1].

٣ـ هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ: هو هشام بن يوسف الصنعاني، أَبُو عبد الرحمن الأبناوي، قاضي صنعاء، وعالمها، من أبناء الفرس. رَوَى عَن: الثوري، والقاسم بن فَيَّاضٍ الأبناوي، وغيرهما. ورَوَى عَنه: إسحاق بْن راهويه، ومُوسَى بْنُ هَارُونَ الْبُرْدِيُّ، وغيرهما. قال ابْن مَعِين: لم يكن بِهِ بأس. وَقَال ابْن مَعِين: هشام بن يوسف أثبت من عبد الرزاق فِي حديث ابن جُرَيْج، وكان أقرأ لكتب ابن جُرَيْج من عبد الرزاق، وكان أعلم بحديث سفيان من عبد الرزاق، وهو ثقة. وَقَال العجلي: ثقة. وَقَال أَبُو حاتم: ثقة، متقن. وذكره ابنُ حِبَّان في كتاب «الثقات». روى له الجماعة سوى مسلم. وقال الذهبي: حجة متقن. وقال الذهبي: إمام ثبت. وقال ابن حجر: ثقة، تُوفِي سنة سبع وتسعين ومئة[2].

٤ـ الْقَاسِمُ بْنُ فَيَّاضٍ: هو القاسم بن فياض بن عبد الرحمن بن جُبَيْرَة الصنعاني الأبناوي. روى عن عمه خلاد بن عبد الرحمن. وروى عنه هشام ابن يوسف الصنعاني. قال ابن معين: ضعيف. وقال في موضع آخر: لَيْسَ

---

[1] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٧٣٨/١٦٨/٨)، «الثقات»: (١٥٧٧٢/١٦٠/٩)، «الكاشف»: (٥٧٤٠/٣٠٩/٢)، «إكمال تهذيب الكمال»: (٤٨٢٧/٤٠/١٢)، «تهذيب التهذيب»: (٦٦٨/٣٧٥/١٠)، «تقريب التهذيب»: (صـ: ٥٥٤/برقم: ٧٠٢١).

[2] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٢٧١/٧٠/٩)، «تهذيب الكمال»: (٦٥٩٢/٢٦٥/٣٠)، «الوافي بالوفيات»: (٣/٢١٥/٢٧)، «تذكرة الحفاظ»: (٣٣١/٢٥٣/١)، «تاريخ الإسلام»: (٣٣٧/١٢٢٧/٤)، «تقريب التهذيب»: (صـ: ٥٧٣/برقم: ٧٣٠٩).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

بِشَيْء. قال أبو داود: قال هشام بن يوسف: لما حدثني بتلك الأحاديث اتهمته، فقلت له: هي عندك مكتوبة. قال: نعم، وأخرج لي قرطاسًا، وأملاها عليَّ. قلت لأبي داود: هو ثقة، قال: نعم. وقال ابن حجر: روى له أبو داود، والنسائي حديث ابن عباس رضي الله عنهما في الحدود. وقال النسائي: هو منكر. وقال ابن المديني: إسناده مجهول، ولم يرو عنه غير هشام. وقال النسائي: ليس بالقوي. وذكره ابن حبان في «الثقات»، ثم ذكره في «الضعفاء»، وقال: كان ينفرد بالمناكير عن المشاهير، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج بِخَبَرِهِ. وقال في موضع ثالث: من جلة أهل اليمن وخيار محدثيهم. وقال الذهبي: ضُعِّفَ. وقال ابن حجر: مجهول[1]. وخلاصة حاله أنه ضعيف.

٥ـ خَلَّادُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: هو خَلَّادُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن جندة الصنعاني الأبناوي. روى عن سعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، ومجاهد، وغيرهم. وروى عنه ابن أخيه القاسم بن فياض، ومعمر بن راشد، وغيرهما. قال هشام بن يوسف، عن معمر: لقيت مشيختكم فلم أر أحدًا كاد أن يحفظ الحديث إلا خلاد بن عبد الرحمن، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كان من

---

[1] يُنْظَر: «تاريخ ابن معين – رواية الدوري»: (٣/٦٨/٢٦١)، «الجرح والتعديل»: (٧/١١٧/٦٧٠)، «الثقات»: (٧/ ١٠٣٢٥/٣٣٤)، «المجروحين»: (٢/٢١٣/٨٨٠)، «مشاهير علماء الأمصار»: (صـ: ٣٠٥/برقم: ١٥٤٨)، «الكاشف»: (٢/١٣٠/٤٥٢٤)، «تهذيب التهذيب»: (٨/٣٣٠/٥٩٧)، «التقريب»: (صـ: ٤٥١/برقم: ٥٤٨٣).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

الصالحين. وقال أيضًا: من خيار أهل اليمن وعُبَّادِهِم. وقال أبو زرعة: صنعاني ثقة. وذكره ابن خلفون في «الثقات»، وخرج الحاكم حديثه في «مستدركه». وقال الذهبي: ثقة. وقال ابن حجر: ثقة حافظ[1].

٦. سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ: هو سَعِيدُ بن الْمُسَيَّبِ بن حَزْنِ بن أبي وَهْبِ بن عمرو بن عَائِذ بن عِمْرَانَ بن مَخْزُومٍ، أبو محمد الْمَخْزُومِيُّ، سيد فقهاء التابعين. روى عن أبيه، وعن ابن عباس، وغيرهما. وروى عنه الزهريّ، وخَلَّادُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وغيرهما. وقال ابن المدينيّ: لا أعلم أحدًا في التابعين أوسع علمًا منه، وهو عندي أجل التابعين. وقال أبو زُرْعَةَ: مدني قرشي ثقة إمام. وقال الذهبي: أحد الأعلام، وسيد التابعين ثقة حجة فقيه رفيع الذِّكْرِ، رأس في العلم والعمل. وقال ابن حجر: أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار، اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل، تُوفِيَ سنة ٩٣هـ. وقيل: ٩٤هـ[2].

٧. ابْنُ عَبَّاسٍ: هو الصحابي الجليل عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، ابن

---

[1] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٣/٣٦٥/١٦٦٢)، «الثقات»: (٦/٢٦٧/٧٦٧٤)، «مشاهير علماء الأمصار»: (صـ: ٣٠٦/برقم: ١٥٥٦)، «الكاشف»: (١/٣٧٦/١٤٢١)، «إكمال تهذيب الكمال»: (٤/٢٣٣/١٤٢٤)، «تهذيب التهذيب»: (٣/١٧٣/٣٢٩)، «التقريب»: (صـ: ١٩٦/برقم: ١٧٦٤).

[2] يُنْظَر: «معرفة الثقات»: (١/٤٠٥/٦١٦)، «الثقات»: (٤/٢٧٣/٢٨٨٢)، «الكاشف»: (١/٤٤٤/١٩٦٠)، «سير أعلام النبلاء»: (٤/٢١٧/٨٨)، «الوافي بالوفيات»: (١٥/١٦٣)، «تهذيب التهذيب»: (٤/٧٤/١٤٥)، «التقريب»: (صـ: ٢٤١/برقم: ٢٣٩٦).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

عم رسول الله صلى الله عليه وسلم. صحابي جليل رضي الله عنه. تقدم في المثال الخامس.

سبب الحكم على الحديث بالنكارة:

حكم الإمام النسائيُّ على هذا الحديث بأنه: «حَدِيثٌ مُنْكَرٌ»، ويظهر أن سبب وصفه له بالنكارة – والله أعلم – تفرد مُوسَى بْنِ هَارُونَ الْبُرْدِيِّ بروايته، وهو صدوق ربما أخطأ، وكذا تفرد الْقَاسِمِ بْنِ فَيَّاضٍ بن عبد الرحمن الصنعاني، ضعيف حَدَّث بمناكير، لم يرو إلا عن عمه خلاد بن عبد الرحمن. ولم يرو عنه إلا هشام بن يوسف الصنعاني. قال ابن حجر: روى له أبو داود، والنسائي حديث ابن عباس رضي الله عنهما في الحدود. وقال النسائي: هو منكر. وقال ابن المديني: إسناده مجهول، ولم يرو عنه غير هشام. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال ابن حبان: كان ينفرد بالمناكير عن المشاهير، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج بِخَبَرِهِ.

وهذا المتن مُعارض بمتن أقوى منه ثابت، وأعلَّه أبو داود بحديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه الذي أخرجه أبو داود في «سننه»، كِتَاب: الحدود، بَاب: إِذَا أَقَرَّ الرَّجُلُ بِالزِّنَا، وَلَمْ تُقِرَّ الْمَرْأَةُ (٤/١٥٩/٤٤٦٦)، قال: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا طَلْقُ بْنُ غَنَّامٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، «أَنَّ رَجُلًا أَتَاهُ فَأَقَرَّ عِنْدَهُ أَنَّهُ زَنَى بِامْرَأَةٍ سَمَّاهَا لَهُ، فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَرْأَةِ، فَسَأَلَهَا عَنْ ذَلِكَ، فَأَنْكَرَتْ أَنْ تَكُونَ زَنَتْ، فَجَلَدَهُ الْحَدَّ وَتَرَكَهَا»، وسنده صحيح؛ رواته ثقات، والسند متصل.

فالنص الصحيح يُثبِت أن مَن أقر على نفسه بالزنى يؤخذ بإقراره، فإن سَمَّى من زنت معه استدعاها القاضي؛ فإن أقرت بالزنا أقام الحد عليهما، وإن جحدت دُرِئ عنها الحد بإنكارها؛ لأن الحدود تُدرَأ بالشبهات، وليس لها المطالبة بإقامة حد القذف (الفرية) عليه، وهكذا العكس بالعكس، وأما النص المنكر فيُثبت حد القذف ثمانين جلده على الرجل إن أنكرت المرأة، وهذا مُخالف للمعروف الثابت في نصوص كثيرة من السنة النبوية، والله تعالى أعلى وأعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف؛ لحال القاسم بن فياض الصنعاني، وتفرد موسى بن هارون البردي.

المطلب السادس

مخالفة الضعيف

سبق أن ذكرنا أن الراوي المتفرد قد يكون ثقة، أو صدوقًا، أو ضعيفًا، وقد يكون الواحد منهم متفردًا بدون مخالفة، أو متفردًا مع المخالفة، وأن الراوي المقبول (الثقة أو الصدوق) إذا لم تُعْرَف له مخالفات كثيرة، أو منكرات، أو شذوذات، فعندها يُحكَم على تفرده بأنه تفرد مقبول، وكذا الراوي الضعيف إذا لم تُعْرَف له مخالفات كثيرة، أو منكرات، فإنه يُحكَم على تفرده بأنه تفرد ضعيف على أُهْبَة الترقية والتحسين؛ وذلك إذا وجدنا له متابعًا حسنًا أو ضعيفًا مثله، ارتقي بمجموع ذلك إلى درجة الحسن لغيره، وزال ما كنا نخشاه من التفرد، وانتقل الحديث من دائرة الرد إلى دائرة القبول.

وقد يكون المتفرد الثقة أو الصدوق أو الضعيف مخالفًا لمن هو أولى منه وأرجح، فيكون بذلك جمع علتين؛ إحداهما التفرد، والأخرى المخالفة للأوثق، أو الأحفظ، أو الأكثر، وإن كثرت مناكيره ومخالفاته فعندها يُعِلُّ النقاد هذه الرواية بالتفرد، ويجعلون ذلك تعليلًا لها؛ لأن حال الراوي هنا لا يُحتمَل التفرد، ويكون مجرد التفرد سببًا لرد الرواية، أو التوقف فيها على حسب ما يترجح لدى الناقد، ووفق ما يظهر له.

يقول ابن رجب – رحمه الله – وهو يُبَيِّن أقسام الرواة: «ومنهم من غلب على حديثه المناكير؛ لغفلته وسوء حفظه»[1]، فهو هنا يُبَيِّن أن من غلب على حاله المخالفة والمناكير، فهذا ناتج عن غفلته، وسوء حفظه، وقلة ضبطه.

ولعلنا نفهم من خلال الطرح السابق عبارة الإمام أحمد رحمه الله: «المنكر أبدًا منكر»، وهو رواية الضعيف الذي غلب على روايته فحش الوهم، وسوء الحفظ، وكثرة الغلط، وصارت بحال لا تصلح فيه للتمتابعة والتقوية، فالمتفرد حاله لا يحتمل التفرد، كما أنه لا يقبل الجبر والمتابعة والاعتضاد، فمن غلب على حديثه المخالفة للثقات، وكثر عنده الاختلاف علمنا بذلك قلة ضبطه، وتيقنا سوء حفظه، ووقوعه في الغلط، وحصول الغفلة منه، فنحكم على روايته التي خالف فيها الثقات بأنها منكرة، ونحكم على رواية الثقات الحفاظ بأنها معروفة، ويُعبر عنها البعض بأنها الصواب، أو أنها محفوظة.

---

[1] يُنْظَر: «شرح علل الترمذي»: (٣٩٦/١).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

يقول الحافظ ابن حجر – رحمه الله – مُقَعِّدًا للكلام السابق: «وإِنْ وقَعَتِ المخالفة معَ الضَّعْفِ؛ فالرَّاجِحُ يُقالُ لهُ: «المَعْروفُ»، ومقابلُهُ يقال له: «المنكَر»[1].

ومن هنا يمكنني القول بأن حصول التفرد من الضعيف مع انضمام المخالفة للثقات يُوَعِّر طريق القبول للخبر، ويؤكد في نفس الناقد اختلال ضبط الراوي، والطعن فيه، ويصير بمجموع ذلك مردودًا غير مرضي عند الحفاظ، ولا تنفعه المتابعة؛ لحصول الخطأ من راويه مع كونه سيء الحفظ من الأساس.

ومن الأمثلة التي توضح ما ذكرناه آنفًا ما أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٥/١١٤/٥١٩٣)، قال: أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سُلَيْمَانَ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ يَمَانٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، قَالَ: عَطِشَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَوْلَ الْكَعْبَةِ فَاسْتَسْقَى فَأُتِيَ بِنَبِيذٍ مِنَ السِّقَايَةِ فَشَمَّهُ فَقَطَّبَ[2]، فَقَالَ: «عَلَيَّ بِذَنُوبٍ مِنْ زَمْزَمَ»، فَصَبَّ عَلَيْهِ ثُمَّ شَرِبَ، فَقَالَ رَجُلٌ: أَحَرَامٌ هُوَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «لَا». قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيُّ: «وَهَذَا خَبَرٌ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ يَحْيَى بْنَ الْيَمَانِ انْفَرَدَ بِهِ دُونَ أَصْحَابِ سُفْيَانَ، وَيَحْيَى بْنُ يَمَانٍ لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ لِسُوءِ حِفْظِهِ وَكَثْرَةِ خَطَئِهِ». فيَحْيَى بْنُ يَمَانٍ انفرد بهذه الرواية، وخالف أصحاب سفيان الثوري فيما

---

[1] يُنْظَر: «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر»: (صـ: ٨٦).

[2] «فقَطَّبَ» أَيْ قَبَض مَا بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَمَا يَفْعله العَبُوس، وهذا الفعل يُخَفَّف ويُثقل. يُنْظَر: « النهاية في غريب الحديث والأثر»: (٤/٧٩).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

رووه، وحال يحيى لا يُحتمل منه التفرد، كما أنه لم يكن من أثبت أصحاب الثوري، ولا أكثرهم ملازمة له.

وقد استعمل الإمام النسائي كلمة «المنكر» في «السنن الكبرى»، وعَنَى به أفراد الثقات، مع اقتران التفرد بمخالفته للأحفظ منه، والأوثق، فقد استعملها جامعًا بين التفرد والمخالفة، وذلك في حديثين فقط على النحو الآتي:

المثال الخامس عشر:

أخرج النسائي في «السنن الكبرى»، كتاب: عشرة النساء، باب: النَّهْي عَنِ التَّجَرُّدِ عِنْدَ الْمُبَاضَعَةِ (٨/٢٠٥/٨٩٨٠)، قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ صَدَقَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ زُهَيْرِ ابْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَاصِمٍ الْأَحْوَلِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَرْجِسَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ فَلْيَلْقِ عَلَى عَجُزِهِ، وَعَجُزِهَا شَيْئًا، وَلَا يَتَجَرَّدَا تَجَرُّدَ الْعَيْرَيْنِ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَصَدَقَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ ضَعِيفٌ، وَإِنَّمَا أَخْرَجْتُهُ لِئَلَّا يُجْعَلَ عَمْرٌو عَنْ زُهَيْرٍ».

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه عَاصِمٌ الْأَحْوَلُ، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: عَاصِمٌ الْأَحْوَلُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَرْجِسَ موصولًا.

الوجه الثاني: عَاصِمٌ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ مرسلًا.

تخريج الوجه الأول (الموصول):

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى»، كتاب: عشرة النساء، باب: النَّهْي عَنِ

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

التَّجَرُّدِ عِنْدَ الْمُبَاضَعَةِ (٨/٢٠٥/٨٩٨٠)، قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، به بلفظه.

وقَالَ النسائي: «هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَصَدَقَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ ضَعِيفٌ، وَإِنَّمَا أَخْرَجْتُهُ لِئَلَّا يُجْعَلَ عَمْرٌو عَنْ زُهَيْرٍ».

وفي نسخة المزي في «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»: (٤/٣٥٠): «وزهير يرويه عن ابن جريج، عن عاصم».

وحصل خلاف على عمرو بن أبي سلمة في رواية هذا الوجه (بزيادة ابن جريج بين زُهَير، وعاصم)

أخرجه ابن عدي في «الكامل»، ترجمة: زهير بن محمد العنبري (٤/١٨٦)، قال: حَدَّثَنَا بشر بن موسى الْغَزِّيُّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبد اللَّهِ بن عَبد الرحيم، حَدَّثَنَا عَمْرو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ قَرَأْتُ فِي كِتَابِ صَدَقَةٍ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عنِ ابْن جَرِيجٍ، عَن عَاصِمٍ الأَحْوَلِ عَنْ عَبد اللَّهِ بْنِ سَرْجَسٍ به بمثله.

وأخرجه ابن عدي أيضًا في «الكامل»: (٥/١١٨)، ترجمة: صدقة بن موسى الدقيقي، قال: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُوسَى الْغَزِّيُّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبد اللَّهِ ابن عَبد الرحيم، به بمثله.

وقال ابن عدي: «وصدقة هذا حَدَّثَ عنه الوليد بن مسلم بأحاديث، وعَمْرو ابن أبي سلمة حَدَّثَ عنه أكثر مما حَدَّثَ عنه الوليد وغيرهما من الشاميين قد روى عنه، وأحاديث صدقة منها ما توبع عليه، وأكثره مما لاَ يُتَابَعُ عَليه، وَهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق».

وأبو طاهر المخلص في «المخلصيات» (٣/٢٠١/٢٣٢٤)، قال حدثنا يحيى

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

ابنُ محمدِ بنِ صاعدٍ، حدثنا أحمدُ بنُ عبدِالرحيمِ البَرقيُّ بمصرَ، حدثنا عَمرو ابنُ أبي سلمةَ أبوحفصٍ التِّنيسيُّ، حدثنا صدقةُ بنُ عبدِاللهِ،حدثني زهيرٌ، به بمثله.

تخريج الوجه الثاني:

أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه»، كِتَاب: النكاح، بَاب: الْقَوْل عِنْدِ الْجِمَاعِ، وَكَيْفَ يَصْنَعُ؟ وَفَضْل الْجِمَاعِ (١٠٤٦٩/١٩٤/٦)، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ فَلْيَسْتَتِرْ، وَلَا يَتَجَرَّدَانِ تَجَرُّدَ الْعَيْرَيْنِ».

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى»: (١٩٤/٨)، قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنِي الثَّوْرِيُّ، عَنْ عَاصِمٍ الْأَحْوَلِ، به بمثله.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه»، كِتَاب: النكاح، بَاب: مَا قَالُوا فِي الِاسْتِتَارِ إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ (١٧٦٢٥/٤٥/٤)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، به بنحوه.

وتابع أيوبُ عاصمًا عَنْ أَبِي قِلَابَةَ مرسلًا:

أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه»، كِتَاب: النكاح، بَاب: الْقَوْل عِنْدِ الْجِمَاعِ، وَكَيْفَ يَصْنَعُ؟ وَفَضْل الْجِمَاعِ (١٠٤٧٠/١٩٥/٦)، عَنِ مَعْمَرٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ به بلفظه.

دراسة الوجه الأول:

دراسة إسناد النسائي في «السنن الكبرى»:

١. مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ: هو محمد بن عبد الله بن عبدالرحيم

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

بن سَعْيَه بن أبي زرعة المصري، أبو عبد الله بن البرقي، مولى بني زهرة، وقد نسب إلى جده، ثقة حافظ. تَقَدَّمَ في المثال الرابع عشر.

٢ـ عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ: هو عَمْرُو بنُ أَبِي سَلَمَةَ التَّنِّيسِيُّ، أبو حفص الدمشقي. روى عن مالك، وصدقة ابن عبد الله السمين، وغيرهما. وروى عنه أحمد، وعمر بن الْخطاب السجسْتانِي، وغيرهما. قال ابن معين، والساجي: ضعيف. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به. وقال العقيلي: في حديثه وهم. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال أحمد: روي عن زهير أحاديث بواطيل كأنه سمعها من صدقة بن عبد الله فغلط فقلبها عن زهير. وقال الوليد بن مسلم، وابن يونس: ثقة. وقال الذهبي: إمام حافظ صدوق. وقال في موضع آخر: ثقة. وقال ابن حجر: صدوق له أوهام، تُوفِيَ بتنيس سنة ٢١٢ هـ. وقيل: بعدها[١].

وخلاصة حاله أنه صدوق له أوهام، وأما توثيق من وَثَّقَهُ فيُحْمَل على جانب العدالة، والله تعالى أعلم.

٣. صَدَقَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: هو صَدَقَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّـهِ السمين، أبو معاوية، ويقال: أبو محمد الدمشقي. روى عن الأوزاعي، وزُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وغيرهما. وروى

---

[١] يُنْظَر: «ضعفاء العقيلي»: (١٢٧٩/٢٧٢/٣)، «الجرح والتعديل»: (١٣٠٤/٢٣٥/٦)، «الثقات»: (١٤٥٥٦/٤٨٢/٨)، «ذكر من تكلم فيه وهو موثق، أو صالح الحديث»: (صـ: ١٤٦/برقم: ٢٦٥)، «تهذيب التهذيب»: (٧٠/٣٩/٨)، «التقريب»: (صـ: ٤٤٢/برقم: ٥٠٣٢).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

عنه وكيع، وعمرو بن أبي سلمة التنيسي، وغيرهما. قال أحمد: ما كان من حديثه مرفوعًا فهو منكر، وما كان من حديثه مرسلًا عن مكحول، فهو أسهل، وهو ضعيف جدًّا. وقال في موضع آخر: ليس يسوى شيئًا أحاديثه مناكير. وقال أيضًا: ليس بشيء، ضعيف الحديث. وقال ابن معين، والبخاري، وأبو زرعة، والنسائي، وابن نمير: ضعيف. وقال مسلم: منكر الحديث. وقال دحيم: ثقة. وقال في موضع آخر: مضطرب الحديث ضعيف. وقال أيضًا: صدقة من شيوخنا، لا بأس به. وقال أبو زرعة: شيخ. وقال أبو حاتم: شيخ يكتب حديثه. وقال الدارقطني: متروك. وقال الذهبي، وابن حجر: ضعيف، توفي سنة ١٦٦هـ[1]. والراجح من حاله أنه ضعيف على قول الأكثرين، وأما من ضَعَّفَهُ جدًّا فقولهم معارض بقول الأكثرين، والله تعالى أعلم.

٤ـ زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: هو زهير بن محمد التميمي، أبو المنذر الخراساني المروزي الخرقي، قدم الشام، وسكن الحجاز. روى عن زيد بن أسلم، وعاصم الأحول، وجماعة. وروى عنه أبو داود الطيالسي، وصَدَقَةُ بْنُ عَبْدِاللَّهِ السمينُ، وغيرهما. قال أحمد: ثقة. وقال أحمد أيضًا: لا بأس به. وقال في موضع ثالث: مستقيم الحديث. وقال أيضًا: مقارب الحديث. وقال البخاري: ما روى عنه أهل الشام فإنه مناكير، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح. وقال أحمد: في رواية الشاميين عن زهير يروون عنه مناكير. وقال ابن

---

[1] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٤/٤٢٩/١٨٨٩)، «الكاشف»: (١/٥٠٢/٢٣٨٤)، «تهذيب التهذيب»: (٤/٤١٥/٧٢٧)، «التقريب»: (صـ: ٢٧٥/برقم: ٢٩١٣).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

معين: صالح لا بأس به. وقال أيضًا: ثقة. وقال في موضع ثالث: ضعيف. وقال العجلي: جائز الحديث. وذكره أبو زرعة في أسامي الضعفاء. وقال أبو حاتم: محله الصدق، وفي حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق؛ لسوء حفظه؛ فما حَدَّثَ به من حفظه ففيه أغاليط، وما حَدَّثَ من كتبه فهو صالح. وقال عثمان الدارمي، وصالح بن محمد: ثقة صدوق، زاد عثمان: وله أغاليط كثيرة. وقال النسائي: ضعيف. وقال في موضع آخر: ليس بالقوي. وقال في موضع آخر: ليس به بأس، وعند عمرو بن أبي سلمة يعني التنيسي عنه مناكير. وقال يعقوب بن شيبة: صدوق صالح الحديث. وقال أبو عروبة الحراني: كأن أحاديثه فوائد.

وقال ابن عدي: ولعل أهل الشام أخطئوا عليه؛ فإنه إذا حدث عنه أهل العراق فروايتهم عنه شبه المستقيمة، وأرجو أنه لا بأس به. وقال موسى بن هارون: أرجو أنه صدوق. وقال الحاكم أبو أحمد: في حديثه بعض المناكير، وفي «تاريخ نيسابور» بإسناد عن عيسى بن يونس: ثنا زهير بن محمد وكان ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: يخطىء ويخالف. وقال الساجي: صدوق منكر الحديث. وقال العجلي: لا بأس به، وهذه الأحاديث التي يرويها أهل الشام عنه ليست تعجبني. وقال الذهبي: زهير ذو مناكير. وقال ابن حجر: ثقة إلا أن رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فَضُعِّفَ بسببها. قال أبو حاتم: حَدَّثَ بالشام من حفظه فَكَثُرَ غلطُهُ، تُوفِي سنة

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

١٦٢هـ[١].

٥. عَاصِمٌ الْأَحْوَلُ: هو عاصم بن سليمان الأحول، أبو عبد الرحمن البصري. روى عن أنس، ومحمد بن سيرين، وغيرهما. وروى عنه سليمان التَّيْمِيُّ، وحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وغيرهما. قال أحمد، وابن معين، وابن المديني، وأبو زرعة، والعجلي، وابن عمار، والبزار: ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الذهبي: حافظ ثقة. وقال ابن حجر: ثقة، لم يتكلم فيه إلا القطان فكأنه بسبب دخوله في الولاية. تُوفِيَ سنة ١٤١هـ. وقيل: بعد ذلك. وخلاصة حاله أنه ثقة حافظ[٢].

٦. عَبْدُ اللهِ بْنُ سَرْجِسَ: هو عبد الله بن سَرْجَس المزني. صحابي جليل رضي الله عنه. روى عن النبي صلى الله عليه وسلم. وروى عنه عاصم الأحول، وقتادة، وغيرهما. قال ابن حجر: سكن البصرة حليف بني مخزوم. وقال

---

[١] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٣/٥٨٩/٢٦٧٥)، «الكامل»: (٣/٢١٧/٧١٤)، «المغني»: (١/٢٤١/٢٢١٨)، «الكاشف»: (١/٤٠٨/١٦٦٦)، «ميزان الاعتدال» (٢/٣١١)، «تهذيب التهذيب»: (٣/٣٠١/٦٤٥)، «التقريب»: (صـ: ٢١٨ برقم: ٢٠٤٩).

[٢] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٦/٣٤٣/١٩٠٠)، «الكامل»: (٥/٢٣٥/١٣٨٥)، «الكاشف»: (١/٥١٩/٢٥٠١)، «تهذيب التهذيب»: (٥/٣٨/٧٣)، «التقريب»: (صـ: ١٨٥/برقم: ٣٠٦٠).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

الخزرجي: له ١٧ حديثًا، انفرد له مسلم بحديث[١].

دراسة الوجه الثاني:

دراسة إسناد عبد الرزاق في «مصنفه»:

١. الثَّوْرِيُّ: هو سفيان بن سعيد الثوريُّ، أبو عبد الله الكوفي. ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، أمير المؤمنين في الحديث، تقدم في المثال الثالث.

٢ـ عَاصِمٌ: هو عاصم بن سليمان الأحول، أبو عبد الرحمن البصري. ثقة حافظ. تقدم في الوجه الأول.

٣ـ أَبُو قِلَابَةَ: هو عبد الله بن زيد بن عمرو، أبو قِلَابَةَ الْجُرْمِيُّ البصري. روى عن أنسٍ، وسالم بن عبد الله ابن عمر، وغيرهما. وروى عنه ثابت البُنَانِيُّ، وعاصمٌ الأحولُ، وغيرهما. قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث. وقال محمد بن سيرين: إن شاء الله ثقة رجل صالح. وقال أيوب السختياني: كان والله من الفقهاء ذوي الألباب، وقال العجلي: بصري تابعي ثقة. وقال ابن خراش: ثقة. وذكر الذهبي في «الميزان» أنه كان يدلس عمن لحقهم، وعمن لم يلحقهم، وكان له صحف يحدث منها ويدلس. وقال العلائي: قرأت بخط الحافظ الضياء أنه لا يعرف له سماع من عائشة، وقال العلائي أيضًا روايته عن عائشة في «صحيح مسلم»، وكأنه على قاعدته. وقال الذهبي: أحد الأئمة الأعلام. وقال ابن حجر: ثقة فاضل كثير الإرسال، تُوفِي بالشام

---

[١] يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (٣ /٤٢٦/ ٧٤)، «الإصابة»: (٤/١٠٦/٤٧٠٨)، «الخلاصة»: (صـ: ١٩٩).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

سنة ١٠٤هـ. وقيل: بعدها[١].

دراسة متابعة هذا الوجه عند عبد الرزاق في «مصنفه»:

١ـ مَعْمَرٌ: هو مَعْمَرُ بن راشد الأَزْدِيُّ الْحُدَّانِيُّ (بِضَم الْحَاء وَتَشْديد الدَّال الْمُهْملَة وَفِي آخرهَا نون – هَذِه النِّسْبَة إِلَى حدان وهم بطن من الأزد)، أبو عُرْوَةَ بن أبي عمرو الْبَصْرِيُّ. ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئًا، وكذا فيما حدث به بالبصرة. توفي في رمضان سنة ١٥٢هـ. وقيل: بعدها. وهو ابن ٥٨ سنة[٢].

٢. أَيُّوبُ: هو أيُّوبُ بن أبي تميمة كَيْسَان السَّخْتِيَانِيُّ، أبو بكر البصري. روى عن قتادة، والقاسم بن محمد، وغيرهما. وروى عنه شعبة، وابن عيينة، وغيرهما. قال شعبة: حدثني أيوب وكان سيد الفقهاء. وقال ابن معين: ثقة. وقال ابن سعد: كان ثقة ثبتًا في الحديث جامعًا كثير العلم حجة عدلًا. وقال أبو حاتم: وهو ثقة لا يُسْأَلُ عن مثله. وقال ابن حجر: ثقة ثبت حجة من

---

[١] يُنْظَر: «معرفة الثقات»: (٢/٣٠/٨٨٨)، «الجرح والتعديل»: (٥/٥٧/٢٦٨)، «رجال صحيح مسلم»: (١/٣٦٣/٧٨٨)، «سير أعلام النبلاء»: (٤/٤٦٨/١٧٨)، «تحفة التحصيل»: (صـ: ١٧٦) «تهذيب التهذيب»: (٥/١٩٧/٣٨٨)، «التقريب»: (صـ: ٣٠٤/برقم: ٣٣٣٣).

[٢] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٨/٢٥٥/١١٦٥)، «اللباب»: (١/٣٤٧)، «تهذيب التهذيب»: (١٠/٢١٨/٤٤١)، «التقريب»: (صـ: ٥٤١/برقم: ٦٨٠٩).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

كبار الفقهاء العُبَّادِ، توفي سنة ١٣١هـ، وله ٦٥سنة[١].

٣. أَبُو قِلَابَةَ: هو عبد الله بن زيد بن عمرو، أبو قِلَابَةَ الْجُرْمِيُّ البصري. ثقة فاضل كثير الإرسال. تقدم في السند السابق.

سبب الحكم على الحديث بالنكارة:

حكم الإمام النسائيُّ على هذا الحديث بأنه: «هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وقال: «وَصَدَقَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ ضَعِيفٌ، وَإِنَّمَا أَخْرَجْتُهُ لِئَلَّا يُجْعَلَ عَمْرٌو عَنْ زُهَيْرٍ»، وفي نسخة: «وزهير يرويه عن ابن جريج، عن عاصم»، وقال ابن عدي: «وصدقة هذا حَدَّثَ عنه الوليد بن مسلم بأحاديث، وعَمْرو بن أبي سلمة حَدَّثَ عنه أكثر مما حَدَّثَ عنه الوليد، وغيرهما من الشاميين قد روى عنه، وأحاديث صدقة منها ما توبع عليه، وأكثره مما لاَ يُتَابَعُ عَليه، وَهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق».

ولكي يظهر لنا سر نكارة هذا الوجه، فلا بُدَّ من معرفة أحوال روايته الذين هم في غالب سبب حدوث النكارة،

فعَمْرُو بنُ أَبِي سَلَمَةَ التَّنِّيسِيُّ الدمشقي. ضَعَّفَه ابن معين، والساجي. وقال أبو حاتم: يُكْتَب حديثه، ولا يُحْتَجُّ به. وقال العقيلي: في حديثه وهم. وقال

---

[١] يُنْظَر: «الطبقات الكبرى»: (٢٤٦/٧)، «الجرح والتعديل»: (٩١٥/٢٥٥/٢)، «الثقات»: (٦٦٩١/٥٣/٦)، «تهذيب التهذيب»: (٧٣٣/٣٤٨/١)، «التقريب»: (صـ: ١١٧/برقم: ٦٠٥).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

أحمد: روي عن زهير أحاديث بواطيل كأنه سمعها من صدقة بن عبد الله فغلط فقلبها عن زهير.

وأما صَدَقَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السمين الدمشقي، فقد قال عنه أحمد: ما كان من حديثه مرفوعًا فهو منكر، وما كان من حديثه مرسلًا عن مكحول، فهو أسهل، وهو ضعيف جدًّا. وقال في موضع آخر: ليس يسوى شيئًا، أحاديثه مناكير. وقال أيضًا: ليس بشيء، ضعيف الحديث. وضَعَّفَهُ ابنُ معين، والبخاريُّ، وأبو زرعة، والنسائيُّ، وابنُ نُمَيْر، وأبو حاتم، ودُحَيْم، والدارقطني، وغيرهم. وقال مسلم: منكر الحديث.

وأما زهير بن محمد التميمي فهو، ورواية الشاميين عنه فيها مناكير، قال البخاري: ما روى عنه أهل الشام فإنه مناكير، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح. وقال أحمد: في رواية الشاميين عن زهير يروون عنه مناكير. وقال أبو حاتم: محله الصدق، وفي حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق؛ لسوء حفظه؛ فما حَدَّثَ به من حفظه ففيه أغاليط، وما حَدَّثَ من كتبه فهو صالح. وقال عثمان الدارمي: له أغاليط كثيرة. وقال النسائي: عند عمرو بن أبي سلمة التنيسي عنه مناكير. وقال ابن عدي: لعل أهل الشام أخطئوا عليه؛ فإنه إذا حَدَّثَ عنه أهل العراق فرواياتهم عنه شبه المستقيمة. وقال الحاكم أبو أحمد: في حديثه بعض المناكير، وقال ابن حبان: يُخْطِئُ ويُخَالِف. وقال الساجي: صدوق منكر الحديث. وقال العجلي: هذه الأحاديث التي يرويها أهل الشام عنه ليست تعجبني. وقال الذهبي: زهير ذو مناكير. وهنا صدقة شامي، وقد روى عنه. فهذا الوجه قد تفرد به عَمْرُو

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ صَدَقَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَاصِمٍ الْأَحْوَلِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَرْجِسَ، والحديث ليس معروفًا برفعه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما المتن محفوظ عن عاصم الأحول، عن أبي قلابة مرسلًا، وقد رواه عن عاصم كلٌّ من سفيان الثوري، وأيوب السختياني، وكلاهما جبلان من جبال الحفظ والتثبت؛ فسفيان أمير المؤمنين في الحديث، وأيوب السختياني ثقة ثبت حجة، سيد فقهاء أهل البصرة، قال ابن مهدي: أيوب حجة أهل البصرة. وقال الدارقطني: أيوب من الحفاظ الأثبات. والله تعالى أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح ضعيف؛ للإرسال، ولكنه يرتقي إلى الحسن لغيره بشاهده الضعيف من حديث عُتْبَةَ بْنِ عَبْدٍ السُّلَمِيِّ الذي أخرجه ابن ماجه في «سننه»، كتاب: النكاح، بَابُ: التَّسَتُّرِ عِنْدَ الْجِمَاعِ (١/٦١٨/١٩٢١)، قال:حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ وَهْبٍ الْوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ الْقَاسِمِ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا الْأَحْوَصُ بْنُ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَرَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ، وَعَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ عُتْبَةَ بْنِ عَبْدٍ السُّلَمِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ فَلْيَسْتَتِرْ، وَلَا يَتَجَرَّدْ تَجَرُّدَ الْعَيْرَيْنِ».

دراسة إسناد هذا الشاهد:

١ـ إِسْحَاقُ بْنُ وَهْبٍ الْوَاسِطِيُّ: هو إسحاق بن وهب بن زياد العلاف، أبو

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

يعقوب الواسطي. صدوق[١].

٢ـ الْوَلِيدُ بْنُ الْقَاسِمِ الْهَمْدَانِيُّ: هو الوليد بن القاسم بن الوليد الهمداني الكوفي. صدوق ربما أخطأ[٢].

٣ـ الْأَحْوَصُ بْنُ حَكِيمٍ: هو الأحوص بن حكيم بن عمير العنسي، ويقال: الهمداني. ضعيف[٣].

٤ـ أَبُوه: هو حكيم بن عمير بن الأحوص العنسي، ويقال: الهمداني، أبو الأحوص الحمصي. صدوق[٤].

٤ـ وَرَاشِدُ بْنُ سَعْدٍ: هو راشد ابن سعد المَقْرَئِيُّ الحمصي. ثقة كثير

---

[١] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٢/٢٣٦/٨٣٤)، «الثقات»: (٨/١١٨/١٢٥١٦)، «الكاشف»: (١/٢٣٩/٣٢٦)، «تهذيب التهذيب»: (١/٢٥٣/٤٧٨) «التقريب»: (صـ: ١٠٣/برقم: ٣٨٩).

[٢] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٩/١٣/٥٨)، «المجروحين»: (٣/٨٠)، «الكامل»: (٧/٨٢/٢٠٠٧)، «المغني»: (٢/٧٢٤/٦٨٨٠)، «تهذيب التهذيب»: (١١/١٢٨/٢٤٥)، «تقريب»: (صـ:٥٨٣/برقم:٧٤٤٧)، «لسان الميزان»: (٧/٤٢٦/٥١٧١).

[٣] يُنْظَر: «الضعفاء والمتروكين»، للنسائي: (صـ: ١٥٦/برقم: ٦٢)، «الجرح والتعديل»: (٢/٣٢٧/١٢٥٢)، «المجروحين»: (١/١٧٥)، «سؤالات البرقاني»: (صـ: ١٦/برقم: ٣٤)، «تقريب التهذيب»: (صـ: ٩٦/برقم: ٢٩٠).

[٤] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٣/٢٠٦/٨٩٥)، «مشاهير علماء الأمصار»: (صـ: ١٨٤/برقم: ٨٧٣)، «الكاشف»: (١/٣٤٧/١٢٠٤)، «تهذيب التهذيب»: (٢/٤٥٠/٧٨٢)، «التقريب»: (صـ: ١٧٧/برقم: ١٤٧٦).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

الإرسال[1].

٤ـ وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَدِيٍّ: هو عَبد الأَعلى بْنُ عَدِي، البَهرانِيّ، قَاضِي حِمص. ثقة[2].

٥. عُتْبَةُ بْنُ عَبْدٍ السُّلَمِيُّ: عُتْبَةُ بْنُ عَبْدٍ السُّلَمِيُّ، أبو الوليد الحمصي. له صحبة[3].

الحكم على إسناد هذا الشاهد:

ضعيف؛ لحال الأحوص بن حكيم العنسي.

المثال السادس عشر:

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى»، كتاب: الزينة، بَابُ: الْفِطْرَةِ (٩٢٤١/٣٠٩/٨)، قال: أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ، عَنْ طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ عَبْدِاللهِ ابْنِ

---

[1] يُنْظَر: «معرفة الثقات»: (٤٣٧/٣٤٧/١)، «الجرح والتعديل»: (٢١٧٨/٤٨٣/٣)، «الكاشف»: (١٤٩٨/٣٨٨/١)، «تهذيب التهذيب»: (٤٣٢/٢٢٥/٣)، «التقريب»: (صـ: ٢٠٤/برقم: ١٨٥٤).

[2] يُنْظَر: «التاريخ الكبير»: (١٧٤٧/٧٢/١)، «الجرح والتعديل»: (١٣١/٢٥/٦)، «الثقات»: (٤١٩٠/١٢٩/٥)، «الكاشف»: (٣٠٧٩/٦١١/١)، «تهذيب التهذيب»: (٢٠٢/٩٧/٦)، «التقريب»: (صـ: ٣٣١/برقم: ٣٧٣٥).

[3] يُنْظَر: «الاستيعاب»: (١٧٦٨/١٠٣١/٣)، «أسد الغابة»: (٣٥٤٦/٤٥٩/٣)، «الإصابة»: (٥٤٢٣/٣٦٢/٤).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: قَصُّ الشَّارِبِ، وَقَصُّ الْأَظْفَارِ، وَغَسْلُ الْبَرَاجِمِ، وَإِعْفَاءُ اللِّحْيَةِ، وَالسِّوَاكُ، وَالِاسْتِنْشَاقُ، وَنَتْفُ الْإِبْطِ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ، وَانْتِقَاصُ الْمَاءِ» قَالَ مُصْعَبٌ: «وَنَسِيتُ الْعَاشِرَةَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمَضْمَضَةُ».

قال النسائي: «خَالَفَهُ سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ وَجَعْفَرُ بْنُ إِيَاسٍ، وَمُصْعَبُ بْنُ شَيْبَةَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ».

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه طَلْقُ بْنُ حَبِيبٍ، واختلف عليه من وجهين:

الوجه الأول: عنه، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ مرفوعًا.

الوجه الثاني: عن طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ، موقوفًا عليه.

تخريج الوجه الأول:

وأخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده»: (٢/٧٩/٥٤٧)، قال: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، به بمثله.

وأخرجه أبو يعلى في «مسنده»: (٨/١٤/٤٥١٧)، قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا وَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ، به بمثله.

وأخرجه أحمد في «مسنده»: (٤١/٥٠٧/٢٥٠٦٠)، قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، به بمثله.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب: الطهارات، باب: فِي الْفِطْرَةِ مَا يُعَدُّ فِيهَا (١/١٧٨/٢٠٤٦)، قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، به بمثله.

وعن ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أخرجه ابن ماجه في «سننه»، كتاب: الطهارة، وسننها،

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

بَابُ: الْفِطْرَةِ (١/١٠٧/٢٩٣).

وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الطهارة، بَابُ: خِصَالِ الْفِطْرَةِ (١/٢٢٣/٢٦١)، قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، به بمثله.

وأخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: الطهارة، بَابُ: السِّوَاكِ مِنَ الْفِطْرَةِ (١/١٤/٥٣)، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، به بمثله.

وأخرجه الترمذي في «جامعه»، كتاب: الأدب، بَابُ: مَا جَاءَ فِي تَقْلِيمِ الأَظْفَارِ (٥/٩١/٢٧٥٧)، قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، وَهَنَّادٌ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، به بمثله. وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ».

وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه»، كتاب: الوضوء، بَابُ: تَسْمِيَةِ الِاسْتِنْجَاءِ بِالْمَاءِ فِطْرَةٌ، (١/٤٧/٨٨)، قال: نا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، به بمثله.

وأخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار»، بَابُ: بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْأَشْيَاءِ الَّتِي هِيَ الْفِطْرَةُ فِي الْأَبْدَانِ، أَوْ مِنَ الْفِطْرَةِ (٢/١٦٦/٦٨٥) قال: حَدَّثَنَا فَهْدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، به بمثله.

وأخرجه الدارقطني في «سننه»، كتاب: الطهارة، بَابُ: السُّنَنِ الَّتِي فِي الرَّأْسِ وَالْجَسَدِ (١/١٦٥/٣١٥)، قال: نا مُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْحَسَّانِيُّ، نا وَكِيعٌ، به بمثله.

وقال الدارقطني: «تَفَرَّدَ بِهِ مُصْعَبُ بْنُ شَيْبَةَ، وَخَالَفَهُ أَبُو بِشْرٍ، وَسُلَيْمَانُ

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

التَّيْمِيُّ، فَرَوَيَاهُ عَنْ طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ، قَوْلَهَ غَيْرَ مَرْفُوعٍ».

وأخرجه العقيلي في «الضعفاء الكبير»: (١٩٧/٤)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، به بمثله.

وذكر العقيلي في «الضعفاء الكبير»: (١٩٦/٤) أن أَحَادِيث مُصْعَبَ بْنِ شَيْبَةَ مَنَاكِيرٌ؛ ومن مناكيره حديث: «عَشْرَةٌ مِنَ الْفِطْرَةِ».

وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الطهارة، بَابُ: خِصَالِ الْفِطْرَةِ (٢٦١/٢٢٣/١)، قال:وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو كُرَيْبٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ، به بمثله.

وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه»، كتاب: الوضوء، بَابُ: تَسْمِيَةِ الِاسْتِنْجَاءِ بِالْمَاءِ فِطْرَةٌ، (٨٨/٤٧/١)، قال:حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، وَحَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخُزَاعِيُّ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا وَهُوَ ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، نا مُصْعَبُ بْنُ شَيْبَةَ، به بمثله.

<u>تخريج الوجه الثاني:</u>

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى»، كتاب: الزينة، بَابُ: الْفِطْرَةِ (٩٢٤٢/٣٠٩/٨)، قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ طَلْقَ بْنَ حَبِيبٍ يَذْكُرُ عَشَرَةً مِنَ الْفِطْرَةِ: السِّوَاكُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، وَغَسْلُ الْبَرَاجِمِ[1]، وَنَتْفُ الْإِبْطِ، وَالْخِتَانُ، وَغَسْلُ

---

[1] الْبَرَاجِمُ: هِيَ العُقَد الَّتِي فِي ظُهُورِ الْأَصَابِعِ يَجْتمع فِيهَا الوَسَخ يُنْظَر: «النهاية في غريب الحديث والأثر»: (١١٣/١).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

الدُّبُرِ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ، وَالِاسْتِنْشَاقُ، وَأَنَا شَكَكْتُ فِي الْمَضْمَضَةِ.

وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى»، كتاب: الزينة، بَابُ: الْفِطْرَةِ (٨/٣١٠/٩٢٤٣)، قال: أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ فذكره بنحوه.

وقَالَ النسائي: «وَحَدِيثُ سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، وَجَعْفَرُ بْنُ إِيَاسٍ أَوْلَى بِالصَّوَابِ مِنْ حَدِيثِ مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ، وَمُصْعَبُ بْنُ شَيْبَةَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ».

<u>دراسة الوجه الأول:</u>

<u>دراسة إسناد النسائي في «السنن الكبرى»:</u>

١. إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم بن مطر، أبو يعقوب الحنظلي، المعروف بابن راهويه المروزي، نزيل نيسابور. ثقة حافظ إمام. تقدم في المثال الثامن.

٢. وَكِيعٌ: هو وكيع بن الجَرَّاح بن مَلِيح الرُّؤَاسِي، أبو سفيان الكوفي الحافظ. روى عن إسماعيل بن أبي خالد، وزَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، وغيرهما. وروى عنه أحمد، وابن راهويه، وغيرهما. قال أحمد: كان حافظًا حافظًا، وقال أيضًا: كان إمام المسلمين في وقته. وقال ابن معين: ثقة، وقال أيضًا: ما رأيت أحفظ منه. وقال ابن سعد: كان ثقة مأمونًا عاليًا رفيع القدر كثير الحديث حجة. وقال العجلي: كوفي ثقة عابد صالح أديب من حفاظ الحديث، وكان يُفْتِي. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كان حافظًا متقنًا. وقال الذهبي: أحد الأعلام. وقال ابن حجر: ثقة حافظ عابد، تُوفِي يوم عاشوراء سنة ١٩٦هـ،

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

وقيل: بعدها، وله ٧٠ سنة[١].

٣. زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ: هو زكرياء بن أبي زائدة – خالد بن ميمون بن فيروز الهمداني الوادعي مولاهم، أبو يحيى الكوفي. روى عن أبي إسحاق السبيعي، ومصعب بن شيبة، وغيرهما. وروى عنه ابنه يحيى، والثوري، وشعبة، ووكيع، وغيرهم. قال القطان: ليس به بأس. وقال أحمد: حديثه عن أبي إسحاق لين سمع منه بآخره. وقال أحمد: ثقة حلو الحديث. وقال ابن معين: صالح. وقال العجلي: كان ثقة إلا أن سماعه من أبي إسحاق بآخره، ويُقَال: إن شريكًا أقدم سماع منه. وقال أبو زرعة: صويلح يُدَلِّسُ كثيرًا عن الشعبي. وقال أبو حاتم: لين الحديث، كان يُدَلِّسُ، وإسرائيل أحب إليَّ منه. وقال أبو داود: ثقة إلا أنه يُدَلِّسُ. وقال النسائي، ويعقوب بن سفيان، وأبو بكر البزار: ثقة. وقال أبو بكر البرديجي: ليس به بأس. وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث. وقال ابن قانع: كان قاضيًا في الكوفة. وقال الذهبي: ثقة يُدَلِّسُ عن شيخه الشعبي. وقال أيضًا: ثِقَة لَهُ فِي الْكتب كلهَا، لَيَّنَهُ أَبُو حَاتِم فَقَط. وقال ابن حجر: ثقة، وكان يُدَلِّسُ، وسماعه من أبي إسحاق بأخرة، توفي سنة ١٤٧هـ. وقيل: بعدها[٢].

---

[١] يُنْظَر: «معرفة الثقات»: (١٩٣٨/٣٤١/٢)، «الجرح والتعديل»: (١٦٨/٣٧/٩)، «الثقات»: (١١٤٨٢/٥٦٢/٧)، «الكاشف»:(٦٠٥٦/٣٥٠/٢)، «تهذيب التهذيب»: (٢١١/١٠٩/١١)، «التقريب»: (صـ: ٥٨١/برقم: ٧٤١٤).

[٢] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٢٦٨٥/٥٩٣/٣)، «الثقات»: (٧٩٨٨/٣٣٤/٦)، «الكاشف»: (١٦٤٣/٤٠٥/١)، «الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم»: (ص:=

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

٤. مُصْعَبُ بْنُ شَيْبَةَ: هو مصعب بن شيبة بن جبير بن شيبة بن عثمان بن أبي طلحة بن عبد العزي بن عثمان بن عبد الدار العبدري المكي الحجبي. روى عن أبيه، وطلق بن حبيب، وغيرهما. وروى عنه ابن جريج، وزَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، وغيرهما. قال أحمد: روى أحاديث مناكير. وقال ابن معين، والعجلي: ثقة. وقال أبو حاتم: لا يحمدونه، وليس بقوي. وقال ابن سعد: كان قليل الحديث. وقال النسائي: منكر الحديث. وقال في موضع آخر: في حديثه شيء. وقال الدارقطني: ليس بالقوي، ولا بالحافظ. وقال أبو داود: ضعيف. وقال ابن عدي: تكلموا في حفظه. وقال الذهبي: فيه ضعف. وقال ابن حجر: لين الحديث[1].

وخلاصة حاله أنه ضعيف ليس بحافظ، فلا يحتج بما ينفرد به.

٥- طَلْقُ بْنُ حَبِيبٍ: طلق بن حبيب العنزي البصري. روى عن عبد الله بن عباس، وأنسٍ، وغيرهما. وروى عنه الأعمش، ومصعب بن شيبة، وغيرهما. قال أبو حاتم: صدوق في الحديث، وكان يرى الإرجاء. وقال أبو زرعة: كوفي سمع ابن عباس، وهو ثقة، لكن كان يرى الإرجاء. وقال ابن سعد: كان مرجيًا ثقة إن شاء الله تعالى. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كان

=٩٤/برقم: ٣٥)، «تهذيب التهذيب»: (٣/٣٢٩/٦١٦)، «التقريب»: (صـ: ٢١٦/برقم: ٢٠٢٢)، «طبقات المدلسين»: (صـ: ٣١/برقم: ٤٧).

[1] يُنْظَر: «معرفة الثقات»: (٢/٢٨٠/١٧٣٢)، «الجرح والتعديل»: (٨/٣٠٥/١٤٠٩)، «تاريخ الإسلام»: (٣/٣١٤/٢٥٤)، «الكاشف»: (٢/٢٦٧/٥٤٦٥)، «تهذيب التهذيب»: (١٠/١٦٢/٣٠٧)، «التقريب»: (صـ: ٥٣٣/برقم: ٦٦٩١).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

مرجيًا عابدًا. وقال العجلي: مكي تابعي ثقة، كان من أعبد أهل زمانه. وقال مغلطاي: لما ذكره أبو العرب في جملة الضعفاء، قال: لم ينقم عليه غير الإرجاء فقط، ولم يطعن عليه بكذب، ولا ضعف في الرواية فيما علمت. وقال أبو الفتح الأزدي: كان داعية إلى مذهبه، تركوه. وقال ابن حجر: صدوق عابد رمي بالإرجاء[1].

وخلاصة حاله أنه ثقة، رُمِيَ بالإرجاء، وتُكلم فيه لأجله، وهو قدح لا يؤثر إلا إذا رَوَى ما يؤيد بدعته.

٦. عَبْدُ اللهِ بْنُ الزُّبَيْرِ: هو عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي، أبو بكر، وأبو خبيب الأسدي. روى عنه أخوه عروة، وابنه عامر، وخلق كثير. كان أول مولود في الإسلام بالمدينة من المهاجرين، وولي الخلافة تسع سنين، استخلف سنة ٦٤هـ. وكان نهاية في الشجاعة، غاية في العبادة، قُتِلَ شهيدًا في حصر الحجاج له بالبيت العتيق في ذي الحجة سنة ثلاث وسبعين من الهجرة. له ثلاثة وثلاثون حديثًا[2].

٧ـ عَائِشَةُ: هي عائشة بنت أبي بكر الصديق صحابية جليلة رضي الله عنها، سبقت ترجمتها في المثال السادس.

---

[1] يُنْظَر: «معرفة الثقات»: (١/٤٨٢/٨٠٠)، «الجرح والتعديل»: (٤/٤٩٠/٢١٥٧)، «الثقات»: (٤/٣٩٦/٣٥٤١)، «الكاشف»: (١/٥١٥/٢٤٨٦)، «إكمال تهذيب الكمال»: (٧/٩١)، «تهذيب التهذيب»: (٥/٣١/٤٩)، «التقريب»: (صـ: ٢٨٣/برقم: ٣٠٤٠).

[2] يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (٣/٣٦٣/٥٣)، «الإصابة»: (٤/٨٩/٤٦٨٥)، «الخلاصة»: (صـ: ١٩٧).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

دراسة الوجه الثاني (الموقوف):

دراسة إسناد النسائي في «السنن الكبرى»:

١. مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: هو مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى الصَّنْعَانِيّ القيسيُّ، أَبُو عبد الله البَصْرِيُّ. ثقة. تقدم في المثال الثاني عشر.

٢. الْمُعْتَمِرُ: هو معتمر بن سليمان بن طرخان التَّيْمِيُّ، أبو محمد البصري. ثقة. تقدم في المثال الثاني عشر.

٣. أَبُوهُ: سليمان بن طرخان التيمي، أبو المعتمر البصري. روى عن أنس بن مالك، وطلقِ بنِ حبيبٍ العنزيُّ، وغيرهما. وروى عنه ابنه معتمر، وشعبة، والسفيانان، وابن المبارك، وغيرهم. قال أحمد، وابن معين، والنسائي: ثقة. وقال العجلي: تابعي ثقة، كان من خيار أهل البصرة. وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث. وقال ابن حبان في «الثقات»: كان من عُبَّادِ أهل البصرة، وصالحيهم، ثقة، وإتقانًا، وحفظًا، وسُنَّةً. وقال ابن معين: كان يُدَلِّسُ. وقال يحيى بن سعيد: مرسلاته شبه لا شيء. وقال ابن أبي حاتم في «المراسيل» عن أبي زرعة: لم يسمع من عكرمة قال: وقال أبي: لا أعلمه سمع من سعيد بن المسيب. وقال ابن حجر: ثقة عابد[(١)].

وخلاصة حاله أنه ثقة متقن عابد. تُوفِيَ بالبصرة في ذي القعدة سنة

[(١)] يُنْظَر: «الثقات»: (٤/٣٠٠/٣٠١١)، «رجال صحيح البخاري»: (١/٣١٠/٤٣١)، «رجال مسلم»: (١/٢٦٣/٥٧١)، «سير أعلام النبلاء»: (٦/١٩٥/٩٢)، «تهذيب التهذيب»: (٤/٣٤١)، «التقريب»: (صـ: ٢٥٢/برقم: ٢٥٧٥).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

١٤٣هـ. وهو ابن ٩٧ سنة.

٤. طَلْقُ بْنُ حِبِيبٍ: هو طلق بن حبيب العنزي البصري. ثقة، رمي بالإرجاء، وتُكلم فيه لأجله، وهو قدح لا يؤثر إلا إذا روى ما يؤيد بدعته. تقدم في الوجه الأول.

سبب الحكم على الحديث بالنكارة:

حكم الإمام النسائيُّ على مُصْعَبَ بْنِ شَيْبَةَ راوي الوجه الأول (المرفوع)، عن طلق بن حبيب بأنه: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»، وقد تفرد مصعب بروايته مرفوعًا، بينما خالفه سليمان التيمي وهو ثقة متقن عابد، وكذا خالفه أبو بشر الواسطي جعفر بن إياس اليشكري، وثَّقَه ابن سعد، وابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والعجلي، والنسائي، وابن عدي، وغيرهم[١]. قال الدارقطني: «تَفَرَّدَ بِهِ مُصْعَبُ بْنُ شَيْبَةَ، وَخَالَفَهُ أَبُو بِشْرٍ، وَسُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، فَرَوَيَاهُ عَنْ طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ، قَوْلَهُ غَيْرَ مَرْفُوعٍ».

وحكم الإمام النسائيُّ على هذا الحديث بأن مصعب بن شيبة: «خَالَفَهُ سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، وَجَعْفَرُ بْنُ إِيَاسٍ»، ورَجَّح بأن روايتهما (الوجه الموقوف) أولى بالصواب، فقال في موضع آخر: «وَحَدِيثُ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، وَجَعْفَر بْنِ إِيَاسٍ أَوْلَى بِالصَّوَابِ مِنْ حَدِيثِ مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ، وَمُصْعَبُ بْنُ شَيْبَةَ مُنْكَرُ

---

[١] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (١٩٢٧/٤٧٣/٢)، «الثقات»: (٧٠٤٤/١٣٣/٦)، «الكاشف»: (٧٨١/٢٩٣/١)، «تهذيب التهذيب»: (١٢٩/٨٣/٢)، «التقريب»: (٩٣٠/١٣٩/١).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

الْحَدِيثِ».

وذكر العقيلي في «الضعفاء الكبير»: (١٩٦/٤) أن أَحَادِيث مُصْعَبَ بْنِ شَيْبَةَ مَنَاكِيرٌ؛ ومن مناكيره حديث: «عَشْرَةٌ مِنَ الْفِطْرَةِ».

وعند مراجعتنا لترجمة مُصْعَبَ بْنِ شَيْبَةَ المكي نجد أن الإمام أحمد قال عنه: «روى أحاديث مناكير». وقال أبو حاتم: «لا يحمدونه، وليس بقوي». وقال النسائي: «منكر الحديث». وقال في موضع آخر: «في حديثه شيء». وقال الدارقطني: «ليس بالقوي، ولا بالحافظ». وقال أبو داود: «ضعيف». وقال ابن عدي: «تكلموا في حفظه». إذن مصعب ضعيف ليس بحافظ، ولا يحتج بما ينفرد به، فكيف إذا خالف مَن هو أوثق منه وأحفظ.

ويلتقي هذا الترجيح مع ما رجَّحَه الإمام الدارقطني عندما سُئِلَ عَنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسلم: «عَشْرٌ مِن الفِطْرَةِ، قَصُّ الشَّارِب... الحديث».

فقال: يرويه طلقُ بنُ حَبِيبٍ، واختلف عنه فرواه مصعب بن شيبة، عن طلق ابن حبيب، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَخَالَفَهُ سليمان التيمي، وأبو بشر جعفر بن إياس؛ فروياه عن طلق بن حبيب، قال: كان يُقَالُ: «عَشْرٌ مِن الفِطْرَةِ ... ، وهما أثبت من مصعب بن شيبة، وأصح حديثًا»[1].

---

[1] يُنْظَر: «علل الدارقطني»: (٣٤٤٣/٨٩/١٤).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح صحيح موقوفًا على طلق بن حبيب من قوله، حيث رواه على هذا الوجه سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، وَجَعْفَرُ بْنُ إِيَاسٍ، وهما ثقتان ثبتان، وخالفهما مصعب بن شيبة وهو منكر الحديث كما تقدم.

وأما إخراج مسلم للحديث في صحيحه فلعله أخرجه ليُنَبِّهَ على علته، أو أنه صححه على ظاهر الإسناد، والله تعالى أعلى وأعلم، ومنه العون والسداد والتوفيق.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

الخاتمة والنتائج والتوصيات

بعد هذه الجولة العلمية، والدراسة الحديثية أسأل الله تعالى أن يكون هذا البحث إضافة جديدة في الدراسات المتعلقة بالسنة النبوية المطهرة من ناحية الموضوع، وكذلك من ناحية التفصيل الذي عَوَّلْتُ عليه أثناء عرضي للدراسة، وإبرازه للقارئ الكريم.

ولما كان من تمام البحث أن يبرز الموضوع مستوفًى من جميع جوانبه فأحب أن أُبَيِّنَ خلاصة ما تعرضت له في هذا البحث فذكرت ترجمة موجزة للإمام النسائي، وتعريفًا موجزًا لكتابه «السنن الكبرى»، وكذا عَرَّفتُ بالحديث «المنكر»، وبَيَّنت أقسامه، وأوضحت علاقة الحديث المنكر بالفرد، والشاذ، والمُعَلِّ، وبالمحفوظ، والمعروف، وذكرت في هذا البحث كيفية الكشف عن النكارة، واستعرضت ألفاظ النكارة عند علماء الجرح والتعديل، مثل: «تَعْرِف وتُنْكِر، يروي المناكير، في حديثه بعض النكرة، حديثه عن فلان منكر، منكر الحديث، حديثه منكر، عامة أحاديثه مناكير، صاحب مناكير»، وغيرها.

ثم استقرأت كتاب «السنن الكبرى»، واستخرجت منه الدراسة التطبيقية لإظهار «دلالة «المنكر» عند الإمام النسائي في «كتابه»، ودونتها في مسوّدة عندي أولًا، ثم قمت بتخريجها، ودراسة أسانيدها، وتحرير القول في سبب الحكم على الحديث بالنكارة، وهذا هو ثمرة الدراسة ومقصودها، والتي وصلت إحدى وثلاثين حديثًا.

وأما عن أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال بحثي هذا فهي على النحو

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

الآتي:

١. لم يكن أئمة النقد المتقدمون يفرقون بين المنكر والشاذ، فكانوا يعبرون بالنكارة عن كثير من الحالات التي تدخل في الشذوذ، والعكس، وأول من فصل المنكر عن الشاذ هو الحافظ ابن حجر العسقلاني – رحمه الله – وتبعه على ذلك السخاوي، والسيوطي، ورضي الدين ابن الحنبلي[١]، والأمير الصنعاني، وأبو طاهر الجزائري، والقاسمي، واستقر عليه عرف المدرسة الحديثية في عصرنا الحالي.

٢. ظهر من البحث أن الإمام النسائي – رحمه الله – استعمل لفظ المنكر في «سننه الكبرى»، على تفرد الثقة بدون مخالفة، وتفرده مع المخالفة، وعلى تفرد الصدوق بدون مخالفة، وتفرده مع المخالفة، وعلى تفرد الضعيف بدون مخالفة، وتفرده مع المخالفة.

٣. إن تفرد الراوي بما حقه أن يشتهر وينتشر من الرواية، ويكون هذا التفرد غير معروف ولا محفوظ عند المحدثين هو قرينة على خطأ الراوي في هذه الرواية التي تفرد بها، كما قد يشتهر بين المحدثين أن روايةً ما تفرد بها فلان من الرواة، وصارت الرواية معروفة به، وأنها من حديثه، بينما الرواية

---

[١] في كتابه: «قفو الأثر في صفوة علوم الأثر»، وهو محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي القادري التاذفي، الحنفي رضي الدين المعروف بـ ابن الحنبلي (المتوفى: ٩٧١هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ، عدد الأجزاء: ١.

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

الأخرى المتابعة غير مشهورة، ولا معروفة بين المحدثين فيبقى إطلاق التفرد على الرواية باعتبار اشتهارها، ومن عُرِفت به.

٤. يُعتبر المنكر عند الإمام النسائي رواية ما لا أصل له متابع مما ترجح لديه خطؤه من حديث الثقة المتفرد، وتفرد الثقة المخالف، وتفرد مَن لا يُحتَمَل تفرده من الصدوقين والضعفاء، وهذا ما نَصَّ عليه الحافظ ابن حجر بقوله: «وهذا مما ينبغي التيقظ له، فقد أطلق الإمام أحمد، والنسائي، وغير واحد من النقاد لفظ «المنكر» على مجرد التفرد، لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده»[1].

٥. الحديث المنكر حالة من حالات التفرد وصورة من صوره، وهو يتداخل مع الحديث الشاذ، والحديث المعل، والمزيد في متصل الأسانيد، والحديث المقلوب، والحديث المُدرَج، والحديث المُصَحَّف، فهو يتكامل مع مجموعة من علوم الحديث الأخرى، والضابط بينها جميعًا التفرد.

٦ـ مصطلح «المنكر» شائع الاستعمال في كلام النقاد، وكثير الإطلاق في كلام الحفاظ، وهو مؤثر في الحكم على المرويات والأحاديث، وقد نال هذا المصطلح قسطًا كبيرًا من الجدل والمناقشات والاختلافات بين المُحدِّثين– قديمًا وحديثًا – لتحديد مفهومه، وضبط تعريفه، وتصور حقيقته، وذلك ظاهر في كتب الحديث وكتب العلل.

٧. قد يكون سبب النكارة تفرد الراوي بالرواية مع مخالفته للثقات – سواء

---

[1] ينظر: «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر: «الْمُنْكَر»: (١/١٠٨).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

كان ثقة، أو صدوقًا، أو ضعيفًا، أو ضعيفًا جدًّا، وقد لا يكون المتفرد مخالفًا، وإنما حصل منه التفرد فقط بدون مخالفة، وهو لا يحتمل من حاله التفرد، ولم يُعرْف ضبطه للحديث، وحفظه للرواية.

٨ـ الوقوف على سعة اطلاع الأئمة الحفاظ، ودقة نظرهم النقدي في مصنفاتهم الحديثية، وتنبيههم على ما أخطأ فيه الرواة، وبيانهم للصواب في ذلك.

٩ـ قد يستعمل العلماء وصف المنكر على ما تفرد به إمام حافظ مكثر لا يُتصوَّر عن مثله التفرد؛ وذلك لكثرة أصحابه الثقات الملازمين له، والذين ضبطوا حديثهم وخبروا مروياته، بحيث لم يفتهم منه شيء، مثل قتادة، والأعمش، والزهري، وغيرهم.

١٠. يُلاحَظ على تعريف البرديجي للمنكر أنه يُطلق مصطلح المنكر على أي تفرد سواء كان تفردًا مقبولًا أو مردودًا، وسواء تفرد به ثقة أو غير ثقة.

١١ـ يُطلَق الإمام النسائي المنكر على تفرد الثقة، وتفرد الصدوق، وتفرد الضعيف، وغيرهم، مع عدم وجود مخالفة منهم لغيرهم من الثقات، وأطلقه على تفرداتهم مع المخالفة، فنتج من ذلك ستة أنواع هي: تفرد الثقة، وتفرد الصدوق، وتفرد الضعيف، مع عدم وجود مخالفة لغيره، وتفرد الثقة، مع مخالفته للأوثق منه، وتفرد الصدوق مع مخالفته للأوثق منه، وتفرد الضعيف مع مخالفته للأوثق منه.

١٢. إن التفرد ليس مطعنًا بنفسه، ولا علة بذاته، فكم من تفرد صحَّ واتفق الحفاظ على قبوله، وكم من تفرد سلم من العلل والأوهام، وكتب الصحيح

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

ملأى بالتفردات الصحيحة التي لا غبار عليها، فالتفرد في كثير من الأحيان يكون سببه خطأ الراوي ووهمه، وعدم ضبطه للحديث على ما رواه الثقات الأثبات.

١٣ـ من معاني المنكر: ما لا يُتابَع عليه راويه، وكان مفتقرًا لى متابعة بحسب ما ظهر للناقد الذي حكم عليه بالنكارة.

١٤. قضية التفرد من أهم القضايا الحديثية وأغمضها وأدقها؛ إذ يطرأ على التفرد حالات مختلفة ومتفاوتة في تأثير الحكم عليه كما هو ظاهر من مواقف النقاد تجاهه؛ فليس حال الراوي ثقة وضعفًا هو مقياس القبول والرد للحديث على طول الخط وفي كل الحالات، وإنما لابد من مراعاة قرائن القبول وقرائن الرد تدل عل القبول أو الرد.

١٥ـ قد يُخطيء بعض المعاصرين في تقوية بعض الأحاديث التي وصفها الأئمة أو واحد منهم بالنكارة، فيحكمون بتحسينها، وربما تصحيحها لوجود متابعة، ويعزون الحكم بالنكارة على مجرد التفرد، ويقولون: إنه لا يلزم من التفرد الرد، ، وهم لم يفهموا منهج الأئمة الحفاظ في التعامل مع هذه الأحاديث فهم لا يطلقون مصطلح النكارة ثم يقبلونه فيصححونه، أو يحسنونه، إنما هم يعرفون أن المشكلة ليست في التفرد فقط، وإنما انضمام أمر آخر مع التفرد، كتفرد من لم يشتهر بالضبط والحفظ، أو كونه ليس معروفا بأنه من مرويات هذا الإمام، ونحو ذلك، فإنهم يجعلون ذلك علة يعلون بها الحديث ويحكمون بنكارته ورده، وهذا الذي أميل إليه أنه لابد من النظر الجيد في الروايات التي تفرد بها أحد الرواة سواء كان تفردًا مطلقًا أو

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

نسبيًا.

وغير ذلك من النتائج التي يمكن التوصل إليها من خلال البحث.

وأما عن أهم التوصيات، فهي كما يلي:

١ـ إعداد دراسة علمية موسعة تتناول المنكر عند الأئمة الحفاظ، وعمل استقراء تام تقوم هذه الدراسة بحصره وجمعه عند أئمة النقد جميعًا؛ ليظهر المراد والمقصود منه عند الحفاظ المتقدمين، فينظر معناه عند ابن المديني، والبخاري، ومسلم، والبرديجي، وأبي داود، والنسائي، وأحمد، والفلاس، وغيرهم، وأؤكد على أن يكون الجمع للأحاديث المنكرة بطريقة استقصائية، لا بطريقة انتقائية، ومقارنة أقوال النقاد بعضها ببعض، والموازنة بين الأقوال في الحديث الواحد، وتحرير حال الأحاديث وَفق قرائن الترجيح المعروفة لدى أئمة هذا الشأن.

٢ـ عمل رسالة علمية قوية تقوم بدراسة قرائن الترجيح بين الروايات المتعارضة، وأمارات كشف النكارة، أو ردها سواء من داخل الحديث محل النظر أم من خارجه، والتي تفيد في معرفة الخطأ، وحال المتفرد، وهذه القرائن التي يستعين بها الحفاظ للحكم على الحديث كثيرة، ويمكن القول بأنها غير محصورة، فقد يكون لكل حديث حالة تخصة، والقرائن تكشف عن وجود خلل في لرواي و وهم وقع فيه الراوي يستدعي رد التفرد، وعدم قبوله.

٣. إعداد موسوعة علمية حاسوبية متخصصة في الأحاديث المعلة، والمنكرة، والشاذة، والاهتمام بعمل تراجم واسعة للرواة الذين لهم مناكير، وأوهام وأغلاط أثرت على رواياتهم، وسبر مروياتهم، والحكم عليها بما يليق بحالها، مع

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

ضرورة الاستعانة بأساتذة متخصصين للنظر والترجيح بين الوجوه المختلفة، وتمييز الراجح من أحوال الرواة الموصوفين بالنكارة والوهم؛ وذلك يكون عونًا كبيرًا للباحثين وطالبي الحديث الشريف.

٤ـ عقد مُؤتمر علمي سنوي في جامعة الأزهر الشريف لبحث القضايا الحديثية الشائكة والهامة التي تشغل أذهان الأوساط الحديثية في زماننا، على أن يخصص لقضايا فهم النص النبوي جانبًا كبيرًا من أعمال المؤتمر، وتقدم فيه الأبحاث الجديدة التي تُعنَى بذلك؛ وذلك هام جدًّا لإصلاح مجتمعاتنا اليوم.

وأخيرًا أقول: إن هذا البحث كان فرصة سانحة لي لقضاء فترة طيبة من الزمن في صحبة رواة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا ريب أن صحبة الأخيار تدفع الإنسان دائمًا إلى الخير؛ وتحثه عليه، كما اعترف بأن الاطلاع على مؤلفات الأئمة النقاد المحققين المطلعين والعكوف على دراستها قد فتح لي آفاقًا واسعة للنظر والتحقيق والتحرير والتفكير النافع، واستخراج الفوائد العلمية، واستخلاص القواعد الحديثية.

وفي الختام أسأل الله عز وجل بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يلهمني الرشاد والصواب، كما أسأله سبحانه وتعالى أن يبارك في هذا المجهود، وأن يجعل الإخلاص رائدي، والهدى مقصدي، والتوفيق حليفي، وأن ينفعني بهذا العمل وسائر المسلمين، وأن يرزقني صحبة النبي المصطفى الأمين صلى الله عليه وسلم في جنات النعيم.

فالله جلَّ جلاله هو الموفق والمعين والهادي إلى سواء السبيل إنه سبحانه

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

سميع قريب، ونعم المولى ونعم المجيب. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وصل اللهم على نبينا محمد النبي المصطفى الأمين وعلى آله وصحبه وسلم.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

الباحث،،،

(فهرس المصادر والمراجع)

إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، المؤلف : أبو الفضل أحمد ابن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى : ٨٥٢هـ)، تحقيق : مركز خدمة السنة والسيرة ، بإشراف د زهير بن ناصر الناصر، الناشر : مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة) – ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية (بالمدينة)، الطبعة : الأولى ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م، عدد الأجزاء : ١٩ .

أجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي». المؤلف: عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي. المحقق: د. سعدي الهاشمي. الناشر : الجامعه الاسلامية – المدينه المنورة. الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م. عدد الأجزاء : ٣.

الأحاديث المختارة. تأليف: أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي المقدسي، دار النشر: مكتبة النهضة الحديثة – مكة المكرمة – ١٤١٠، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش.

الأحكام الوسطى من حديث النبي – صلى الله عليه وسلم، المؤلف: عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد إبراهيم الأزدي، الأندلسي الأشبيلي، المعروف بابن الخراط (المتوفى: ٥٨١ هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م، عدد الأجزاء: ٤ .

اختصار علوم الحديث، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء: ١ .

الإرشاد في معرفة علماء الحديث. المؤلف : الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني أبو يعلى. الناشر : مكتبة الرشد – الرياض. الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

تحقيق : د. محمد سعيد عمر إدريس. عدد الأجزاء: ٣.
الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تأليف: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، دار النشر: دار الجيل – بيروت – ١٤١٢، الطبعة: الأولى، تحقيق: علي محمد البجاوي.
أسد الغابة في معرفة الصحابة، تأليف: عز الدين بن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري، دار النشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت/ لبنان – ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عادل أحمد الرفاعي.
إسعاف المبطأ برجال الموطأ. المؤلف : عبدالرحمن ابن أبي بكر أبو الفضل السيوطي. الناشر: المكتبة التجارية الكبرى – مصر ، ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م. عدد الأجزاء : ١.
الأسماء والصفات. المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ). تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي. الناشر: مكتبة السوادي، جدة – المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م. عدد الأجزاء:٢.
الإصابة في تمييز الصحابة. المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي. الناشر : دار الجيل – بيروت. الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ. تحقيق : علي محمد البجاوي. عدد الأجزاء : ٨ .
الاقتراح في بيان الاصطلاح، المؤلف: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، عدد الأجزاء: ١ .
إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المؤلف: مغلطاي بن قليج المصري الحنفي. المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد – أبو محمد أسامة بن إبراهيم.

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م. عدد الأجزاء: ١٢ .

الأنساب. المؤلف: أبو سعد السمعاني. المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره. الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد. الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢م.

المجتبى، المعروف بالسنن الكبرى، للنسائي، ط: دار التأصيل، (الطبعة: الأولى)، (١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م)، عدد الأجزاء: ٩ (٨ ومجلد للفهارس).

الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، المؤلف: عبدالرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ)، الناشر: المطبعة السلفية ومكتبتها / عالم الكتب - بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم». المؤلف: ابن عبد الهادي الحنبلي. تحقيق وتعليق: د روحية عبد الرحمن السويفي. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.

البداية والنهاية المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي. الناشر: دار الفكر. عام النشر: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م. عدد الأجزاء: ١٥، وطبعة دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. الناشر: الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م. سنة النشر: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م. عدد الأجزاء:٢١ (٢٠ ومجلد فهارس).

البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، تأليف: سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقن، دار النشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض-السعودية - ١٤٢٥هـ-

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

٢٠٠٤م، الطبعة: الاولى، تحقيق: مصطفى أبو الغيط و عبد الله بن سليمان وياسر بن كمال.

برنامج التجيبي. المؤلف: القاسم بن يوسف بن محمد بن علي التجيبي البلنسي السبتي (المتوفى: ٧٣٠هـ)، تحقيق وإعداد: عبد الحفيظ منصور، الناشر: الدار العربية للكتاب، ليبيا – تونس، عام النشر: ١٩٨١م، عدد الأجزاء: ١.

بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام. تأليف: للحافظ ابن القطان الفاسي أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك، دار النشر: دار طيبة – الرياض – ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد.

تاج العروس من جواهر القاموس. المؤلف: أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي. تحقيق: مجموعة من المحققين. الناشر: دار الهداية.

تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون البغدادي (ت: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق، عدد الأجزاء: ١ .

تاريخ أسماء الثقات. المؤلف: أبو حفص ابن شاهين. المحقق: صبحي السامرائي. الناشر: الدار السلفية – الكويت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤م. عدد الأجزاء: ١ .

تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف. الناشر: دار الغرب الإسلامي. الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م. عدد الأجزاء: ١٥ .

التاريخ الكبير. المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري. الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن. طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان. عدد الأجزاء: ٨ .

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

تاريخ بغداد. المؤلف: أبو بكر الخطيب البغدادي. المحقق: الدكتور بشار عواد معروف. الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م. عدد الأجزاء: ١٦، وراجعت أيضًا طبعة دار الكتب العلمية – بيروت. دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ. عدد الأجزاء: ٢٤ .

تاريخ دمشق، المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥م، عدد الأجزاء: ٨٠ (٧٤ و ٦ مجلدات فهارس).

تاريخ مولد العلماء ووفياتهم. المؤلف: محمد بن عبد الله بن أحمد بن سليمان بن زبر الربعي (٢٩٨ . ٣٩٧). تحقيق: د. عبد الله أحمد سليمان الحمد. الناشر: دار العاصمة. سنة النشر: ١٤١٠هـ. مكان النشر: الرياض. عدد الأجزاء: ٢.

تحرير تقريب التهذيب. المؤلف: د: بشار عواد معروف. الشيخ: شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ . ٢٠١١م. مجلد واحد.

تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، المؤلف: جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: عبد الصمد شرف الدين، طبعة: المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة: الثانية: ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، المؤلف: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (ت: ٨٢٦هـ)، المحقق: عبد الله نوارة، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، عدد الأجزاء: ١ .

تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي». المؤلف: جلال الدين السيوطي. الناشر: مكتبة الرياض الحديثة – الرياض. تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف. عدد

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

الأجزاء:٢ .
تذكرة الحفاظ. المؤلف: شمس الدين الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ). الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م. عدد الأجزاء:٤ .
التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح. المؤلف: أبو الوليد الباجي الأندلسي. المحقق: د. أبو لبابة حسين. الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦م. عدد الأجزاء: ٣ .
التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو رده، دراسة تأصيلية تطبيقية، د/ عبد الجواد حمام. دار النوادر. (ط: ١)، (١٤٢٩هـ. ٢٠٠٨م).
تقريب التهذيب. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. المحقق: محمد عوامة. الناشر: دار الرشيد – سوريا. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦م. عدد الأجزاء: ١.
التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م، عدد الأجزاء: ١ .
التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد. المؤلف: محمد بن عبد الغني البغدادي أبو بكر. (سنة الولادة: ٥٧٤/ سنة الوفاة ٦٢٩). تحقيق: كمال يوسف الحوت. الناشر: دار الكتب العلمية. سنة النشر: ١٤٠٨هـ. مكان النشر: بيروت. عدد الأجزاء: ١.
التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

المنورة، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م، عدد الأجزاء: ١ .
التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد». المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى : ٤٦٣هـ). المحقق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكرى. الناشر: مؤسسة قرطبة.
التمييز. المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري. المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي. الناشر: مكتبة الكوثر - المربع - السعودية. الطبعة: الثالثة، ١٤١٠هـ. عدد الأجزاء: ١ .
تهذيب التهذيب. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند. الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ. عدد الأجزاء: ١٢ .
تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المؤلف: أبو الحجاج المزي. المحقق: د. بشار عواد معروف. الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠م. عدد الأجزاء: ٣٥ .
توجيه النظر إلى أصول الأثر». المؤلف: طاهر بن صالح بن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ (المتوفى: ١٣٣٨هـ). المحقق: عبد الفتاح أبو غدة. الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب. الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م. عدد الأجزاء: ٢.
توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، المؤلف: محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، (المتوفى: ١١٨٢هـ)، المحقق: أبو عبدالرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ٢ .
الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة. المؤلف: أبو الفداء زين الدين قاسم بن

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

قُطْلُوْبَغَا السُّوْدُوْنِي الجمالي الحنفي. دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان. الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن. الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١م. عدد الأجزاء: ٩ (٨ ومجلد للفهارس).

الثقات. المؤلف: ابن حبان البُستي. طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية. تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية. الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند. الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م. عدد الأجزاء: ٩ .

جامع التحصيل في أحكام المراسيل. المؤلف: أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي أبو سعيد العلائي. المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي. الناشر: عالم الكتب – بيروت. الطبعة: الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م. عدد الأجزاء: ١.

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تأليف: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبو بكر، دار النشر: مكتبة المعارف - الرياض - ١٤٠٣، تحقيق: د. محمود الطحان. عدد الأجزاء: ٢.

الجرح والتعديل. المؤلف: ابن أبي حاتم الرازي. الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند. دار إحياء التراث العربي – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢م.

الحديث المنكر دراسة نظرية تطبيقية في كتاب: علل الحديث، لابن أبي حاتم»، للدكتور/ عبد السلام أبو سمحة، دار النوادر، (ط: ١)، (١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م).

الحديث المنكر عند نقاد الحديث دراسة نظرية وتطبيقية ، د عبد الرحمن بن نويفع بن فالح السلمي، مكتبة: الرشد، (ط: ١)، (١٤٢٦هـ . ٢٠٠٥م)، (عدد الأجزاء:٢).

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المؤلف: أحمد بن عبد الله بن أبي الخير الخزرجي اليمني. المحقق: عبد الفتاح أبو غدة. الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية . دار البشائر – حلب . بيروت. الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ. عدد الأجزاء: ١.

رجال صحيح البخاري». المؤلف: أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، أبو نصر البخاري الكلاباذي (المتوفى : ٣٩٨هـ). المحقق: عبد الله الليثي. الناشر: دار المعرفة – بيروت. الطبعة: الأولى ، ١٤٠٧هـ. عدد الأجزاء : جزءان في ترقيم واحد مسلسل.

رجال صحيح مسلم. المؤلف: أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني أبو بكر. (٣٤٧ ـ ٤٢٨هـ). تحقيق: عبد الله الليثي. الناشر: دار المعرفة. سنة النشر: ١٤٠٧هـ. مكان النشر: بيروت. عدد الأجزاء: ٢.

الرفع والتكميل في الجرح والتعديل. المؤلف: محمد عبد الحي اللكنوي الهندي. المحقق: عبد الفتاح أبو غدة. الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب. الطبعة: الثالثة، ١٤٠٧هـ. عدد الأجزاء: ١ .

الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم. المؤلف: الإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. (٦٧٣هـ ـ ٧٤٨هـ). تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي. الناشر: دار البشائر الإسلامية. سنة النشر: ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م. مكان النشر: بيروت – لبنان. عدد الأجزاء: ١ .

سنن ابن ماجه، تأليف: محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، دار النشر: دار الفكر – بيروت. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. عدد الأجزاء: ٢.

سنن أبي داود، تأليف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد ابن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، دار النشر: دار الفكر، تحقيق:

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

محمد محيي الدين عبد الحميد. عدد الأجزاء: ٤.
سنن البيهقي الكبرى، تأليف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، دار النشر: مكتبة دار الباز - مكة المكرمة - ١٤١٤ - ١٩٩٤، تحقيق: محمد عبد القادر عطا. عدد الأجزاء: ١٠.
سنن الترمذي. المؤلف: أبو عيسى الترمذي. تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢). ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣). وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥). الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر. الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م. عدد الأجزاء: ٥ أجزاء.
سنن الدارقطني، تأليف: علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت - ١٣٨٦ - ١٩٦٦، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني. عدد الأجزاء: ٤ × ٢.
سنن الدارمي. المؤلف: أبو محمد الدارمي. تحقيق: حسين سليم أسد الداراني. الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠م. عدد الأجزاء: ٤ .
السنن الكبرى. المؤلف: أبو بكر البيهقي. المحقق: محمد عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.
السنن الكبرى، تأليف: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١ - ١٩٩١، الطبعة: الأولى، تحقيق: د.عبدالغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن. عدد الأجزاء: ٦.
سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم. المؤلف: الإمام أحمد بن حنبل الشيباني. المحقق: د. زياد محمد منصور. الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة. الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ. عدد الأجزاء: ١ .

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه. المؤلف: أبو بكر البرقاني. المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري. الناشر: كتب خانه جميلي – لاهور، باكستان. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ. عدد الأجزاء: ١ .

سؤالات السلمي للدارقطني. المؤلف: محمد بن الحسين السلمي. المحقق: طلال آل حيان. عدد الأجزاء: واحد.

سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، المؤلف: علي بن عبدالله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن (المتوفى: ٢٣٤هـ)، المحقق: موفق عبد الله عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ، عدد الأجزاء: ١ .

سير أعلام النبلاء. المؤلف : شمس الدين الذهبي. المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. الناشر : مؤسسة الرسالة. الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م. عدد الأجزاء : ٢٥ (٢٣ ومجلدان فهارس).

شذرات الذهب في أخبار من ذهب. المؤلف: ابن العماد الحنبلي. حققه: محمود الأرناؤوط. خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط. الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م. عدد الأجزاء: ١١ .

شرح الإلمام بأحاديث الأحكام، المؤلف: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢ هـ)، تحقيق: محمد خلوف العبد الله، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة: الثانية، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م، عدد الأجزاء: ٥ .

شرح التبصرة والتذكرة، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، المحقق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ –

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

٢٠٠٢م، عدد الأجزاء: ٢ .

شرح النووي على صحيح مسلم. المؤلف: محيي الدين النووي. الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت. الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ. عدد الأجزاء: ١٨ (في ٩ مجلدات).

شرح علل الترمذي، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

شعب الإيمان. المؤلف: أبو بكر البيهقي. حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد. أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي – الهند. الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند. الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣ م. عدد الأجزاء: ١٤ (١٣، ومجلد للفهارس).

صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان. المؤلف: ابن حبان البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ). المحقق: شعيب الأرنؤوط. الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤١٤ – ١٩٩٣م. عدد الأجزاء: ١٨ (١٧ جزء ومجلد فهارس).

صحيح البخاري. المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري. المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر. الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي). الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ. عدد الأجزاء: ٩ .

صحيح مسلم. المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري. المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي. الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت. عدد الأجزاء: ٥ .

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، المؤلف: أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (المتوفى: ٥٧٨ هـ)، عني بنشره وصححه وراجع أصله: السيد عزت العطار الحسيني، الناشر: مكتبة الخانجي، الطبعة: الثانية، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥م، عدد الأجزاء: ١.

الضعفاء الكبير. المؤلف: أبو جعفر العقيلي المكي. المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي. الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م. عدد الأجزاء: ٤ .

الضعفاء والمتروكون، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ، عدد الأجزاء: ١ .

طبقات الشافعية الكبرى. المؤلف: تاج الدين السبكي. المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو. الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ. عدد الأجزاء: ١٠ .

الطبقات الكبرى. المؤلف: لابن سعد. المحقق: إحسان عباس. الناشر: دار صادر – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٩٦٨ م. عدد الأجزاء: ٨ .

طبقات المدلسين. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. المحقق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي. الناشر: مكتبة المنار – عمان. الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ – ١٩٨٣م. عدد الأجزاء: ١ .

علل الترمذي الكبير، المؤلف: محمد بن عيسى الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ، عدد الأجزاء: ١ .

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

علل الحديث. المؤلف: ابن أبي حاتم الرازي. تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي. الناشر: مطابع الحميضي. الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م. عدد الأجزاء: ٧ (٦ أجزاء ومجلد فهارس).

العلل ومعرفة الرجال. المؤلف: أحمد بن حنبل الشيباني. الناشر: المكتب الإسلامي، دار الخاني – بيروت، الرياض. الطبعة الأولى، ١٤٠٨ – ١٩٨٨. تحقيق: وصي الله بن محمد عباس. عدد الأجزاء: ٣.

علوم الحديث، ويسمى بـ «مقدمة ابن الصلاح». المؤلف: عثمان بن عبدالرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ). المحقق: نور الدين عتر. الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت. سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م. عدد الأجزاء: ١.

فتح الباري شرح صحيح البخاري. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩م. رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي. قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب. عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز. عدد الأجزاء: ١٣ .

فتح المغيث شرح ألفية الحديث. المؤلف: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي. الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان. الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ. عدد الأجزاء :٣.

فهرسة ابن خير الإشبيلي، المؤلف: أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة اللمتوني الأموي الإشبيلي (المتوفى: ٥٧٥هـ)، المحقق: محمد فؤاد منصور، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت/ لبنان، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، عدد الأجزاء: ١ .

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

فهرسة ابن عطية، المؤلف: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، المحقق: محمد أبو الأجفان/ محمد الزاهي، الناشر: دار الغرب الاسلامي – بيروت/ لبنان، الطبعة: الثانية، ١٩٨٣م، عدد الأجزاء: ١
القاموس المحيط. المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ). تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي. الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م. عدد الأجزاء: ١.
الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب. الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، جدة. الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م.
الكامل في ضعفاء الرجال. المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض. عبد الفتاح أبو سنة. الناشر: الكتب العلمية – بيروت– لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
الكفاية في علم الرواية»، المؤلف: أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي. الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة. تحقيق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني. عدد الأجزاء: ١.
الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات، المؤلف: أبو البركات محمد بن أحمد المعروف بـ «ابن الكيال»، المحقق: عبد القيوم عبد رب النبي. الناشر: دار المأمون ـ بيروت. الطبعة: الأولى ـ ١٩٨١م. عدد الأجزاء: ٢.
لسان العرب. المؤلف: جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقى. الناشر: دار صادر – بيروت. الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ. عدد الأجزاء: ١٥.
لسان الميزان. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. المحقق: دائرة المعرف النظامية –

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

الهند. الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان. الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ-١٩٧١م. عدد الأجزاء: ٧ .

المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. المؤلف: ابن حبان البُستي. المحقق: محمود إبراهيم زايد

المحكم والمحيط الأعظم. المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي. المحقق: عبد الحميد هنداوي. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م. عدد الأجزاء: ١١ (١٠ مجلد للفهارس).

المحيط في اللغة، للصاحب إسماعيل بن عباد، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط٤ (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).

المختصر في أخبار البشر. المؤلف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: ٧٣٢هـ)، الناشر: المطبعة الحسينية المصرية، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ٤

مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله ابن محمد، الناشر: مكتبة ابن تيمية، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ١ .

المستدرك على الصحيحين. المؤلف: أبو عبد الله الحاكم النيسابوري. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠م. عدد الأجزاء: ٤ .

مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار. المؤلف: ابن حبان البُستي. تحقيق: مرزوق علي ابراهيم. الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – المنصورة. الطبعة: الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م عدد الأجزاء: ١ .

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

مشيخة النسائي، والمسمى بـ «تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب ابن علي النسائي وذكر المدلسين (وغير ذلك من الفوائد)». المؤلف: أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي. المحقق: الشريف حاتم بن عارف العوني. الناشر: دار عالم الفوائد ـ مكة المكرمة. الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ. عدد الأجزاء:١.

معجم البلدان، المؤلف: ياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله. الناشر: دار الفكر – بيروت. عدد الأجزاء : ٥.

المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد شكور المياديني، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩م، عدد الأجزاء: ١.

المعجم الوسيط. المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار). الناشر: دار الدعوة.

معجم مقاييس اللغة. المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني، أبو الحسين الرازي. المحقق: عبد السلام محمد هارون. الناشر: دار الفكر. عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. عدد الأجزاء: ٦ .

معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم. المؤلف: أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى. المحقق: عبدالعليم عبد العظيم البستوي. الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة – السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ – ١٩٨٥م.

معرفة السنن والآثار عن الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، تأليف: الحافظ الامام أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو أحمد. البيهقي. الخسروجردي ، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - بدون ،

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

الطبعة: بدون ، تحقيق: سيد كسروي حسن. عدد الأجزاء: ٧.
معرفة علوم الحديث.لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة الثانية ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م. تحقيق: السيد معظم حسين. عدد الأجزاء : ١.
المعرفة والتاريخ. المؤلف: يعقوب بن سفيان الفسوي. المحقق: أكرم ضياء العمري. الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م. عدد الأجزاء: ٣ .
المغني في الضعفاء. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: الدكتور نور الدين عتر.
المغني لابن قدامة، المؤلف: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ)، الناشر: مكتبة القاهرة، بدون طبعة، عدد الأجزاء: ١٠ .
المقتنى في سرد الكنى. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: محمد صالح عبدالعزيز المراد. الناشر: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ. عدد الأجزاء: ٢ .
من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي. الطبعة: الأولي ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م. عدد الأجزاء: ١ .
من منهج الإمام النسائي في السنن الكبرى .. دراسة حديثية»، د/ غسان عيسى محمد هرماس (٣: ١٧)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثاني، يونيو ٢٠١٤م.
المنار المنيف في الصحيح والضعيف، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط: الأولى، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م، عدد الأجزاء: ١ .
المنتظم في تاريخ الأمم والملوك. المؤلف: أبو الفرج ابن الجوزي. المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م. عدد الأجزاء: ١٩ .
منهج الإمام النسائي في سننه الكبرى، والمجتبى منها .. نحو دراسة موازنة، د/ مشهور بن مرزوق ابن الحرازي.
منهج النقد في علوم الحديث، المؤلف: الدكتور نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر، دمشق – سورية، ط: الثالثة، ١٤٠١ هـ -١٩٨١م، عدد الأجزاء: ١.
موافقة الخُبْر الخَبَر في تخريج أحاديث المختصر، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، صبحي السيد جاسم السامرائي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض – السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، عدد الأجزاء: ٢.
موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله. تأليف: مجموعة من المؤلفين (الدكتور محمد مهدي المسلمي - أشرف منصور عبد الرحمن - عصام عبد الهادي محمود - أحمد عبد الرزاق عيد - أيمن إبراهيم الزاملي - محمود محمد خليل). الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م. الناشر: عالم الكتب للنشر والتوزيع - بيروت، لبنان.
موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله. جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري - أحمد عبد الرزاق عيد - محمود محمد خليل. دار النشر: عالم الكتب. الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م. عدد الأجزاء: ٤ .
الموقظة في علم مصطلح الحديث، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧
Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ، عدد الأجزاء: ١ .

ميزان الاعتدال في نقد الرجال. المؤلف: شمس الدين الذهبي. تحقيق: علي محمد البجاوي. الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣م. عدد الأجزاء: ٤ .

الناشر: دار الوعي – حلب. الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ. عدد الأجزاء: ٣ .

نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. تحقيق: نور الدين عتر. الناشر: مطبعة الصباح، دمشق. الطبعة: الثالثة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م. عدد الأجزاء: ١ .

النسائي وآثاره في الحديث، أد/ صالح عبد الوهاب السيد صالح الفقي، رسالة لنيل درجة التخصص الماجستير في الحديث وعلومه، إشراف أد/ مصطفى محمد السيد أبو عمارة، نوقشت بكلية أصول الدين بالقاهرة، عام (١٤١٠هـ، ١٩٩٠م).

نصب الراية لأحاديث الهداية، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢هـ)، دار النشر: دار الحديث - مصر - ١٣٥٧، تحقيق: محمد يوسف البنوري. عدد الأجزاء: ٤.

النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح، المؤلف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: عبدالرحمن محمد أحمد القشقري، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، عدد الأجزاء: ١ .

النكت على كتاب ابن الصلاح، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg

بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، عدد المجلدات: ٢، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

الوافي بالوفيات. المؤلف: صلاح الدين الصفدي. المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. الناشر: دار إحياء التراث – بيروت. عام النشر: ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م. عدد الأجزاء: ٢٩.

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. المؤلف: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ). المحقق: إحسان عباس. الناشر: دار صادر – بيروت.

☎ تليفون / فاكس: ٠٨٨٢١٤٨٠٩٧

Email:theo.adv.ast@azhar.edu.eg